

الحركة العمالية في تونس

نشاطها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي

(1924-1956)



سعد توفيق البزاز

جامعة الموصل / كلية الاداب

قسم التاريخ

الحركة العمالية في تونس
(1956-1924)
نشاطها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي

الحركة العمالية في تونس

(1956-1924)

نشاطها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي

سعد توفيق عزيز عبدالله البزاز

جامعة الموصل / كلية الاداب

قسم التاريخ

2009

الطبعة الأولى
1431هـ-2010م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة
الوطنية
(2009/8/3390)

331.1

البزاز، سعد

الحركة العمالية في تونس 1924-1956: نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي /سعد توفيق
البزاز.- عمان: دار زهران، 2009.

() ص.

ر.أ: (2009/8/3390)

الواصفات: / العمل والعمال// تونس /

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا
المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

Copyright ©
All Rights Reserved

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت
أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل وبخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا الكتاب مقدماً .

المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي

دار زهران للنشر والتوزيع

تلفاكس : 5331289 - 6 - +962، ص.ب 1170 عمان 11941 الأردن

E-mail : Zahran.publishers@gmail.com

www.darzahran.net

المقدمة

تعد دراسة الحركة العمالية في أي قطر عربي من الدراسات المهمة في مجال التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لانه من خلالها، تتضح أبعاد الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وما يرتبط بذلك من واقع سياسي وعليه، فإن البحث في الحركة العمالية في تونس، هو بحث عن حقيقة هذا التيار الاجتماعي - الاقتصادي الذي أدى دوراً فاعلاً في كشف الواقع التونسي في المجالات المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى النقابية ، ذلك أن بحث العمال عن حقوقهم المهنية والنقابية قاد الى طرح قضية الواقع الاقتصادي الوطني وما يترتب عليه من أبعاد سياسية واجتماعية .فلقد فرض الواقع السياسي الذي تمثل بالاحتلال الفرنسي لتونس، وضعية اقتصادية - اجتماعية - ثقافية ، تتلاءم وطبيعة هذا الاحتلال، حيث الرغبة الجامحة في الاستحواذ على كل شيء ،وتسخير كل شيء لخدمة الاستعمار الفرنسي منذ بداية الاحتلال عام 1881 وحتى الاستقلال عام 1956 .

وجاء رد الفعل الوطني من خلال حركته الوطنية، وقيادتها المتمثلة بالحزب الحر الدستوري التونسي- القديم والجديد بعد الحرب العالمية الاولى(1914-1918) وبعد الحرب العالمية الثانية(1939-1945) وقد انضم الاتحاد العام التونسي- للشغل الى الجهد الوطني التونسي- لمقاومة المحتل ،فكان الدفاع عن الحقوق المهنية والنقابية يصب ويتناغم مع الدفاع عن الحقوق الوطنية العامة في الحرية والاستقلال. وعليه فقد شكلت الحركة العمالية وواجهتها النقابية ((الاتحاد العام التونسي للشغل)) تياراً اجتماعياً ذا أبعاد وطنية سياسية واقتصادية وثقافية أدت دوراً فاعلاً وكبيراً في النضال الوطني من أجل الحرية والاستقلال التونسي وفي النضال الاقليمي المغاربي والعربي والدولي ايضاً دفاعاً عن الحقوق والحريات النقابية والوطنية العامة.

وقد قسمت الدراسة الى أربعة فصول:

تناول الفصل الاول موضوع (الاحتلال الفرنسي وسياسته في تونس) استعرض تفاصيل الاحتلال الفرنسي- لتونس و السياسة الفرنسية في المجالات الادارية ، والهجرة والتجنيس، والاقتصادية، والاستيلاء على الاوقاف، ثم التعليم والصحة اذ كشفت السياسة الاستعمارية الفرنسية عن طبيعتها الاستحواذية وعن الحيف والظلم الذي وقع على الشعب التونسي طيلة زمن الاحتلال الذي عمل على محاولة تجريد الشعب من هويته العربية الاسلامية.

أما الفصل الثاني فقد تناول (ظهور الحركة العمالية التونسية بين الحربين وتطورها) حيث تم استعراض بدايات ظهور الحركة العمالية التونسية ومحاولة تأسيس تنظيم نقابي ومحاولة تأسيس تنظيم نقابي خاص بالعمال التونسيين بعيداً عن التنظيم النقابي العمالي الفرنسي- الموالي للسياسة الفرنسية، ومن خلال العديد من الشخصيات الوطنية التونسية، وذلك للدفاع عن حقوق العمال التونسيين، ثم الصراع النقابي التونسي-الفرنسي الذي جاء اثر محاولة الوطنيين التونسيين تشكيل تنظيم نقابي خاص بهم للدفاع عن حقوقهم ضد التمييز والتفرقة في المعاملة والاجور والضمان الاجتماعي وكل مايتعلق بحقوقهم المهنية والنقابية والحياتية، وتناول اوضاع الحركة العمالية التونسية حتى عام 1945.

أما الفصل الثالث فقد تناول (الاتحاد العام التونسي- للشغل 1946-1956) من حيث الهيكل التنظيمي، فضلاً عن دوره الوطني، ودوره الاقتصادي والاجتماعي فكان الدور الاقتصادي - الاجتماعي للاتحاد ومحاولته الدؤوبة والجادة وعبر مختلف وسائل النضال، للدفاع عن الحقوق المهضومة والبحث عن أنجع السبل لتحسين أوضاع العمال وتحقيق مطالبهم المهنية والوطنية وبشكل يوضح أن الاتحاد العام التونسي للشغل عد أحد أعمدة النضال الوطني من أجل الحرية والاستقلال التونسي.

أما الفصل الرابع فقد تناول (نشاطات الاتحاد العام التونسي للشغل 1946-1956) على صعيد المغرب العربي وعلى الصعيد العربي، وعلى الصعيد الدولي اذ ساند النضالات العمالية في كل من الجزائر والمغرب من منطلق وحدة العمل المهني والكفاحي ضد الاستعمار الفرنسي- ووحدة العمل المشترك مع الحركة العمالية العربية والدولية في الدفاع عن الحقوق المهنية والوطنية .

وقد اعتمدت الدراسة على عدة مصادر منها:

1. الوثائق المنشورة:

اعتمد الباحث على الوثائق التي صدرت عن الارشيف الوطني التونسي- والتي تخص الاتحاد العام التونسي للشغل، فضلاً عن تقارير المؤتمر الوطني للاتحاد العام التونسي- للشغل وكذلك تقرير المؤتمر الدولي الثالث للجامعة الدولية للنقابات الحرة.

2. الرسائل الجامعية:

اعتمد الباحث على عدد من الرسائل الجامعية التي خصت بالكلام موضوع الحركة العمالية التونسية وسيما رسالة (تطور الحركة الوطنية في تونس 1881-1956) لمحمد يوسف نحلة الذي وضع الكثير من الجوانب الوطنية وموقف الحركة الوطنية من الحركة العمالية، ورسالة (الحزب الحر الدستوري الجديد ودوره السياسي في تونس بين عامي 1922-1956) لقاسم زغير كاظم الذي وضع الدور الذي لعبته النقابة التونسية (الاتحاد العام التونسي- للشغل) اذ بان الاستقلال، ورسالة (أثر التحولات السياسية في البناء الاجتماعي في تونس) لمحمد عبد العزيز الجوادي الذي وضع الجوانب الاجتماعية للعمال قبل وبعد الاستقلال، وعدد اخر من الرسائل الجامعية التي تخص موضوع الرسالة.

3. الكتب العربية والمعرّبة:

اعتمد الباحث على عدد من الكتب العربية والمعرّبة التي تطرقت الى موضوع الحركة العمالية التونسية، وكان من ابرزها كتاب (الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1956) وكتاب (تاريخ الحركة النقابية في تونس) للطاهر عبدالله وفيها معلومات وافية ودقيقة عن الازواضع العامة في تونس وتطور المواقف الوطنية والعمالية خاصة من الاحتلال الفرنسي- وسياسته، فضلاً عن العديد من الكتب التي أرخت للاوضاع العامة في تونس وللحركة العمالية خاصة مثل كتاب صدقي اسماعيل (محمد علي القابسي- مؤسس النقابات التونسية) اذ تحدث عن بدايات تشكيل الحركة العمالية وتطور الوعي النقابي، فضلاً عن مجموعة من الدراسات عن الحركة العمالية والتنظيمات النقابية مثل كتاب (تطور الوعي القومي في المغرب العربي)، فضلاً عن الكتب العامة عن المغرب العربي التي أرخت حول الموضوع وبدقة مثل كتاب أمحمد مالي (الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي) وكتاب عبد الحميد براهيم (المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية)، وغيرها من المصادر.

4. المجلات:

استعان الباحث بعدد من المقالات والبحوث المنشورة في المجلات العربية مثل مجلة المستقبل العربي ومجلة دراسات عربية ومجلة السياسة الدولية ومجلة الثقافة الجديدة والمجلة التاريخية المغربية ومجلة قضايا عربية ومجلة تاريخ العرب والعالم. فضلاً عن بحوث منشورة في مجلات أخرى.

5. الانترنت:

استعان الباحث بعدد من المقالات والخطابات المنشورة على شبكة الانترنت، التي أسهمت في اغناء البحث بمعلومات حديثة عن الموضوع.

6. الكتب الاجنبية:

استعان الباحث بعدد من الكتب الاجنبية التي أسهمت فيلقاء الضوء على بعض تطورات

الحركة العمالية في تونس منها: "les Arabes" Encyclopedie du Monde Actuel ، و Raymond(A),La

.Tunisie- Que sais-je, presses universitaires de France

الفصل الأول

أوضاع تونس الداخلية في ظل الاحتلال الفرنسي

أولاً: الاحتلال الفرنسي لتونس

ثانياً: سياسة فرنسا في تونس بعد الاحتلال

أ: السياسة الادارية

ب: الهجرة والتجنيس

ج: الاقتصادية

د: الاستيلاء على الأوقاف

هـ: التعليمية والثقافية العامة

و: الصحة العامة

الفصل الأول

أوضاع تونس الداخلية في ظل الاحتلال الفرنسي

أصبحت تونس تابعة للدولة العثمانية بعد فرض السيادة عليها منذ عام 1574، واستمرت تابعة للحكم العثماني بشكل مباشر حتى مطلع القرن الثامن عشر حيث أسس الحكم المحلي منذ عام 1705 بقيام النظام الحسيني الذي استمر حتى عام 1956، اذ حكمت البلاد بشكل شبه مستقل عن الدولة العثمانية من خلال بايات الاسرة الحسينية حيث عاشت البلاد مرحلة من التقدم الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي ولاسيما في أواخر القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن التاسع عشر⁽¹⁾.

اذ بدأ في تونس منذ عام 1815 استقرار فرنسا وأوروبا بعد الحرب النابليونية وحتى فرض الحماية- الاحتلال -الفرنسية على تونس عام 1881 فقد عانت البلاد من ظروف سياسية واقتصادية داخلية وخارجية، قادت الى تدخلات أجنبية فرنسية ولاسيما في الوضع السياسي والاقتصادي خاصة⁽²⁾، وفي الوقت نفسه كانت فرنسا قد سيطرت على الجزائر العاصمة الساحلية منذ عام 1830، وأخذت توسع نفوذها وتقضي- على الثورات الوطنية المسلحة التي قامت ضدها (عبد القادر- المقراني وغيرها) وكانت تتطلع لاحتلال تونس.

أولاً: الاحتلال الفرنسي لتونس:

أخذت فرنسا بعد احتلال الجزائر عام 1830، تخطط وتعمل من أجل احتلال تونس لتأسيس (امبراطورية فرنسية) في المغرب العربي، وفي الوقت نفسه كانت تونس قد وصلت الى حالة من الضعف العام بسبب التدخلات الأجنبية واستيطان اعداد كبيرة من

(1) محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس، سراس للنشر، (تونس، 1993)، ص 81-95.

(2) الشريف، المصدر نفسه، ص 96-99.

الجالية الاوربية (الفرنسية والايطالية خاصة)، وسيطرتها على مرافق الدولة الاقتصادية والاجتماعية. وكانت فرنسا من أكثر الدول التي سبقت الى زيادة نفوذها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في تونس، اذ تنامت مصالحها الاقتصادية والثقافية بحصولها على العديد من الامتيازات⁽¹⁾. و رأت فرنسا في تونس ميداناً للتنفيس عن أزماتها الداخلية للبحث عن الاسواق والاستحواذ على الخيرات لتطمئن تطلعاتها الاستعمارية، فكانت بحاجة الى مستعمرات، كما كانت بحاجة الى قواعد بحرية لاسطولها يمكن أن تجدها في تونس⁽²⁾. ولتحقيق غايتها كانت تنتهز الفرص للتدخل في شؤون تونس الداخلية، ووضع العراقيل في سبيل عدم قيام أية نهضة ناهيك عن استمرار منافستها للاطماع والتغلغل الايطالي في تونس⁽³⁾.

ومنذ القرن التاسع عشر ازداد تسرب الجاليات الاجنبية الى تونس وشرع البايات في استقدام الخبراء الاجانب واعطائهم بعض الامتيازات للمشروعات الخدمية مثل توسيع ميناء تونس وانشاء سكك حديد واقامة خطوط تلغراف، مما حمل القناصل الفرنسيين على التدخل لحماية مصالحهم، والتأثير في البلاط للاستدانة وأخذ القروض من اوربا، وفرنسا

(1) محمد علي داهش، في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، اتحاد الكتاب العرب، (دمشق، 2004)، ص 41؛ وعبد الجليل التميمي، المسألة التونسية والسياسة العثمانية (1881-1913)، دار الكتب الشرقية، (تونس، 1973)، ص 217.

(2) حسن العطار، الوطن العربي دراسة مركزة لتطورات السياسة الحديثة، مطبعة أسعد، (بغداد، 1966)، ص 135.

(3) لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، دار التقدم، (موسكو، 1971)، ص 337.

خاصة، ونتيجة لذلك بدأ التدخل الفعلي في شؤون البلاد، لحماية مصالحها وامتيازاتها وأموالها⁽¹⁾.

أدت هذه الحالة بالدولة التونسية الى فرض ضرائب ثقيلة على الشعب ونتج عن هذا التصرف قيام ثورة بزعامة علي بن غداهم سنة 1864⁽²⁾. وأمام تخرج الحالة الداخلية وخاصة المالية وتحت الضغط الدولي، سلمت الدولة مصلحة الكمارك للجانب مقابل ما اقترضته من أموال، فتشكلت لجنة مالية دولية تحت رئاسة خير الدين باشا التونسي 1870⁽³⁾، وكانت الديون تبلغ (25) مليون فرنك، ثم أصبحت هذه اللجنة ميداناً للتنافس بين إيطاليا وفرنسا وبريطانيا، مما حدا بفرنسا الى محاولة وضع يدها على تونس. وكان المحفز لها مؤتمر برلين الذي انعقد في الثالث عشر- من حزيران 1878، وكان كالضوء الاخضر الذي أعطته الدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا والمانيا، لفرنسا لاحتلال تونس⁽⁴⁾. فتخلت

(1) الحبيب ثامر، هذه تونس، مطبعة الرسالة، (القاهرة، 1948)، ص 22.

(2) الشريف سلامة، ثورة ابن غداهم، وثائق تونسية، الجزء الاول، الدار التونسية للنشر، (تونس، د.ت)، ص 26.

(3) خير الدين التونسي، هو أحد المصلحين التونسيين الذين شهدتهم تونس، في مجال التعليم والجيش والاقتصاد. تقلد عدة مناصب فأصبح أمير لواء الخيالة ثم أصبح وزيراً للحربية سنة 1856م، ثم رئيس مجلس الشورى سنة 1860م، ثم وزيراً في عام 1873-1877م اعفاؤه وسافر الى الاستانة سنة 1878م وتوفي فيها . للمزيد أنظر: أحمد أمين، زعماء الاصلاح في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، 1965)، ص 146-183؛ أبو القاسم محمود كرو، خير الدين التونسي، ب.م، (تونس، 1958)، ص 19.

(4) صلاح العقاد، المغرب العربي الجزائر - تونس - المغرب الاقصى، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة، 1969)، ص 189.

بريطانيا عن أطماعها في تونس مقابل اعتراف فرنسا بسيطرتها على جزيرة قبرص، وقد صرح بذلك وزير خارجية بريطانيا اللورد سالسبوري لنظيره الفرنسي- دانقتون بقوله: ((احتلوا تونس ان شئتم، فانكلترا لا تمنع في ذلك بل تحترم قراراتكم)). فيما كان الدعم الألماني لفرنسا عندما أيد المستشار الألماني بسمارك المقترح البريطاني⁽¹⁾ رامياً من وراء ذلك منح التعويضات لفرنسا بهدف صرف أنظارها عن فكرة الاخذ بالثأر لحرب السبعين⁽²⁾. ومن جانب آخر فان إيطاليا ماكانت لتتخلى عن أطماعها في احتلال تونس، الا أنها لم تتلق دعماً فعلياً من أحد، اذ عارضت بريطانيا تدخل إيطاليا في تونس، لأنها تمكنهم من مراقبة حوضي مضيق صقلية وتمكنهم في النهاية من قطع طريق الهند (درة التاج البريطاني) الذي أصبح يمر بالبحر المتوسط منذ فتح قناة السويس عام 1869⁽³⁾، وبالرغم من تأييد ألمانيا لفرنسا لاحتلال تونس الا أن الرأي العام الفرنسي وعدداً كبيراً من السياسيين الفرنسيين، عدو تأييد بسمارك للتدخل الفرنسي في الشؤون التونسية مناورة يقصد بها تعكير العلاقات

-
- (1) علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تعريب عمر بن ضو و حليمة فرفوري، سراس للنشر، (تونس، 1986)، ص35.
- (2) حيث وقعت حرب بين فرنسا وألمانيا، خسرت بموجبها فرنسا مقاطعتي الألزاس واللورين عام 1870 وضمت الى ألمانيا.
- (3) حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، دار الكتب العربية الشرقية، (تونس، بلا)، ص71؛ نيقولا زيادة، تونس في عهد الحماية 1881-1934، معهد الدراسات العربية، دار الرائد للطباعة، (القاهرة، 1963)، ص123؛ احمد عبد الوهاب عبد الرحمن، تاريخ العرب الحديث (1798-1920) دراسة في التنافس الاوربي على البلاد العربية، دار القلم، (الامارات، 1987)، ص287-303؛ العطار، مصدر سابق، ص138.

الفرنسية وبالذات مع ايطاليا وعزل فرنسا على الصعيد الاوربي⁽¹⁾. الا أن فرنسا وافقت على مقررات مؤتمر برلين لان ذلك سيؤدي الى اعادة التوازن في البحر المتوسط، ويمكنها من الحصول على موارد جديدة وثروة وميدان لنشاطها الاستعماري في تونس تجدها في الراين الذي كان يدفعها صوب المانيا التي يتزايد عدد السكان فيها بسرعة⁽²⁾، كما أن ذلك يطمئن تطلعاتها الاستعمارية في المغرب العربي منذ احتلال الجزائر⁽³⁾.

اتخذت فرنسا من انتقال بعض القبائل التونسية (خمير) عبر الحدود الجزائرية ذريعة للغزو، بحجة مساندتها للثوار الجزائريين⁽⁴⁾، وقام الفرنسيون بتحرير الجالية الفرنسية داخل تونس على رفع عريضة في الرابع عشر من اذار/ 1881 الى الحكومة الفرنسية، تطالب فيها بتدخل فرنسا السريع لضمان حقوق الرعايا الفرنسيين وأموالهم⁽⁵⁾. وعليه فقد عبرت القوات الفرنسية في الرابع والعشرين من نيسان/ 1881 من دون سابق انذار الحدود

(1) اذ تحدث لوتسكي عن مطامع فرنسا وإيطاليا في تونس، و ان أي تدخل من جانب فرنسا في تونس ربما يؤدي الى قيام الحرب بينهما، لوجود مصالح ايطالية مهمة في تونس لاتقل أهمية عن المصالح الفرنسية، كما سنلاحظ في الفصل القادم، أنظر لوتسكي، مصدر سابق، ص 330 .

(2) العقاد، مصدر سابق، ص 195.

(3) صالح الدريدي، المسيرى الكبرى، دار بو سلامة للطباعة والنشر، (تونس، د.ت)، ص 49.

(4) داهش، مصدر سابق، ص 41.

(5) محمد يوسف نحلة تطور الحركة الوطنية في تونس 1881-1956، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، (بغداد، 1981)، ص 48؛ امين سعيد، الوطن العربي، دار الهلال، (د.ت)، ص 20.

الجزائرية -التونسية⁽¹⁾، وكان تعدادها (35) ألف جندي، وقسمت إلى ثلاث أقسام كل منها تحت قيادة ضابط فرنسي، وجميعها تحت قيادة الضابط فورجيمول⁽²⁾، فاتجه القسم الأول إلى الشمال الغربي لمحاصرة جبال خمير وما حولها، أما القسم الثاني فقد اتجه نحو مدينة الكاف ودخلها بدون مقاومة نتيجة لما قام به برنارد روي⁽³⁾.

وفي الوقت نفسه قصف الاسطول الفرنسي بلدة طبرقة وتمكن من احتلالها، وقام الباي محمد الصادق بجهوده في الاحتجاج لدى الدول الموقعة على (معاهدة برلين) وطلب

(1) علي سلطان، تاريخ العرب الحديث 1516-1918، منشورات مكتبة طرابلس العالمية، (طرابلس، د.ت)، ص 553؛ صلاح الدين التلاي، تونس الجديدة مشاكل ونظريات، عربيه محمد السويش، دار النشر بو سلامة، (تونس، 1959)، ص 50-51؛ وعبد الكريم محمود غرايبة، تاريخ العرب الحديث، الاهلية للنشر- والتوزيع، (بيروت، 1984)، ص 187؛ زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (بيروت، 1975)، ص 523.

(2) أحمد عزت عبد الكريم وآخرون، العالم العربي في العصر- الحديث، طبع ونشر- دار سعد، (القاهرة، د.ت) ص 87؛ زيادة، مصدر السابق، ص 132؛ نحلة، مصدر سابق، ص 48.

(3) برنارد روي: هو أحد أعضاء القنصلية الفرنسية ورئيس مركز البريد هناك، قام بجهود لحث رجال الطرق الصوفية وأصحاب النفوذ بعدم مقاومة القوات الفرنسية، لكن هناك مصادر تشير إلى حدوث قتال، وعلى العموم حتى لو كانت مقاومة فهي ضعيفة بدت من طائفة من رجال القبائل. للمزيد انظر: عبد المجيد المطوي، تونس وفرنسا، مكتبة النجاح، (تونس، 1957)، ص 45؛ البشير الحاج أبن عثمان الشريف، أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881-1924، دار بو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع، (تونس، ب.ت)، ص 15؛ نحلة، المصدر السابق، ص 49؛ المحجوبي، مصدر سابق، ص 13.

منها التدخل لوقف الاحتلال⁽¹⁾، اذ قام الباي بتكليف أخيه علي بقيادة جيش لصد القوة الغازية، لكنه لم يستطع صدها ولا منعها من التقدم، وكان الباي يأمل في تدخل الدول الاوربية الى جانبه (لكن لم يجبه أحد). وكان يأمل في ان يفي الباب العالي بوعده بارسال الاسطول العثماني، لكن آماله باءت بالفشل⁽²⁾.

كان الفرنسيون يعتقدون أن أعمال الحملة في منطقة الحدود مع الجزائر ستكفي لاختافة الباي، لكنهم أحسوا أن الباي لا يوافق على الحماية، فأرسلت فرنسا حملة أخرى أبحرت من ميناء طولون بقيادة الجنرال بريار ووصلت بنزرت في الاول من ايار 1881⁽³⁾، واحتلت المدينة وزحفت باتجاه العاصمة تونس حتى وصلتها في الثاني عشر من ايار 1881⁽⁴⁾، حيث اجتمع القنصل الفرنسي- روستان مع الجنرال بريار، وسلموا للباي محمد الصادق نسختين من معاهدة كانت معدة سابقاً عرفت لاحقاً بمعاهدة (باردو)⁽⁵⁾ أو القصر السعيد، وأعطوه فترة قصيرة للتشاور والتوقيع عليها، حيث تم ذلك في اليوم نفسه⁽⁶⁾،

(1) محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، دار الكتب الشرقية، (تونس، 1973) ص 36.

(2) الشريف، مصدر سابق، ص 16.

(3) بشير بو علي، محاضرات في تاريخ الحركة الوطنية التونسية، دم، (د.ت) ص 18.

(4) يحيى أبو زكريا، الحركة الاسلامية في تونس من الثعالبى الى الغنوشي، www.lkhwan.net، 2004/10/5.

(5) (باردو): مدينة على بعد 4 كم عن تونس كان فيها سراي الباي.

(6) شذى عذرة، معاهدة باردوين فرنسا وتونس الثاني عشر- من ايار 1881، مجلة تاريخ العرب والعالم، دار النشر- العربية، العدد 101-102، (بيروت، 1987) ص 56؛ أحمد أبن عامر، تونس عبر التاريخ منذ أقدم العصور الى اعلان الجمهورية، مكتبة النجاح، (تونس، 1960)، ص 300؛ محمد أسعد

وهكذا خضعت تونس للاحتلال الفرنسي- وتبعها في عام 1883 نص معاهدة أخرى اعتبرت
مكملة لمعاهدة باردو عرفت بمعاهدة (المرسى الكبير) وكان هدفها اعطاء صلاحيات أكبر لفرنسا، بمعنى
تكريس احتلالها لتونس⁽¹⁾، وعليه فقد بدأت فرنسا تؤكد سيادتها وسياستها الاحتلالية في تونس، وفي
المجالات كافة وطوال زمن الاحتلال.

ثانياً: سياسة فرنسا في تونس بعد الاحتلال:

أ: السياسية والادارية

بعد فرض الاحتلال الفرنسي أصبحت الحكومة التونسية (الباي ورجال السلطة العليا) مجرد
واجهة شكلية للحكم الوطني، وأصبح المقيم العام الفرنسي ومساعدوه هو الحاكم الفعلي للبلاد وفي
المجالات كافة. وتولى منصب الإقامة العامة الفرنسية القنصل روستان ثم خلفه الجنرال بول كامبون،
وكان من اختصاصات المقيم العام حتى بعد توقيع معاهدي باردو والمرسى الكبير، التوجيه والارشاد
في ادارة البلاد الداخلية، لكن الامر اختلف بعد ذلك اذ أصبح المقيم العام هو صاحب الكلمة الاولى في
تونس، ولم تكتف الحكومة الفرنسية بذلك بل أصدرت مرسوماً في عام 1884 يوسع من اختصاصات
المقيم العام، ويعين مدراء في الوزارات التونسية كخبراء أو مستشارين، لكن معظم الوزارات الغيت
ولم يبق سوى منصب رئيس الوزراء و وزير القلم⁽²⁾. وقد استمرت الوزارات على

طلس، عصر الانبعاث، دار الاندلس، بيروت، 1963، ص90؛ وأنظر: نص معاهدة باردو، ملحق(1).
(1) شذى عذرة معاهدة المرسى بين فرنسا وتونس 8 تموز 1883، مجلة تاريخ العرب والعالم، دار النشر- العربية، العدد
104-103، (بيروت، 1987)، ص23؛ أنظر: نص معاهدة المرسى، ملحق (2).
(2) العقاد، مصدر سابق، ص211.

هذه الحالة حتى بداية القرن العشرين ففي عام 1921 استحدث منصب ثالث وهو وزير العدل، أما الدوائر الاخرى كالمالية والمعارف والصحة والاشغال العامة فيتولاها مدراء فرنسيون لهم الحق في اصدار الاوامر الوزارية. وينضم الى مجلس المقيم العام قائد الجيش البري، ثم أضيف اليه قائد قاعدة بنزرت البحرية الذي اصبح كوزير الدفاع، بعد أن صارت تلك القاعدة من أكبر القواعد البحرية في المغرب العربي⁽¹⁾.

وهناك منصب سكرتير الإقامة وهو حلقة الاتصال بين الوزراء التونسيين والمدراء الفرنسيين، وبصيغة أخرى كان هو المسؤول عن تسيير شؤون الوزارات التي بقيت بيد التونسيين⁽²⁾. وتتولى حكومة الجمهورية الفرنسية اصدار المراسيم التشريعية للجالية الفرنسية حسب مرسوم عام 1883، وهذا هو أساس المبدأ الذي تمسك به المستوطنون الفرنسيون، وسموه فيما بعد بالسيادة المزدوجة Co souverainle⁽³⁾. أما من حيث التشريع فقد لعب الفرنسيون، دور المشرع في القوانين والتشريعات التونسية، واستأثروا بها لتدعيم سياستهم وتقوية شوكة مواطنيهم، فعمدوا الى تجميع السلطات المملوكة للمحاكم القنصلية بين يدي المحكمة الفرنسية، والقنصليات المتفرعة عنها، بمقتضى القانون الفرنسي المؤرخ في السابع والعشرين من اذار/ 1883 والنافذ المفعول في الثامن عشر- من نيسان/ 1883⁽⁴⁾. اما الباي فكانت سلطته اسمية، لكن الفرنسيين ادعوا بأن للباي حق التشريع

(1) محمد الفكياني، بنزرت، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد (39)، السنة الرابعة، دار النشر- العربية، (بيروت، 1982)، ص 94.

(2) العقاد، مصدر سابق، ص 212.

(3) ثامر، مصدر سابق، ص 37.

(4) محمد منصور، تأثير الحركة الوطنية على تطور التشريع التونسي، مجلة المؤرخ العربي، العدد الاول، الامانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب (بغداد، 1975)، ص 173.

وهو صاحب السلطة المطلقة فيه، وبالتالي له حق تفويضها لمن يشاء، وبموجب معاهدة المرسى، فقد فوض الباى المقيم العام الفرنسي حق تشريعها، ولذلك فهو يشرع المراسيم ثم يصدرها بعد توقيع الباى عليها. وقد وجد الاحتلال الفرنسي في أول عهده منذ عهد علي باى (1882-1901) منفذاً طليقاً لسياستها⁽¹⁾.

وقسمت تونس الى (19) قيادة، وألحق بكل واحدة قائد عسكري، ومشرف مدني فرنسي. في حين تولت السلطات العسكرية ادارة المناطق الجنوبية بصورة مباشرة، الى أن هدأت المقاومة التونسية التي بدأتها القبائل العربية، فقسمت هي الاخرى الى قيادات مدنية سنة 1894⁽²⁾.

أما عن وظائف الدولة، فقد تغلغل الفرنسيون في أصغر الوظائف غير مراعين اختلاف طبيعة نظام الحماية عن المستعمرة⁽³⁾، حيث جعلت الحكومة الفرنسية جميع

(1) حول تنظيمات فرنسا الداخلية في تونس انظر: الوثيقة رقم 1-، من كتاب النازلة التونسية، لمحمد السنوسي، تحقيق محمد الصادق بسيس، الدار التونسية للنشر (تونس، 1976)، ص 271-278؛ أمحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1993)، ص 224.

(2) محمد الهادي العامري، تاريخ المغرب العرب، نشر الشركة التونسية للتوزيع، (تونس، ب.ت)، ص 148؛ وأنظر الوثيقة التي تشرح الاوضاع الادارية وأوضاع تنظيم الحماية في تقرير المسيو ريبو وزير خارجية فرنسا، السنوسي، مصدر سابق، ص 271.

(3) بموجب معاهدة باردو اعتبرت فرنسا تونس واقعة تحت حمايتها لكن الاجراءات التي اتبعتها فرنسا وعاملت تونس على أساسها تدل على أنها مستعمرة من خلال تغلغل الموظفين الفرنسيين بأصغر الوظائف التونسية وكان ذلك بعد توقيع معاهدة المرسى الكبير عام 1883، انظر: منصور، مصدر سابق، ص 174.

الوظائف ذات الاهمية في الادارة بيد الفرنسيين وشجعت الفرنسيين عن طريق منحهم علاوات مختلفة (سكنية وتعليمية وصحية وتعويضات سفر الخ..) والموظف الفرنسي العامل في تونس كانت له (ثلاثة واربعون) صنفاً من العلاوات التي تبلغ 75% من ميزانية الدولة التونسية⁽¹⁾.

ان الحماية الفرنسية حالت دون مشاركة التونسيين في أي نشاط سياسي واداري والمظهر الوحيد لاشراك التونسيين في الحياة العامة يتمثل في قيام المجالس البلدية في المدن بقاعدة مناصفة المقاعد بين الجالية الاوربية والتونسيين. وفي عام 1896 أسس مجلس شوري يؤخذ رأيه في سبيل الاستشارة في سياسة البلاد الاقتصادية وظل هذا المجلس مقتصرأ على المستوطنين فيختارون ممثلهم من بين اعضاء الغرف التجارية والصناعية واطباء المجالس البلدية، وحين سمح للتونسيين بدخول هذه المجالس للمرة الاولى سنة 1907 جعل تمثيلهم بالتعيين فيختار المقيم العام (16) من أهل البلاد⁽²⁾، وعلى الرغم من كونهم أقلية في المجلس فقد لوحظ ارتفاع أصوات المعارضة في وجه الممثلين الاوربيين لذلك تقرر جعل هذا المجلس قسمين يجتمع كل منهما على حدة وظل الفصل بين الاعضاء التونسيين والاوربيين هو القاعدة التي سارت عليها المجالس البلدية والتشريعية في تونس⁽³⁾، واستمر هذا الوضع قائماً الى أن ظهر ضغط الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية

(1) دائرة المعارف الاسلامية الشيعية، العالم الاسلامي من اقليم المسلمين تونس، شبكة الامام الرضا عليه السلام، www.imamreza.net، ص21.

(2) جلال يحيى، المغرب الكبير، الدار القومية للطباعة والنشر، (القاهرة، 1966)، ص329.

(3) يحيى، المصدر نفسه، ص246.

الاولى (1914-1918) فأدخلت بعض التعديلات على هذه المجالس لكنها كانت بعيدة عن الاستجابة للرجبات الوطنية⁽¹⁾.

ب: الهجرة والتجنيس:

شجعت فرنسا منذ بداية احتلالها لتونس، مواطنيها على الهجرة الى تونس بعد أن وضعت أمام أعينهم كل المغريات المادية، ولما كانت ايطاليا أقرب الى تونس فقد تعرضت البلاد للهجرة الجماعية من كلا البلدين، ناهيك عن هجرة أعداد كبيرة من المالطيين.وقد استمرت الهجرة والاستيطان الاجنبي والفرنسي والايطالي خاصة طوال سنوات الاحتلال.ويوضح الجدول ذو الرقم 1- أعداد المهاجرين من فرنسا وايطاليا ومالطا⁽²⁾.

السنة	فرنسيون	ايطاليون	مالطيون
1881	700	11200	7000
1886	3500	16750	9000
1891	10000	31000	11700
1896	16000	55000	10200
1901	24000	71000	12000
1906	34600	81156	10000
1911	46000	88082	11300
1921	54447	84819	-----
1926	71020	89215	8395

(3)

(1) يحيى،المصدر نفسه، ص246-247.

(2) زاهر رياض،استعمار أفريقيا،الدار القومية للطباعة والنشر،(القاهرة 1965)،ص246؛ العقاد، مصدر سابق، ص214.

(3) العقاد، مصدر سابق،ص212.

وبعد عام 1926 تزايدت أعداد المهاجرين من فرنسا وإيطاليا خاصة، حتى وصلت الى (160) ألف مستوطن فرنسي و(89220) ألف مستوطن إيطالي⁽¹⁾. كان التوسع في سياسة الهجرة الاوربية شديد الخطورة على تونس نظراً لقلّة كثافة السكان، فلم يزد التونسيون منذ بداية الاحتلال وحتى قبل الحرب العالمية الاولى عام 1914 عن مليون ونصف⁽²⁾.

قام الاوربيون بالاستيلاء على قسم كبير من الاراضي الزراعية وقد حال ذلك دون تقدم التونسيين المادي وحتى عهد قريب اذ كانت تتكرر المجاعات بصورة منتظمة، وخاصة بعد الحرب العالمية الاولى⁽³⁾. ولم يكتف المستوطنون الفرنسيون بالاستيطان والاستيلاء على الارض بوجودهم فيها بل نافسوا التونسيين في الوظائف حيث بلغ عدد الموظفين الفرنسيين (60) ألفاً في حين لايزيد عدد التونسيين على الخمسة الاف، الى جانب هؤلاء كان يوجد الايطاليون والمالطيون الذين تزايدوا تدريجياً (كما وضح في جدول-1) مما أثر سلباً في حالة الاقتصاد التونسي- وعرض البلاد للازمات الاقتصادية⁽⁴⁾. أضف الى ذلك محاولة جعل تونس فرنسية من خلال (قانون التجنيس).

أصدرت فرنسا في عام 1865 قانوناً يبيح لكل تونسي مسلم أن يتمتع بحقوق المواطن الفرنسي- اذا تقدم بطلب ذلك، وفي هذه الحالة يصبح خاضعاً للقانون المدني

(1) رياض، مصدر سابق، ص247.

(2) سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل قيصر- داغر، دار الحداثة للطباعة والنشر- والتوزيع (بيروت، 1981)، ص22.

(3) علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحرين، منشورات الجامعة التونسية، (تونس 1986)، ص45.

(4) المحجوبي، مصدر سابق، ص45-47.

الفرنسي في جميع أحكامه. ومعنى ذلك أن التونسي- إذا أراد أن يباشر حقوقه السياسية فعليه أن يتنازل عن القواعد والحقوق التي جاء بها الاسلام وجرى بها الشرع والعرف بين المسلمين في جميع الانحاء على اختلاف العصور⁽¹⁾، ومنذ عام 1897 أعطت فرنسا تسهيلات كبيرة في منح الجنسية الفرنسية حيث تمكن الإقامة في تونس للاجانب مدة (3) سنوات بعدها يمنح حق التجنس بالجنسية الفرنسية، ثم حاولت الحكومة الفرنسية اصلاح هذا القانون في سنة 1919 فاشتطت للتمتع بحقوق المواطن الفرنسي أن يكون التونسي عزباً أو متزوجاً من واحدة فقط كما اشتطت الا يقل العمر عن (25) سنة، وأن يكون قد أدى الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، وأن يكون ملماً بالقراءة والكتابة باللغة الفرنسية، أو موظفاً عاملاً في الحكومة أو بالمعاش⁽²⁾.

أصدرت فرنسا في حزيران عام 1898 القانون القاضي بأن الفرنسية التي تتزوج من أجنبي لاتتبع جنسية زوجها الا اذا كانت قوانين الدولة التي ينتمي اليها الزوج تنسب اليها جنسيته، علماً بأن تونس ليس في وسعها اصدار قانون سحب جنسية الزوجة الفرنسية المتزوجة من تونسي⁽³⁾.

وفي عام 1921 سحبت الجنسية التونسية وومنحت بدلاً منها الفرنسية للاجانب الذين ولد أجدادهم بتونس عدا الايطاليين الذين أبقيت لهم امتيازات قانونية خاصة،

(1) محمد رفعت، في أفق السياسة العالمية مشكلة فرنسا في افريقيا الشمالية، مجلة الكاتب المصري، العدد 8، المجلد 2، (القاهرة، 1946)، ص 578.

(2) رفعت، مصدر سابق، ص 578.

(3) عفيف البوني، وعي الهوية العربية في الفكر التونسي الحديث، منشورات العالم العربي، (باريس، بلا)، ص 83.

ومثل هذه الاجراءات قصد بها الاستلاب والتغريب المفروضة على الشعب التونسي⁽¹⁾، وفي العشرين من كانون الاول/ 1923 صدر في تونس قانون بفتح التجنيس لكل من يبعث طلباً يظهر فيه عواطف فرنسية، واعدأ اياهم بالتمتع بالامتيازات التي يتمتع بها الفرنسيون⁽²⁾، وحاولت فرنسا تجنيس التونسيين بصورة جماعية فضلاً عن تجنيس الجاليات الاوربية الموجودة في تونس⁽³⁾. وكان المقصود من اعلان القانون وتنفيذه الاجهاز على الوطنية والشخصية العربية الاسلامية لتونس بشكل قانوني، لاقام عملية الدمج واللاحاق المفروض بالقوة.

ولما تعذر على فرنسا تطبيق مبدأ ((الفرنسة)) بحذافيره اضطرت أمام ضخامة المشروع أن تعتمد الى سياسة أخرى أقل عمقاً من سياسة التجنيس والادماج وهي سياسة المشاركة، ولا تتطلب هذه السياسة أن يتنازل التونسي عن قانون أحواله الشخصية لكي يصبح مواطناً فرنسياً، بل تركت له أن يجمع بين الميزتين وقد أرادت فرنسا بهذا النظام أن تجتذب الصفوة الممتازة من الاهالي فتحملهم على ((التفرنس)) وتترك سواد الشعب يتقدم على مهل، مع العمل على اعمام اللغة الفرنسية وتحسين مستوى الشعب الاجتماعي بقدر ما تسمح به الظروف⁽⁴⁾.

(1) البوني،المصدر نفسه،ص83.

(2) خيرية عبد الصاحب وادي، الفكر القومي العربي في المغرب العربي نشؤه وتطوره من 1830 الى 1962، دار الرشيد للنشر، (بغداد، 1982)، ص84.

(3) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، نشره عبد السلام جسوس،(القاهرة، 1948) ص50.

(4) رفعت، مصدر سابق، ص579.

ان الشعب التونسي كان واعياً لخطر التجنيس، ولشدة تمسكه بدينه وقوة اعتزازه بحضارته الاسلامية، فوث الفرصة على تمرير الخطة الاستعمارية الخبيثة، وانكشفت دوافعها بسهولة، فقاومها الرأي العام واعتبر المتجنس من أبناء البلاد مرتداً عن الدين، بل حتى اذا مات لايدفن في المقابر الاسلامية ولايصلى عليه⁽¹⁾. وبذلك لم تنجح عملية التجنيس بالرغم من قوة السلطة التي خططت لها وذلك لان الشعب كان واعياً ومعتزاً بانتماؤه الحضاري العربي الاسلامي.

ج:الاقتصادية

يعد الاستغلال الاقتصادي من أول دوافع السيطرة الاستعمارية على البلدان فكانت مهمة الاستعمار في مستعمراته هي تثبيت أقدامه فيها وابقاؤه على معالم المجتمع القديم والقضاء على امكانيات الشعب لتطوير اقتصاده وبناء قاعدة صناعية مستقلة، ما عدا تطوير بعض مراكزه الاقتصادية التي تكون له أسواق لتصدير منتوجاته وتنشيط تجارته، لقد تميز الاقتصاد التونسي- في العهد الاستعماري بشدة ارتباطه بالاقتصاد الفرنسي، ومن ذلك ان التجارة الخارجية كانت أساساً مع منطقة الفرنك، بوجه عام وفرنسا بوجه خاص اذ تضمن تصدير المواد الخام واستيراد المواد المصنعة⁽²⁾.

ان غاية الاستعمار هي الاستيلاء على ثروة البلاد وتوجيه السياسة الاقتصادية فيها، من انتاج وتداول وتوزيع نحو تحقيق دولة الاحتلال على حساب البلد المحتل، وللوصول الى هذه الغاية تستقي النظم والقوانين الملتوية، وتتخذها أداة لتنفيذ أغراضها الاستعمارية، وقد بادرت فرنسا منذ احتلالها لتونس الى وضع يدها على عناصر الانتاج والتداول،

(1) الفاسي، مصدر سابق، ص 51؛ البوني، مصدر سابق، ص 92.

(2) راشد البراوي، اقتصاديات العالم العربي من الخليج الى المحيط، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، 1968)، ص 352.

وأطلقت يد الفرنسيين والاجانب في تونس مهينة لهم سبل اغتصاب ثروة البلاد والدخل القومي، مما أدى الى اختلال التوازن الاقتصادي وانخفاض مستوى المعيشة بين الاهالي، وقد شمل التدخل الفرنسي- من هذه الناحية جميع فروع الانتاج الزراعة والصناعة والتجارة⁽¹⁾.

ولما كانت فرنسا مهد القانون الحديث وعليه فان مشرعها لم يعدموا الحيلة القانونية لانتزاع الاراضي من العرب، فاتخذوا القانون مطية لتنفيذ أغراض الجشع الاستعماري وانتهجت سياسة السلب والنهب في تونس وألبستها ثوباً من المشروعية، ولجل أن تسيطر فرنسا كلياً على الحياة الاقتصادية في البلاد وجهت همها الى الاستيلاء على الاراضي الزراعية، واتخذت كافة الوسائل ومن ضمنها اصدار القوانين والتشريعات لانتزاع الاراضي من يد أهلها الاصليين⁽²⁾.

واكتفت فرنسا في أول الامر بتشجيع الاستعمار الحر وكانت المشكلة في ايجاد وسيلة تطمئن الراغبين في استغلال الاراضي على ثبوت ملكيتهم وحريرتهم في التعامل عليها، وفي سنة 1885 تقرر تطبيق نظام تورنر⁽³⁾، ومقتضاه يستطيع المالك لقطعة الارض أن يضمن

(1) محمد مهدي الشريف، ما يجب ان يعرف عن تاريخ تونس، تعريب محمد شاوش- محمد عجيبة، سراس للنشر- (تونس، 1985)، ص95؛ الشعوب العربية في حديقة خوسيه مارتى، الاجتياح الفرنسي- لتونس، www.embacubasiria.com.

(2) يسري عبد الرزاق الجوهري، شمال أفريقية، دار الجامعات المصرية، (الاسكندرية، 1970)، ص204؛

Raymond (A) La Tunisie- Que sais-je? Presses universités de france 1961, p.44.

(3) تورنر: وهو نظام ساري في استراليا لتنظيم الملكية العقارية . الشريف، ما يجب ان يعرف، ص100؛ وادي، مصدر سابق، ص87.

ملكيتها لها من خلال تسجيلها في محكمة مختلطة، والمحكمة أنشئت خصيصاً لهذا الغرض وذلك بعد بيان حدودها ثم الاعلان عنها⁽¹⁾، ويحتفظ بصورة من صحة الملكية في سجل خاص بالمحكمة للرجوع اليه في حالة ارادة المالك التصرف في قطعة الارض بالبيع، وبهذا يطمئن المشتري الجديد على عدم امكان ادعاء شخص آخر ملكية العقار⁽²⁾. وعلى الرغم من هذه التسهيلات فقد وجد أن نظام الاستعمار الحر لم يشجع سوى عدد قليل من الفرنسيين على الهجرة والعمل في المجال الزراعي فضلاً عن أن هذا العدد القليل كان ينتمي الى كبار الرأسماليين الذين يشترون مساحات واسعة من الاراضي ويؤجرونها للسكان الاصليين أو للاوربيين أو من الاجناس الاخرى⁽³⁾.

مكنت الادارة الفرنسية للمعمرين الفرنسيين أيضاً الحصول على مساحات شاسعة من الاراضي والغابات، اذ بيعت لهم بأسعار زهيدة ويكون الدفع طويل الامد، واتخذت السلطات الفرنسية فضلاً عن ذلك خطوات منها اصدار مرسوم عام 1892 الذي يقضي- بضم الاراضي البور الى ملكية الدولة، وقد أدى ذلك الى الاستيلاء على مساحات شاسعة من الاراضي في الجنوب حول صفاقس، حيث استطاع الاوربيون أن يشاركوا في انتاج الزيتون وهو أهم مورد للسكان الاصليين قبل الاحتلال⁽⁴⁾.

بلغت مساحة الاراضي التونسية الصالحة للزراعة سبعة ملايين من الهكتارات من مساحة تونس التي تقدر بـ(12) مليون ونصف من الهكتارات، وكانت هذه الاراضي قبل

(1) للمزيد حول هذا موضوع أنظر: ملحق 3.

(2) الشريف، ما يجب ان يعرف، ص 98-101.

(3) إبراهيم كبة، أزمة الاستعمار الفرنسي، مطبعة المعارف، (بغداد، 1957)، ص 16-17؛ زيادة، مصدر سابق، ص 207؛ وأنظر: الوثيقة التي ترخص لرعية فرنسا شراء العقارات، ملحق 3.

(4) مالكي، مصدر سابق، ص 423.

الاحتلال تحت تصرف أهل تونس يعيشون على انتاجها، ومن تربية المواشي في مراعيها، وكان بعضها ملكاً للدولة أو للأفراد أو للقبائل أو للاوقاف العامة والخاصة، ومع احتلال الفرنسيين لتونس فأنهم أخذوا يفكرون في أحسن الوسائل لهجرة العنصر- الاوربي اليها واستيطانها من دون مراعاة اختلاف الوضع القانوني بين الحماية والمستعمرة⁽¹⁾، ولكن لم يكن من المعقول أن تلجأ الحماية الى سياسة الاستعمار الرسمي في حين هي تريد أن تثبت للرأي العام الفرنسي أن تونس لا تكلف حكومتهم شيئاً⁽²⁾، ومن الطبيعي أن تؤدي سياسة الاستعمار الرسمي الى ضرورة مساعدة الدولة مالياً لاستعمار تونس، ففي سنة 1897 أنشئ صندوق لمساعدة صغار المهاجرين، ثم اعتمدت الجمعية الوطنية مبلغ سبعة ملايين ونصف فرنك لتغطية نفقات الهجرة والاستغلال، ومع ذلك فان نتائج الاستعمار الزراعي في تونس كانت ضئيلة حتى الحرب العالمية الاولى، اذ بلغ عدد المشتغلين في الزراعة 1708 في عام 1911، وكان المقصود من هذه الهجرة الرسمية هي موازنة العنصر- الايطالي⁽³⁾. فقد روعي في توزيع الاراضي الزراعية على أكبر عدد ممكن من المراكز مما حال دون قيام قرى اوروبية خالصة.

تمكن المستوطن الاوربي الذي كان يستخدم الايدي العاملة التونسية، من استغلال (ممتلكاته) الكبيرة الى أبعد مدى بحيث لم يتناسب نصيبه في الانتاج من المساحة التي كان يستغلها، فقد بلغ مجموع الملكيات الاوروبية في تونس نحو 770.500 هكتار وهو

(1) نجلاء عز الدين، العالم العربي، دار الاحياء للكتب العربية، (مصر، 1953)، ص 393.

(2) عبد الحميد مسعود الجزائري، ثورات المغرب العربي، لجنة الدعاية للمغرب العربي، دار الجامعة للطباعة والنشر، (د.ت) ص 82.

(3) يتبين من جدول 1- أن أعداد الايطاليين كانت تزداد من سنة 1881-1926 حتى فاق الفرنسيين، وهذا سببه قرب ايطاليا من تونس.

ما يعادل ربع الاراضي المزروعة التي تقدر مساحتها بـ 3.866.000 هكتار، ومع ذلك فان نصيب الاوربيين من المنتجات الزراعية كان نحو 35% من مجموع الثروة الزراعية اذ قدرت قيمة الانتاج الاوربي سنة 1946 بـ 6 مليار و 707 مليون فرنك مع ملاحظة أن المنتفعين بهذه القيمة لايزيدون عن خمسة الاف شخص في حين يعتمد معظم الشعب التونسي في معاشه على ثروة بلاده الزراعية⁽¹⁾.

أدت سيطرة رجال الادارة الفرنسية الذين بيدهم توجيه السياسة المالية في البلاد، الى أن أصبح الشعب التونسي مهدداً بالفقر أمام هذه القوى التي تساندها السلطة التشريعية والتنفيذية في تونس⁽²⁾. فاحتكرت فرنسا التجارة الخارجية لتونس، اذ أنها لم تسمح بأن تستورد من دول أخرى الا بواسطة الشركات الفرنسية وبذلك ترتفع الاسعار وتصبح غالية على المستهلك التونسي، في الوقت الذي تستفيد فيه الشركات الفرنسية من التصدير والاستيراد والبيع بالجملة والمفرد⁽³⁾. و سارت فرنسا في سياستها الاستعمارية في المغرب العربي على وفق خطة منظمة صريحة، أساسها أن يبقى الحكم بيد الفرنسيين، وأن تهيأ المستعمرات أولاً وأخيراً لخدمة فرنسا وحدها. فمن الوجهة الاقتصادية يجب أن يكون معظم صادراتها و وارداتها لمصلحة فرنسا، فكانت فرنسا تشتري قبل الحرب من مجموع صادرات تونس ما يعادل 56% وتبيع لتونس من مجموع الواردات ما يعادل 62% وكان يهتم فرنسا من الوجهة الحربية وهي تعاني اطراد النقص في مواردها أن تلتزم العوض من ذلك بتجنيد رجال المستعمرات من دون أية تفرقة بين فرنسي أو اوري أو تونسي، وبذلك

(1) كبة، مصدر سابق، ص33.

(2) الجزائري، مصدر سابق، ص82.

(3) الجزائري، مصدر السابق، ص86.

استطاعت فرنسا أن تحتفظ بمكانتها بوصفها دولة كبرى أمام منافساتها من الدول التي تباهي بكثرة سكانها ووفرة مواردها⁽¹⁾.

وساعد نظام الحماية على سرعة استغلال المستوطنين الفرنسيين لامكانيات تونس وبقوة خاصة أنه قد جعل منهم رعايا الدولة المتفوقة في البلاد وأعطاهم الحماية اللازمة للقيام بعملهم وعضدهم أمام أية منافسة يقوم بها أي أوربي آخر. فإذا أضفنا إلى هذا شعور الفرنسيين بالاطمئنان والثقة للعمل في منطقة تخضع لحماية بلادهم وعمل السلطات الفرنسية على تمهيد الطريق أمام التوسع الاستغلالي الفرنسي، لوجدنا أن الظروف اجتمعت لوضع تونس بأكملها تحت سيطرة الاستغلال الاستعماري الفرنسي⁽²⁾.

وفي مجال التجارة الخارجية أيضاً أدخلت فرنسا تحسينات على النظام الكمركي لفائدة فرنسا، إذ تستورد مواد أولية من تونس وتصدر لها منتجات مصنعة مما أدى إلى عجز اقتصادي أخذ بالاستفحال مع تزايد عدد سكان البلاد التونسية، وتغير الأذواق وتصاعد الرغبات⁽³⁾. أما بخصوص التجارة الداخلية فقد شهدت تطوراً كبيراً، إذ كان ينميها الأوربيون أو الوسطاء اليهود الذين سرعان ما تفرنسوا⁽⁴⁾. ومن أسباب تطور التجارة شبكة الطرق والمواصلات، التي تطورت بفضل الاعتمادات والقروض إذ ما لبث أن مدت خطوط السكك الحديدية عبر أنحاء البلاد، لخدمة المناطق التي توجد فيها مستوطنات زراعية، وفي المناطق المنجمية. فقد تم مد 200 كيلو متر، ثم مدت شبكة من الطرق المعبدة

(1) رفعت، مصدر سابق، ص 576.

(2) المصدر نفسه، ص 576-577.

(3) الشريف، ما يجب أن يعرف، ص 103.

(4) الهادي التيموري، الحركة الصهيونية في تونس في الفترة بين 1911 و1927، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، (بغداد، د.ت) ص 3-8.

طولها حوالي 9 الاف كيلو متر⁽¹⁾، و جهزت الموانئ بتجهيزات حديثة اذ أظهرت فرنسا اهتمامها ورغبتها في أن تدخل على بحيرة بنزرت تحسينات عام 1897، وكلفت لجنة خاصة بضبط مصاريف هذه الاشغال التي قدرت نفقاتها بـ860000 فرنك، وبفضل هذه التحسينات أصبحت بنزرت قاعدة بحرية حيوية صالحة لصد الهجمات⁽²⁾.

أما في مجال الصناعة فقد عمل الفرنسيون على محاربة الصناعات الوطنية التي كانت مزدهرة قبل احتلالهم البلاد، وكان الهدف من ذلك هو فتح السوق التونسي- على مصراعيه أمام الصناعة الأجنبية ولاسيما الفرنسية وتحويل تونس بأكملها الى مجال لتصريف انتاجها، و بدأ المستعمرون في تطوير قطاع صناعي خاص بالصناعات الاستخراجية وأخذوا يطورون بعض المرافق الضرورية كالموانئ والسكك الحديدية، و اهتم الفرنسيون في أن ينفردوا في هذا المجال والعمل على استبعاد أهل البلاد عن تملك أية مشروعات لها قيمة في هذا الصدد⁽³⁾.

وساعد تطور الآلات في عهد الثورة الصناعية على سرعة رأس المال وبالنهاية سرعة وصول الربح وتكدسه في أيدي رجال الاعمال، مما أغراهم بالاندفاع الى حب المغامرة فيما وراء البحار وخاصة في المناطق القريبة من فرنسا ولاسيما أفريقيا، فأصبح أوائل صغار المستغلين والمهاجرين والمستوطنين شبه المعدمين الذين وردوا الى الجزائر قبل تونس بأربعين سنة من أصحاب الاموال والنفوذ⁽⁴⁾.

(1) الشريف، مصدر سابق، ص102.

(2) الفكياني، مصدر سابق، ص94.

(3) ابراهيم طوبال، البديل الثوري في تونس، دار الكلمة للنشر، (بيروت، 1979)، ص22.

(4) يحيى، مصدر سابق، ص336.

وعملت فرنسا على اصدار تشريعات وقوانين لرعاية مصالحها وازدياد تفوق نفوذها، وأعطت لوجودها لونا قانونياً يصعب الجدل فيه، مادام قد صدر باسم الباي وتوقيعه. فعلى اساس ذلك قام الفرنسيون باستغلال الثروة المعدنية في وسط البلاد وجنوبها، خاصة بعد أن تمكنت سلطات الاحتلال من اعلان الوديان والغابات والمناجم ملكاً للدولة التونسية، فتمنح حقوق استغلالها لمن تشاء، ومهدت بذلك الطريق لمنح الامتيازات والاستغلال للفرنسيين فقط، مانعة بذلك التونسيين، والاجانب من غير الفرنسيين من النزول الى هذا الميدان، فاستولت على انتاج الفوسفات والحديد والرصاص والنحاس مما أدى الى افلاس الخزينة التونسية، وأدى الى انخفاض أجرة العامل وانخفاض مستواه المعاشي وانتشار الفقر والحاجة بين أبناء الشعب التونسي، اذ يعمل في قطاع التعدين نحو 24.000 عامل وتعد تونس رابع دولة في انتاج الفوسفات وتصدر منه نحو 60% الى الاسواق الغربية فيما يصدر الباقي الى اوربا الشرقية والصين⁽¹⁾، وكانت نتيجة هذه السياسة الاقتصادية تزايد الشعور بسوء بسوء الحالة الاقتصادية نتيجة السيطرة الاستعمارية، مما دفع الشعب الى مقاومتها. فظهرت حملات صحفية ومظاهرات في الشوارع والمقاطعات بين سنة 1920-1921 ضد هذه السياسة ومطالبة الحكومة الفرنسية بتغييرها⁽²⁾، لان الاراضي التي عثر فيها على مناجم الفوسفات أو الحديد وغيرها من المعادن التي كانت تنتجها تونس، ضمت الى الاملاك الاميرية، ثم تنازلت عنها الدولة لشركات الاستغلال الفرنسية نظير عوائد بسيطة، وأدى هذا الى تفجير الوضع⁽³⁾.

(1) العالم الاسلامي من اقليم المسلمين تونس، مصدر سابق، ص26.

(2) وادي، مصدر سابق، ص88.

(3) يعد الفوسفات أهم المعادن التونسية وقد تم اكتشافه سنة 1885 قرب مدينة قفصة ثم المناطق الاخرى حتى أصبحت تونس تنتج قبل الحرب العالمية الاولى ما قيمته 348 مليون فرنك سنة 1914

أما الصناعة التحويلية التي كانت محدودة في البداية، لكنها بدأت تتنوع منذ سنة 1930 مثل (الصناعات الغذائية والاسمنت والاحذية والدباغة) وبدأت تظهر أولى وحدات الصناعة المعدنية والكيمياوية، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية وبفضل الاجراءات التحفيزية التي اتخذها السلطات العمومية، تقدم قليلاً القطاع الصناعي بعد انشاء مؤسسات جديدة داخل الفروع الغذائية مثل (صناعة البسكويت وصناعة الجعة) والكيمياوية مثل (صناعة الصابون والدهون) والمعدنية مثل (مصانع الحديد والحزم الحديدية والنسيج) ومع ذلك فقد تميزت الصناعة التونسية في عام 1956 بالتبعية لفرنسا، وللمؤسسات الصناعية، اذ أن 75% من الوحدات الصناعية التي تشغل أكثر من 50 عاملاً كانت موجودة في العاصمة تونس، و 7% في بنزرت، و 13% على الساحل، و 7% في صفاقس و 6% في سوسة⁽¹⁾.

د: الاستيلاء على الاوقاف

تحقيقاً لاغراض فرنسا الاستعمارية، في احكام سيطرتها على تونس ونهب خيراتها، قامت بالاستيلاء على الاوقاف الخيرية، وحتى تخفف من وقع الصدمة على التونسيين الذين يعيشون من هذه الاوقاف، تجنبت مؤقتاً الاستيلاء على الاوقاف الاهلية، ولما كانت هذه الاوقاف غير قابلة للبيع، بحث الفرنسيون في الفقه الاسلامي عن حل يجيز للمستوطنين الاستيلاء على هذه الاراضي بالاساليب الملتوية، فتمسكوا برأي ضعيف في المذهب المالكي يبيح الاجارة المستديمة للاراضي الموقوفة، وبرأي آخر في المذهب الحنفي يبيح جواز

وقد أصبحت تونس ثاني دولة في العالم في انتاج الفوسفات، للمزيد أنظر: داؤود صليبا ومصطفى الحاج، العالم العربي، (د.ت)، ص 209-210.
(1) عبد الحميد براهيم، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1996) ص 81-82.

استبدال العقار المؤقت الموقوف بأخر، اذا كان ذلك في مصلحة الواقف⁽¹⁾. وبهذا أصبح المستوطنون يمنحون ألف هكتار سنوياً من أراضي الاوقاف الشاسعة التي تغطي الاراضي المزروعة في شمال تونس وذلك نظير ايجار سنوي ضئيل، لكن المستوطنين لم يحترموا شروط الاستغلال، اذ قدموا اقتراحاً عام 1904 بانتزاع الاوقاف الاهلية وكفوا عن الايجار سنة 1905⁽²⁾.

وقامت السلطات الفرنسية بالتوسع في تفسير الاملاك الاميرية، اذ كانت أملاك الدولة لانتجاوز مئة ألف هكتار وسرعان ما أخذها المستعمرون الفرنسيون وأخذوا بالبحث عن مصادر جديدة، فصدرت مراسيم بضم المراعي والعيون الى الاملاك الاميرية مما أدى الى الاصطدام بالقبائل التي تنتفع بالمراعي في شمال تونس، وحتى تقطع على القبائل أية دعوة في ملكية هذه المراعي، صدر حكم من محكمة العقارات بأنه ليس للقبيلة شخصية معنوية يمكن أن تستند اليها في ادعاء الملكية⁽³⁾. ثم ألحقت فرنسا قراراً آخر عام 1890 يقضي بضم جميع الغابات والاحراش الى أراضي الحكومة وأضافت اليه عام 1898 جميع أراضي الاوقاف التي تقدر مساحتها بـ 4 ملايين هكتار، فاستولت على معظم الاراضي الزراعية وحولتها للمهاجرين الفرنسيين بأسعار زهيدة⁽⁴⁾.

هـ: التعليمية والثقافية العامة

سيطرت فرنسا على التعليم الرسمي وأخضعته لنظمها، أما التعليم الخاص فقد ترك حراً، فكان ثمة مكان لـ 134.000 طالب وطالبة في المدارس الرسمية حتى أصبح

(1) المحجوبي، انتصاب الحماية، ص 44.

(2) يحيى، مصدر سابق، ص 334.

(3) المصدر نفسه، ص 334-335.

(4) وادي، مصدر سابق، ص 88.

الطالب التونسي يتقن اللغة الفرنسية وأسرارها أكثر من العربية، حيث قضت فرنسا على المعاهد الأهلية التي كانت تخرج علماء اللغة والشريعة وأبقت الشيء القليل منها، في محاولة لجعل تونس خاضعة للثقافة الفرانكفونية⁽¹⁾، وقامت فرنسا بمحاربة كل المؤسسات الدينية لدى الشعب التونسي- وعملت على القضاء على اللغة العربية وشيدت مدارس ومعاهد فرنسية باعتبار أن مساحة تونس صغيرة فتمكنت من بسط نفوذها بسرعة على جميع الأراضي⁽²⁾.

واتجهت سياسة فرنسا التعليمية منذ فرض الحماية الى محو الروح الوطنية، وذلك بمحاربة اللغة العربية والاستعاضة عنها باللغة الفرنسية، وبتطبيق برامج خاصة لاجراج الجيل الناشئ عن قوميته العربية الاسلامية وقطع الصلة بينه وبين ماضيه وتاريخه لتمكين من دمجها في الثقافة الفرنسية⁽³⁾، فأسس الفرنسيون عام 1883 ادارة العلوم والمعارف ووضعوا برنامجاً لانشاء المدارس الابتدائية الفرنسية للاوربيين والعرب على غرار المدارس الموجودة في فرنسا نفسها⁽⁴⁾، اذ كانت فكرة مدير العلوم والمعارف وهو موظف فرنسي أن ينشئ شبكة من المدارس في كل المدن يؤمها الاطفال سواء كانوا تونسيين أم جاليات أجنبية لينشئهم نشأة فرنسية. فلم يكن هناك نصيب للغة العربية في برامج الادارة الفرنسية، لكن سمح بتدريس اللغة العربية في مدارس خاصة وجعلت هذه المادة اختيارية، وقد أدرك الشعب التونسي خطر هذه السياسة ولم يكف منذ البداية عن المطالبة بتعليم وطني أساسه العربية، وكان لجامعة الزيتونة وغيرها من المؤسسات الثقافية والدينية الصغرى من

(1) وهو مصطلح يطلق على الشعوب الناطقة بالفرنسية.

(2) يحيى، مصدر سابق، ص3.

(3) الجزائري، المصدر السابق، ص83؛ و وادي، مصدر سابق، ص74.

(4) المصدر نفسه، ص84.

الكتاتيب والزوايا التي تشتمل على كثير من التلاميذ الذين يتلقون الثقافة العربية على الطريقة القديمة الدور الكبير في الدفاع عن اللغة العربية وثقافتها⁽¹⁾. ان التونسيين من المثقفين وعلماء الدين لم يرضهم هذا الحال، فعملوا على انشاء المدارس الخاصة فوضعت العراقيل أمامها حتى لم يتعد عدد مدارسهم عام 1930 12 مدرسة لكن ازداد هذا العدد في عام 1936 الى 46 مدرسة وأنشئت على غرارها مدارس صناعية. أما التعليم العالي فاقصر على جامع الزيتونة فهو ابتدائية وثانوية وعالية ولا يهتم الا بالتعليم الديني، ومصاريفه من الاوقاف وعدد طلابه عشرة الاف طالب، ولذا بلغ عدد التونسيين الذين وصلوا سن التعليم في سنة 1946 الى 700.000 طالب لم يدخل المدارس منهم سوى 74.557 طالباً أي أن نسبة من يتلقى التعليم لاتزيد عن 10% في حين كانت المدرس الفرنسية متاحة للفرنسيين حتى في أصغر القرى، وقد وصلت نسبة من يتلقى التعليم من أبنائهم الى 85%⁽²⁾.

كان جامع الزيتونة منهل العلوم والمعارف ومعقل العربية وحامل أمجاد الاسلام فقد غرس في نفوس طلابه الروح الادبية فاصطبغ خريجوه بصبغة الولاء لمجد العروبة والاسلام، ومن هنا كانوا هم رواد وطلائع القوى الوطنية لشق طريق الجهاد ضد المستعمر الفرنسي فيما بعد.

كان جامع الزيتونة ممثلاً بعلمائه وأبنائه وخريجيه في الصف الامامي على خط المواجهة مع المستعمر، اذ أجاج شعلة الجهاد ضد الفرنسيين فور احتلالهم تونس. وهنا لايجب نسيان

(1) البوني، مصدر سابق، ص 73.

(2) محمد هادي الزمزمي، الحرب على جامع الزيتونة في الحقبة العلمانية، www.ezzitouna.org؛ رياض، مصدر سابق، ص 37.

دور البشير صفر⁽¹⁾ في مقاومة الاستعمار وثقافته، فقد دعا الى بعث الجمعية الخلدونية وانشاء المدرسة الخلدونية والمدرسة الصادقية لنشر العلوم الحديثة⁽²⁾، فكانت مقصداً لطلاب العلوم العصرية من كيمياء ورياضيات وجغرافية ولغات، وكانت الغاية من بعث هذا المعهد العلمي لتكامل معارفه العصرية مع التعليم الزيتوني من أجل تحقيق نهضة حقيقية للبلاد التونسية. وقد تدخل الفرنسيون في تعليم جامعة الزيتونة اذ الزموا الطلبة بتعلم اللغة الفرنسية ولا شهادة بدون امتحان ونجاح في لغتهم⁽³⁾.

لقد عمل الاستعمار الفرنسي جاهداً على القضاء على اللغة والهوية العربية لانها وعاء ثقافة التونسيين ووسيلة عقيدتهم وتراثهم الاصيل، لان المستعمر كان على علم بأن وجوده لن يدوم بالقوة العسكرية فقط بل يجب السعي للقضاء على لغة الشعب، من خلال فرنسة

(1) ولد البشير صفر في تونس سنة 1865 وانشأ فيها، وتلقى علومه في الصادقية وواصلها في باريس التقى خلالها مع طلبة المشرق العربي وهو من المؤيدين للحركات الفكرية والاصلاحية، وبعد عودته أصبح أحد أساتذة الصادقية البارزين فتقلد بعض الاعمال الادارية ثم شجع على انشاء جريدة الحاضرة وبث الوعي الوطني بين عامة الناس وكان له دور بارز في انشاء معهد تابع للجمعية الخلدونية الذي أصبح يدرس مختلف العلوم. أنظر: الشريف، اضاء على تاريخ تونس، ص 165؛ الزمزي، مصدر سابق، ص 2؛ نحلة، مصدر سابق، ص 58.

(2) المدرسة الصادقية: أسسها الوزير المصلح خير الدين التونسي 1875 وهذه المدرسة أحييت على يد ثلة من التونسيين الاصلاحيين حيث قامت بتدريس العلوم العصرية. الزمزي، مصدر سابق، ص 5.

(3) الزمزي، المصدر نفسه، ص 5.

التونسيين فحول المدارس الوطنية الى فرنسية بل حتى أنه قام يشكك التونسيين في هويتهم العربية والادعاء بانتسابهم الى البربر⁽¹⁾.

ان السياسة البربرية لم تكن الا مظهراً واحداً من مظاهر مقاومة اللغة العربية والدين الاسلامي، ولكن الجهود المتقنة التي بذلها الاستعمار عن طريق سياسة التعليم كانت أقوى أثراً وأشد خطراً على الثقافة العربية والدين الاسلامي فقد نشأت أجيال الحماية جاهلة بكل ما يعنيه الدين والاسلام، وبكل أسرار العربية وتاريخ الحضارة الاسلامية⁽²⁾.

ان الاطار الثقافي قد مثل احدى تجليات النفوذ الذي مارسه الاستعمار على هذه المنطقة حيث ترك بصمات واضحة على البنية الثقافية لتونس وحفر أخاديد عميقة في نسيجها الاجتماعي، وقد نجح في فرض اللغة الفرنسية رمزاً للمعاصرة⁽³⁾.

و:الصحة العامة

(1) وهو ادعاء الفرنسيين أن أصل التونسيين من البربر وليس من العرب بل أن العربية فرضت عليهم، لذا يجب عليهم الرجوع الى أصلهم البربري، وحتى أن الفرنسيين أنشأوا المدارس الخاصة = بالبربر وشجعت عاداتهم وتقاليدهم البعيدة عن الاسلام. للمزيد عن هذه السياسة أنظر :- نزار أحمد المختار، "وحدة المغرب العربي الفكرة والتطبيق 1918-1958"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة الموصل، (الموصل 1998)، ص20؛ علاء الفاسي، محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الاولى، جامعة الدول العربية معهد الدراسات العربية العالمية، مطبعة نهضة مصر، (القاهرة، 1955)، ص50-71؛ الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص141.

(2) الصادقي العمري، أبعاد التعريب في فكر علاء الفاسي، مجلة المستقبل العربي، العدد 267، السنة الخامسة، (بيروت، 2001)، ص130.

(3) بو قطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية ازاء الوطن العربي منذ عام 1967، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1986)، ص365.

لم تقم السلطة الفرنسية بواجبها في المجال الصحي، بل أهملته كل الاهمال ولم تخصص في الميزانية التونسية من الاعتمادات ما يكفي للقيام بشؤون الصحة. ولم تعهد السلطة الفرنسية برعاية العجزة من التونسيين بل نجدها قد خصصت للفرنسيين مؤسسات متعددة تنفق عليها من الميزانية التونسية، أما الطبقة الفقيرة فمع تزايد عددها فقد تركت للفقر، أما رعاية الامهات مدة الحمل فلا توجد مستشفى واحدة للمواليد. في حين كانت الطفولة وحمايتها معدومة بالنسبة للعرب. ان اهمال السلطة الفرنسية للحالة الصحية من خلال ضالة عدد المستشفيات وعدد الاسرة فيها، وانعدام الاجهزة الطبية اللازمة فلا يوجد غير 4285 سريراً للعرب، ويوجد في العاصمة تونس ألفا سرير، وهذا يعني أن بقية السكان (العرب) سواء كانوا من أهل المدن أم القرى لا يوجد لمرضاهم سوى 2285 سريراً، أما الاوربيون والفرنسيون فكان كل شيء موفر لهم⁽¹⁾. وعليه، كانت المعاناة من الامراض، وكان الفقر وسوء التغذية مما يزيد في تفاقم الازمة في الحالة الصحية للشعب التونسي. وازدياد معاناته تحت وطأة الظروف الصعبة التي عاناها في كل شيء⁽²⁾.

(1) الجزائري، مصدر سابق، ص84.

(2) رياض، مصدر سابق، ص253.

الفصل الثاني

ظهور الحركة العمالية التونسية وتطورها

(1945-1919)

أولاً: نظرة في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية

ثانياً: بدايات الحركة العمالية والنقابية التونسية

ثالثاً: الصراع النقابي الفرنسي- التونسي

رابعاً: نهاية جامعة عموم العملة التونسية (الاولى)

خامساً: وضاع الحركة العمالية التونسية حتى عام 1945

سادساً: نهاية الجامعة النقابية (الثانية)

الفصل الثاني

ظهور الحركة العمالية التونسية وتطورها

(1945-1919)

قبل الحديث عن الحركة العمالية والنقابية التونسية، يجب إيضاح معنى المصطلحين (الحركة العمالية) و(الحركة النقابية)، أما الحركة العمالية (أو حركة العمل) وتسمى حركة الطبقة العاملة المنضمة الى الاتحادات العمالية والنقابات بمعناها الواسع والوظيفي والتركيب المؤسسي- بالمجتمع القائم على التعاون المشترك في سبيل مصلحة أعضاء هذه الحركة، وحركة العمل تصب فعاليتها في ثلاث جبهات: الجبهة السياسية، والجبهة الصناعية، والجبهة التعاونية⁽¹⁾. أما الجبهة السياسية فتكون جزءاً من حزب سياسي، كما في الحزب الحر الدستوري التونسي⁽²⁾، أو أنها تستخدم النشاط السياسي كعكاز للوصول الى

(1) محمد محمود الحبيب، "أيديولوجية حركة العمل في الشرق الاوسط دراسة مقارنة مع الدول النامية"، بحث مستل من مجلة الجامعة التي تصدرها جامعة البصرة، الجزء الثالث والرابع، السنة الثانية، تموز، 1968، طبع بمطبعة حداد، البصرة، 1968، ص1-2؛ رزاق ابراهيم حسن، النقابات العمالية والطوائف الحرفية، مجلة افاق عربية، العدد 9، السنة الثانية، (بغداد، 1987)، ص 92.

(2) أشارت المصادر التاريخية الى أن الحزب الدستوري (وبالاخص زعيمه بورقيبة) حاول أن يكسب العمال الى جانبه بوصفهم الطبقة الغالبة في المجتمع، للمزيد أنظر: محمد عنان، البورقيبية، مطبعة فن الطباعة، (ب.د، 1973)، ص16-17.

الاهداف الاقتصادية كما نراه في حركة العمل في الولايات المتحدة في منظمة A.F.L.C.I.o.⁽¹⁾

أما الحركة الصناعية الهادفة الى مغنم اقتصادية فتأتي من حركة العمل، لان العمال أنفسهم أجراء مستخدمون في المنشآت الصناعية⁽²⁾، أما الاهتمام بالتعاونيات الانتاجية والاستهلاكية فناجم عن تخطيط لحماية العامل المستهلك من احتكار السوق وأسعار السلع العالية⁽³⁾.

أما مصطلح الحركة النقابية فيقتصر على الفعاليات والنشاطات التي تقوم بها النقابات في الجبهة الصناعية بالدرجة الاولى، وفي قضايا اقتصادية لحماية مصالح أعضائها في علاقات العمل⁽⁴⁾.

أولاً: نظرة في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

عرفت تونس الحركة النقابية منذ مطلع القرن العشرين، اذ يذكر البشير الحاج أبين عثمان الشريف (أن معلمي اللغة العربية من خريجي المدرسة العصفورية كانت مرتباتهم جامدة طيلة فترة العمل حتى سن التقاعد عام 1910، فحرروا لائحة ضمنوها مطالبهم ثم بعثوا بها الى كافة معلمي اللغة العربية بمختلف أنحاء البلاد للتوقيع عليها ثم وجهت الى المدير العام للعلوم والمعارف والفنون المستطرفة، فكانت أول صحيفة للمطالبة

(1) صادق جعفر الفلاحي، "الحركة النقابية نشأتها وطبيعتها ومهماتها"، مجلة الثقافة الجديدة، مطبعة الشعب، العدد 46، (بغداد، 1973) ص 38.

(2) جمال البنا، دور النقابات في المجتمع الاشتراكي، المطبعة العالمية، (القاهرة، 1967) ص 23.

(3) كما في تجربة محمد علي في انشاء (جمعية التعاون الاقتصادي).

(1) ويقصد هنا حث السلطات الحكومية على اصدار قوانين العمل والضمان الاجتماعي.

بحقوقهم لكن لم تلق أية نتيجة، لكن في عام 1913 اعترفت ببعض مطالب المعلمين، إلا أن اندلاع الحرب العالمية الأولى أبقت الأمور على حالها، وبعد مشاورات استقر رأيهم على تأسيس نقابة للتعليم العربي خلال العطلة الصيفية لعام 1919، ولما استشاروا أحمد بن صالح الذي كان من خبراء الاعلام في هذا الميدان أشار عليهم بتأسيس جمعية ودادية لمعلمي اللغة العربية باعتبار أن حكومة الحماية لم تبح النظام النقابي وكذلك فعل عملة معمل الدخان وأسسوا ودادية للدفاع عن حقوقهم ولما أسست بتونس نقابات تابعة للجامعة العامة للشغل الفرنسية 1919 انخرط بها العمال التونسيون أملًا بالحصول على حقوقهم، لكن هذه النقابات خيبت آمالهم⁽¹⁾.

ان خروج فرنسا منتصرة في الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، توافقت مع نهاية مرحلة ما عرف باستتباب أمن المستعمرات⁽²⁾، وقد بدأت الاستثمارات بدايتها الفعلية بعد أن وضعت الحرب أوزارها فكان استثمار الصناعات المنجمية والاستخراجية مع توسيع شبكة المواصلات الحديدية وغيرها، متوافقاً مع زيادة العمران واتساع المدن، وبخاصة ما يمت للوظائف التجارية بصلة مثل المدن الساحلية المرتبطة بحركة التصدير والاستيراد التي تضاعف عدد سكانها في سنوات قليلة بفعل استيلاء المستعمر الفرنسي على أهم

(1) الشريف، أضواء على تاريخ تونس، ص 233.

(2) ويجب أن نشير هنا أن أكثر من 65.000 تونسي قد شاركوا الى جانب فرنسا في الحرب العالمية الأولى توفي منهم ما يقرب من 10.900 وتمت تعبئة أكثر من 30.000 للمساهمة في إعادة بناء فرنسا، أي ان ربع السكان التونسيين النشطين ظلوا في خدمة فرنسا ما بين 1914-1918 وكل هذه الاعداد توقعوا تعاملًا مماثلًا من لدن فرنسا، لكنهم أصيبوا بخيبة أمل لما تعرضوا له، مباشرة بعد انتهاء الحرب، من مظاهر البؤس الاقتصادي فضلاً عن الجفاف والمجاعات والتدهور الاجتماعي وتضييق للحريات العامة سياسياً ونقابياً، أنظر: مالكي، مصدر سابق، ص 357.

الاراضي الصالحة للزراعة (كما ذكر سابقاً) الى جانب ذلك انتشار الاقتصاد السلعي الذي هدم أسس الحياة التقليدية في الانتاج والتبادل، مما دفع بجماهير عديدة الى النزوح من الريف الى المدينة طمعاً في حياة جديدة⁽¹⁾، و قد استطاع المعمرون الفرنسيون والايطاليون الاستحواذ عن ما يناهز 800 ألف هكتار، مما يمثل أخصب الاراضي على رقعة تونس، مستخدمين في استثمارها الاساليب الحديثة (جرارات، وحاصدات)، وقد خلقت هذه المزارع الحديثة سوق عمل جيد يضم عشرات الالاف من العمال الزراعيين⁽²⁾، و لم يترك الاستثمار الفرنسي الا هامشاً صغيراً للبرجوازية التونسية حيث اقتصر على التجارة والعقار من دون أن تطمح الى مشاركة فعلية في الصناعات، بمعنى بقي أغلب رأس المال أجنبياً في حين كان أكثر العمال هم من أهل البلاد. وأدى هذا التطور الرأسمالي الى نشأة الحركة العمالية خاصة في القطاعات المنجمية والنقل والموانئ، وأدى هذا الى القضاء على البنية القطاعية التي كانت سائدة في المرحلة السابقة على الاحتلال⁽³⁾.

ان سيطرة الرأسمال الاجنبي على المنشآت الاقتصادية جميعها على اختلاف أهميتها، كونت شركات جديدة وازداد عدد المنشآت في صناعة استخراج المعادن فبلغ عددها 58 منشأة عام 1924 في حين لم تتجاوز 37 منشأة عام 1914، وكان نتيجة لذلك ارتفاع

(1) المحجوبي، الحركة الوطنية، ص119.

(2) جورجيت عطية ابراهيم، "حركة النقابات التونسية عبر التاريخ الوطني"، مجلة دراسات عربية، العدد(8)، السنة 16، دار الطليعة، (بيروت، 1980)، ص47؛ عبد المنعم الغزالي الجبيلي، تاريخ الحركة العمالية والنقابية في العالم، مكتبة النهضة، (بغداد، ب.ت) 34.

(3) عبد المالك خلف التميمي، "بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني"، مجلة علوم اجتماعية، جامعة الكويت، العدد الاول، المجلد 12، ربيع 1984، ص 29.

صادراتها من 15.5 مليون فرنك عام 1914 الى 97.7 مليون فرنك عام 1924⁽¹⁾. وقد رافقت هذا التطور الصناعي زيادة أفراد الطبقة العاملة، و بناء على تعداد سكان تونس لعام 1921 فانهم كانوا 2.93.931 نسمة، كان 11.310 عامل فضلاً عن 30929 من العمال الاوربيين موزعين على قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والنقل⁽²⁾.

كان التونسيون ومعظمهم مزارعون يعملون في الزراعة، فيما يتراوح العاملون في الصناعة والنقل 30000 و 35000 يعمل نصفهم في الصناعات المنجمية فارتفعت هذه النسبة بعد الحرب مباشرة اذ ازداد عمال المناجم من 14350 عام 1920 الى 19920 عام 1924، حيث تفيد المعطيات التي قدمها جوهو⁽³⁾ رئيس الاتحاد العام للعمال في فرنسا أن عدد المشتغلين في المناجم 20000 عامل من بينهم 80% من التونسيين.

ان تراكم رؤوس الاموال يمكن أن يؤدي الى قيام صناعات كبيرة لدى التونسيين قبل الاحتلال، كما هو الحال في اوربا لكن أصحاب الاملاك الواسعة فضلوا الاحتفاظ بها وعدم المغامرة في توظيفها في الصناعة حتى لا يخسر، والعائلات الكبيرة كانت تأنف من العمل في التجارة لانها لا تحتاج الى التودد للمشتريين وحسن معاملتهم لاغرائهم بالشراء وهذا تنازل لايجوز تقديمه من وجهة نظر العائلات، باستثناء عدد قليل من العائلات

(1) ايفانوف، ولادة الحركة العمالية الوطنية التونسية 1924-1925، ترجمة وتعليق: حفناوي عمارية، مجلة دراسات عربية، العدد الاول، السنة التاسعة، (بيروت، 1972)، ص66.

(2) ايفانوف، مصدر سابق، ص66.

(3) جوهو: وهو رئيس الاتحاد العام للعمال في فرنسا (C.G.T)، وهو تابع للحزب الاشتراكي الفرنسي، وهو رجل اصلاحي انتهازى عمل في الحقل النقابي مدة نصف قرن، امتاز بمشاركته في محاولة احباط الحركة العمالية في تونس، أنظر: ايفانوف، مصدر سابق، ص67.

مارست التجارة⁽¹⁾. وخارج المدن كانت العائلات الكبيرة تملك مساحات واسعة من الاراضي لكن هذه الاراضي لم تحسن استغلالها وتركت بوراً، ولما احتلت البلاد استغل الفرنسيون هذه الاراضي واستولوا على جزء كبير منها. أما بالنسبة للعمال، فكان عمال الزراعة يطلق عليهم الخماسة أو الرباعة في بعض الجماعات نسبة الى الخمس أو الربع الذي ينالونه مقابل خدمة الارض حتى تعطى ثمارها، وهؤلاء العمال كانوا يعملون لدى المالك هم وزوجاتهم وأبنائهم وإذا فكر أحدهم في ترك العمل وعمل في مكان آخر فإن بمقدور صاحب الارض اعادته وسجنه وفقاً للقوانين، وكان عمال الخماسة يشكلون نسبة كبيرة من الشعب⁽²⁾. أما الصناعات فكانت متدهورة وهي عبارة عن صناعات صغيرة في دكاكين، وكانت متخلفة ومع مجيء الصناعات الفرنسية الحديثة دمرت هذه الصناعات، ويرى الطاهر الحداد⁽³⁾ أن الحل هو في تكاتف أصحاب هذه المصانع وتكوين تعاونيات تضم

(1) حسين كروم، العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، مجلة قضايا عربية، العدد 2، السنة الخامسة، (بيروت، 1978)، ص 95.

(2) كروم، المصدر نفسه، ص 96.

(3) الطاهر الحداد: ولد سنة 1899 بحامة قابس (جنوب تونس) ونشأ في عائلة متواضعة وحصل على شهادة التطويع من الزيتونة ودرس الحقوق مدة سنتين ومارس العمل الوطني منذ شبابه وانخرط في الحزب الحر الدستوري سنة 1920. كان رفيق محمد علي الحامي، واشترك معه في تكوين (جمعية التعاون الاقتصادي) 1924، وأسس مع محمد علي جامعة عموم العملة التونسية. اختلف مع قيادة الحزب الدستوري لموقفه من النقابة العمالية ومحاكمة النقابيين عام 1925 وعدم جديتها في الدفاع عن القضية الوطنية، وظل بقية حياته مناضلاً بالقلم والفكر في سبيل خدمة التحرر الوطني والاجتماعي. للتفاصيل أنظر: عبد الرزاق الحمامي، المرأة في مشروع الحداثة التونسي، مجلة أفكار، مجلة فكرية إلكترونية، www.google.com.

جهودهم في مشاريع ضخمة، ولكنهم يتميزون بالانانية والرغبة في التفرد، ولهذا فشلوا في تطوير صناعاتهم واكتفوا بتوجيه الشتائم الى الذين يقبلون على شراء المنتجات الاجنبية¹. أما العمليات المالية فكان يسيطر عليها اليهود، وبالتالي تمكنوا من السيطرة على عملية الاقتراض والقيام ((بالربا)) والهيمنة على التصدير والاستيراد⁽²⁾.

في القرى والارياف أدت العادات دوراً كبيراً في منع تراكم رؤوس الاموال، فالفلاح لم يعرف الادخار واذا جاء المحصول وفيراً فهو لا يدخر للايام الصعبة وانما يصرف ما يربحه في اقامة الولائم وزيارة الاضرحة، وكان أهل المدينة يشتمون من أهل الريف ويصفونهم بالخشونة، في المقابل كان أهل الريف يحتقرون ليونة أهل المدينة. وزادت حدة الفقر والتعاسة واتسعت البطالة، حتى تمكن المستعمر من أن يستخدم ما يشاء من العمال وبأي أجر يريد، وذلك بسبب فقدان روح التعاون والعمل الجماعي فضلاً عن الهجرة من الريف الى المدينة، فكان معظمهم فلاحين أو بدو، وهم يشكلون جمهوراً كبيراً وخاملاً حيث الفقر والمواسم الرديئة والافات الطبيعية ومضايقة كبار الملاك تدفعهم الى ترك قراهم والهجرة الى المدن أو العمل في مزارع المستعمرين الفرنسيين، فضلاً عن الجهل وانتشار الامية، اذ يذكر ايفانوف: ((أن نسبة من يعرف الكتابة والقراءة هو 2% في سنة 1924))⁽³⁾.

أما تشريعات العمل فقد كانت بدائية اذ وضع في العشرين من نيسان/1920 قانون يتعلق بعطلة نهاية الاسبوع. وفي 15/آذار/1921 وضع قانون يتعلق بحوادث العمل، وعلى الرغم من تواضع هذه التشريعات فقد كان أمر تنفيذها يتوقف كلياً على مواقف

(1) السلامي البدوي، مفهوم الامة في نضال الطبقة العاملة التونسية، مجلة دراسات عربية، العدد 6، السنة التاسعة، (بيروت، 1973)، ص 65؛ كروم، مصدر سابق، ص 96.

(2) التيموري، مصدر سابق، ص 47

(3) ايفانوف، مصدر سابق، ص 67.

أرباب العمل اذ لم توجد بعد محاكم للفصل بين العمال وأصحاب العمل، فقد كانت السلطات الفرنسية ترفض حق العمال في التجمع ضمن النقابات، وهكذا فانها تحرمهم من أهم سلاح في الدفاع عن مصالحهم الطبقية والدليل على هذا مقولة جوهو: ((ان الاعتراف بالحق النقابي هو الشرط الضروري لتقدم أي تشريع اجتماعي))⁽¹⁾، مع ملاحظة أن النقابات كانت تنشأ من دون تخويل قانوني.

كان العمال التونسيون في العهد الاستعماري عرضة لاستغلال الرأسماليين الاجانب، كذلك منافسة اليد العاملة الاوربية التي هي أكثر دراية بالتقنيات العصرية، فضلاً عن أنها تحظى- برعاية السلطات الفرنسية التي تفضلها على التونسيين، لذلك كانت نسبتهم قليلة في المشاغل العمومية، وكذلك في قطاع النقل الذي غالبية عماله من الفرنسيين والايطاليين، فكان العامل التونسي- عرضة الى تناقضين الاول مع الرأسماليين الاجانب والثاني مع العمال الاوربيين المقيمين في تونس الذين يغلقون أمامه آفاق العمل أو على الاقل آفاق الترقية⁽²⁾، وتفاقت هذه التناقضات من جراء سياسة التمييز التي سلكتها سلطات الحماية والشركات الاستعمارية على مستوى الاجور.

كما زاد في حدة منافسة اليد العاملة الاجنبية، الازمة الاقتصادية وغلاء المعيشة اللذان استفحلا بالبلاد التونسية سنة 1924، اذ تأثرت الزراعة بسبب الجفاف، اذ تذكر احصائيات عام 1923 وعام 1924، تناقص محصول القمح من 2.700.0000 قنطار الى 1.091.429 قنطار، والشعير من 22.500.000 قنطار الى 550.000 قنطار وتأثرت الماشية بهذا الجفاف اذ تقلص عدد الاغنام عام 1919 وعام 1924 من 2.661.579 رأس الى 1.378.840 رأس أما الماعز من 1.660.621 رأس الى

(1) ايفانوف، المصدر نفسه، ص 67-68.

(2) المحجوبي، الحركة الوطنية ص 118.

797.970 رأس في المدة نفسها⁽¹⁾. وهذا انعكس على الصناعات المحلية التي نفقت سوقها الداخلية اثر تدهور القدرة الشرائية للمزارعين ومربي الماشية، كما تأثر القطاع الاقتصادي من المنافسة الاجنبية التي تفاقمت سنة 1924، وكذلك من الانخفاض في صادراته، وهذه الازمة من شأنها أن تنعكس على العمال التونسيين الذين هم وفي هذا الظرف معرضين الى انخفاض أجورهم مع زيادة البطالة والمجاعة، واستفحلت هذه الحالة بالبلاد خاصة في عام 1924. اذ انخفضت قيمة العملة من جراء التضخم المالي فارتفعت الاسعار أكثر فأكثر، فبين شهر تموز 1923 وشهر تشرين الاول 1924 ارتفع سعر الكيلو غرام الخبز من 1.10 فرنك الى 1.50 فرنك والكيلو غرام سميد من 1.25 فرنك الى 2.10 فرنك والكيلو غرام سكر من 2.85 الى 3.10 فرنك والكيلو غرام لحم من 3 الى 6.50 فرنك ولتر زيت الزيتون من 4.35 الى 6 فرنك⁽²⁾.

ثانياً: بدايات الحركة العمالية والنقابية التونسية:

تأثر معظم السكان التونسيين من غلاء المعيشة في تلك الظروف القاسية وانخفاض الاجور ومنافسة الايدي العاملة الاجنبية، فكانت بحاجة الى اطار نقابي وطني يدافع عنهم وعن مصالحهم، وظل هذا الاتجاه ينمو في البلاد حتى عاد محمد علي الحامي (1891-1928)⁽³⁾، من برلين أوائل اذار عام 1924 بعد أن حصل على شهادة الدكتوراه في

(1) المصدر نفسه، ص119.

(2) المحجوبي، مصدر سابق، ص199.

(3) ولد محمد علي في الجنوب التونسي، تعلم العربية في الكتاب، ثم عمل حمالاً في الاسواق المركزية بالعاصمة، استطاع أن يتعلم تصليح السيارات ويحصل على رخصة لقيادتها، وكان أول عربي في تونس يحصل على مثل تلك الرخصة في تلك الفترة. حيث كان هذا العمل تحتكره الجاليات الاوربية

الاقتصاد السياسي. ويعد مجيئه البداية الحقيقية لمرحلة جديدة في تاريخ الحركة العمالية والحركة النقابية، فمحمد علي جاء وفي رأسه أفكار عديدة عن اقامة مشروعات تعاونية لتحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية، وبدأت الدعوة لتأسيس (جمعية التعاون

وخاصة الإيطالية منها، ثم أصبح سائقاً عند قنصل النمسا في تونس، وتلقى حينذاك أصول اللغة الألمانية، وفي عام 1911 قاد محمد علي شاحنة محملة بالموثونة أرسلتها حركة الشباب التونسي، الى الجيوش التركية التي تخوض آنذاك حرباً ضد إيطاليا بطرابلس الغرب. وفي مدينة طرابلس الغرب عمل سائقاً عند ضابط تركي اسمه أنور باشا عام 1912، الذي عاد معه الى استنبول بعد الحرب الليبية الإيطالية فتعلم محمد علي التركية. وعند انتهاء الحرب العالمية الاولى عام 1918، رافق أنور باشا الى ألمانيا واستقر في برلين حيث عمل في مصنع للسيارات والطائرات واستطاع أن يدرس الاغانب اللغة العربية الى جانب عمله حتى حصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد السياسي. فلم تشغله دروسه ولا عمله عن التفكير في مستقبل أمتة مع الشباب المتنورين، فصادف وجوده في ألمانيا الزعيم علي باش حانبة، فتوطدت الصداقة بينهما وطفقا يبحثان الحلول الكفيلة بانقاذ الوطن من جموده وتخلفه عن ركب الحضارة. وفي أوائل آذار من عام 1924 عاد محمد علي الى تونس حيث =عمل في بداية الامر على تأسيس تعاقدية تجارية لتمكين العمال من اقتناء المواد الاساسية بأسعار معقولة، (أي سوق مدعومة لمساعدة العمال) تحت اسم ((جمعية التعاون الاقتصادي التونسي)). للتفصيل أنظر المصادر الآتية: -الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830- 1956، ب.م، ط1 (1976)، ص43-44؛ احمد خالد، الطاهر الحداد والبيئة التونسية في الثلث الاول من القرن العشرين، الدار التونسية للنشر- (تونس، 1967)، ص140؛ نحلة مصدر سابق، ص97؛ المحجوبي، الحركة الوطنية، ص12؛ طوبال، البديل، ص25؛ الشريف، أضواء على تاريخ تونس، ص244.

الاقتصادي التونسي⁽¹⁾. وقد اجتمع كل من الطيب مصطفى ومحمود بورقيبة وعثمان الكعك في قاعة الجمعية الخلدونية، وبعد سماع الخطب التي ألقاها الطاهر الحداد والطاهر صفر ومحمد علي تمت المصادقة على قانون الجمعية في التاسع والعشرين من حزيران 1924 وبعد أسبوع أي السادس من تموز، أسست لجنة لجمع التبرعات ولجنة أخرى للإشراف رأسها محمد علي، ثم انطلق أعضاء الجمعية لبث الدعاية لها وشرح أهدافها ومبادئها، فأقامت اجتماعات ومهرجانات خطابية في جميع أنحاء تونس وقام محمد علي الحامي (القابسي) ورفاقه بالقاء الخطب حتى يذكر أن الحبيب بورقيبة زعيم الحزب الحر الدستوري الجديد فيما بعد قد وصفها في مقولته: ((ان خطاباته كانت تؤثر بقوة لصدق لهجته ووضوح طرحه وعمق نظره))⁽²⁾. وقد لقيت قبولاً من الناس والعمال و أدت الى تحولات كبيرة في جهود محمد علي في تأسيس الحركة النقابية. اذ يذكر الطاهر الحداد : ((منذ اليوم الاول الذي جاء به محمد علي ونحن نتفاوض ونبحث عن عمل اقتصادي عام الفائدة، يكون مطابقاً لاستعداد الامة في مآليتها وأفكارها، فلقد جاءنا لأول مرة بأفكار

(1) بعد اعداد مسودة القانون الاساسي انعقدت عدة اجتماعات مع المواطنين لمناقشة فصول القانون : كان الاجتماع الاول في مقر الجمعية الخيرية الاسلامية بنهج الحجامين، وكان الاجتماع الثاني يوم 29 / حزيران / 1924 في قاعة الجمعية الخلدونية، وكان الاجتماع الثالث في مسرح كاملة الذي وقعت المصادقة على مسودة القانون وانتخاب هيئة وقتية لمباشرة الاعمال في 6 تموز برئاسة محمد علي. لم ينجح هذا المشروع بسبب الاضرابات التي شملت قطاعات عديدة منها اضراب رصيف العاصمة وبنزرت ولم يكن للعمال التونسيين نقابات ينضوون تحت لوائها فوقع حداث دامية ذهب ضحيتها عدد كبير منهم. للمزيد أنظر المصادر التالية : كروم، مصدر سابق، ص 97؛ المحجوبي، الحركة الوطنية، ص 121؛ نحلة، مصدر سابق، ص 97-98؛ عبد الله، مصدر سابق، ص 206

(2) شبكة حسن نت، www.alqanat.com

للاتسّع لها البلاد، فارتأى تأسيس شركات تعاونية زراعية وصناعية وتجارية ومالية، في أهم نقط المملكة يكون على رأسها الشبان الوطنيون الذين يتفقون في روح الاخلاص والغاية، ليتمكن تحضير هذه الجمعيات المستغلة بقوة فهوها التدريجي الى الانضمام لبعضها فتشكل ادارة عامة تنظر في التوازن العام بينها وتسييرها لغاية متفقة⁽¹⁾.

ويجب التنويه هنا أن الصناعات التونسية كانت تعتمد على الدكاكين (الاماكن أو المحلات الصغيرة) التي يعمل منها العمال، وكان هؤلاء العمال فيها حالة استدانة دائمة من أصحابها من خلال اعطاء أصحاب الدكاكين الاجور مقدماً، حتى يظل العمال في حالة دين لهم، ولهذا لم تكن هناك مشاركة نقابية لمحدودية أعداد العمال وانفصالهم عن بعضهم، وقد حدث الاشتراك بعد الاحتلال الفرنسي، عندما أقام المستعمرون الفرنسيون عدداً من المشاريع والصناعات الكبيرة التي استخدموا فيها أعداداً كبيرة من العمال باجور زهيدة وكان يعمل في هذه المصانع عمال فرنسيون واوريبيون يتقاضون أجوراً أعلى من التونسيين (كما موضح في جدول 2-2)⁽²⁾. وحينما جاء العمال الفرنسيون سارعوا الى تكوين نقابات لهم، وانشاء اتحاد في تونس ضم اليه العمال الاوريبيين وكان يتبع الاتحاد العام الفرنسي (C.G.T)⁽³⁾، الذي يسيطر عليه الاشتراكيون. ولم تعارضهم السلطات الموجودة وبدأوا

(1) الطاهر الحداد، العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، الدار التونسية للنشر، (تونس، 1974)، ص16.
(2) ولا يجب أن ننسى أن الحركات العمالية في اوروبا حققت نجاحات كبيرة في نضالها النقابي وحصلت بمقتضى ذلك على الكثير من المكاسب من أصحاب رؤوس الاموال مثل حق الاضراب وزيادة الاجور والحصول على اجازات أو تعويض عند الإصابة في أثناء العمل.
(3) ال C.G.T : وهي الاحرف الاولى لاتحاد العمل العام الفرنسي، وهو اتحاد اقليمي كان تحت قيادة الاشتراكيين اليمينيين بزعامة دوريل Durel ((Confederation Generale du Travail)).

في ممارسة الاضرابات فانضم على أثر ذلك العمال التونسيون الى هذه النقابات وشاركوا فيها وكانوا يحضرون المؤتمرات التي تلقى فيها الخطب الرنانة⁽¹⁾، وأدى هذا بالتالي الى نمو وعي العمال التونسيين وتكونت لديهم فكرة عن العمل النقابي، ولاحظوا في الوقت نفسه التفرقة التي كانت تحدث بينهم وبين العمال الاوربيين من الاتحاد العام الفرنسي الذي لم يكن يهتم كثيراً في الاخذ بيد التونسيين المشاركين في الاضراب وتوزيع الاعانات عليهم على الرغم من تركيزه على الاممية ونبد الروح الوطنية. وكانت النتيجة أن كثيراً من العمال بدأوا ينسحبون من النقابات بالتدريج وأسس بعضهم جمعيات أو صناديق تعاونية، كما فعل عمال السكك الحديد عندما أسسوا ((جمعية الاتفاق الودادي))⁽²⁾. وأسس عمال التبغ التونسيين نقابة لهم، لان عمال التبغ الفرنسيين كانوا يرفضون انضمام العمال المسلمين اليهم، وعندما أصدرت السلطات الفرنسية قانون التجنيس بدأ العمال الفرنسيون يحرضون العمال التونسيين على طلب التجنيس حتى يضمنوا حماية النقابات لهم⁽³⁾، فقد كان الاوربيون يشكلون القاعدة العريضة التابعة للاتحاد العام الفرنسي، التي تركز نشاطها على الدفاع عن مصالحهم، كما كانت تبرز سياسة التمييز في الاجور بدعوة أن حاجيات العمال الاجانب الاوربيين تفوق حاجيات التونسيين، ثم أنه ليس للاخرين الحق بالاضطلاع بمسؤوليات على مستوى القيادة في هذه النقابات، فلكل ذلك كانت تبعية العمال التونسيين للمنظمة العمالية الفرنسية فقد احتوتهم وهضمت حقوقهم ولم تسمع صوتهم⁽⁴⁾، لذا كان لابد من ايجاد اتحاد أو جامعة تضمهم وتهتم بشؤونهم حيث تتساوى فيها الاجور والحقوق، وكتب

(1) كروم، مصدر سابق، ص 98.

(2) ابراهيم، مصدر سابق، ص 50.

(3) كروم، مصدر سابق، ص 98.

(4) المحجوبي، الحركة الوطنية، ص 120.

فرحات حشاد في هذا الصدد عن مفهوم محمد علي للعمل النقابي، اذ قال: ((يكاد يطابق مع طبيعة بلادنا وانشطتها ومواردها. بلد فلاحى وحرفى أكثر منه صناعى، فالحركة النقابية التي كان يحلم بها محمد علي تعتمد أساساً على النظام التعاضدى فى الانتاج والاستهلاك))⁽¹⁾.

وجد العمال ضالّتهم فى أفكار محمد علي الذي أسس فى البداية (جمعية التعاون الاقتصادى) التي لم يقدر لها أن تستمر، بسبب انهماكه فى حركة الاعتصامات التي بدأها العمال التونسيون فى ميناء تونس فى منتصف شهر آب من عام 1924 ثم انتشرت حتى عمت قسماً كبيراً من العمال التونسيين، و كان محمد علي ينظم الصفوف وينبه العمال الى السياسة الاستعمارية تجاههم، ويحث الشعب على مساعدة المعتصمين فى محنتهم، ولما انتهت حركة الاعتصام، وبعد أن نال العمال معظم مطالبهم نشط (الحامى) فى تنظيم الصفوف وتأسيس نقابات عمالية تسهر على مصالح العمال وترعاهم⁽²⁾، واهتم محمد علي فى تطوير حياة العمال من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لما لمسه من الاوضاع السيئة التي يعانها العمال، وشعر أنه لابد من العمل ضمن برنامج سياسى اجتماعى واضح بدلاً من (الحركات العفوية) التي لايرافقها توجيه وتنظيم دقيق فى أكثر الاحيان. ويقصد هنا بالحركات العفوية هي التي كان يقوم بها العمال من خلال الاضراب والاحتجاج، وقد انتهت هذه الاضرابات الى الفشل بين الاعوام 1920-1923 كما مبين فى الجدول 2-⁽³⁾

(1) مالكي، مصدر سابق، ص358.

(2) عبدالله، مصدر سابق، ص206.

(3) ايفانوف، مصدر سابق، ص71.

الاعوام	عدد الاضرابات	عدد المؤسسات التي شملها الاضراب	عدد الموظفين
1920	6	9	5520
1921	6	101	2254
1922	9	248	1593
1923	6	25	1227

أكد محمد علي ضرورة وجود تماسك اجتماعي واغناء الافكار السياسية التي تعمل على وفق مخطط و تصور شامل لجميع مشاكل الشعب ضمن وحدة لاتتجزأ، حيث بدأ الحامي نشاطه من خلال زيارته للعمال في مراكز أعمالهم وأماكن وجودهم وقام بتنظيم الاجتماعات العامة والتحدث اليهم موضحاً الاخطار التي قد تلحق بهم وبكل الجماهير الشعبية هادفاً توعيتهم وانقاذهم من الاوضاع الفاسدة نتيجة سيطرة السلطات الحاكمة واستغلالها لجهودهم⁽¹⁾، ساعياً الى تعزيز فكرته بايجاد تنظيمات نقابية تقوم بتنظيم شؤونهم واصلاح حياتهم السياسية والاقتصادية الاجتماعية، واستمر يقوم بهذه النشاطات مع بعض زملائه مثل الطاهر الحداد، وانتهت جهوده بوصول العمال الى قناعة بتشكيل جمعيات تعاونية اقتصادية في أنحاء القطر كافة، على أن يتم توحيدها لتكوين قيادة مشتركة قادرة على تحقيق طموحهم الاساسي في اقامة مجتمع اشتراكي تعاوني تعتمد قيادته على المعرفة في تسيير شؤون الجمعية وما ينبثق عنها من مؤسسات⁽²⁾.

وفي بداية عام 1924 أسست نقابة ماطر، اذ كان العمال ببلدة ماطر مثل غيرهم عرضة للاستبداد والارهاق من المستعمرين الاوربيين الذين اكتسحوا الاراضي الزراعية

(1) نحلة، مصدر سابق، ص98.

(2) مؤسسة الثقافة العمالية، الحركة النقابية العربية، ب.م، (بغداد، 1976)، ص134.

بشتى أنواع الطرق وسخروا أصحابها ومالكيها لخدمتها بأجور قليلة⁽¹⁾. وفكر بعضهم للخروج من هذا البؤس والشقاء بتأسيس النقابة، وكان عملها في البداية متخفياً عن أنظار السلطة ولما اشتد ساعدها والتف حولها العمال لم تتخل عن الدفاع عن العمال الضعفاء للابتعاد عن أذى أصحاب رؤوس الاموال والمستوطنين، وقامت بحملات توعية للنهوض اجتماعياً في صفوف العمال، لكن هذه النقابة لم تسلم من مناورات بعض المستوطنين الذين تحالفوا مع الشرطة بقصد اربابهم وبث الرعب في قلوبهم، لكن تلك المواقف لم تزد العمال الا ثباتاً والتحاماً⁽²⁾.

أصبح عمال تونس قوة كبيرة ومؤثرة في النضال ضد المستعمر، فتقدموا بمطالبات متعددة مثل زيادة الاجرة اليومية من 12 فرنكاً الى 24 فرنكاً بلا فرق عن عمال رصيف مارسيليا وزيادة 50% في أيام الاعياد وزيادة 38% في خدمة الليل ودفع 4.5 فرنك للساعة الواحد الزائدة عن قانون 8 ساعات في اليوم⁽³⁾، فتجاهلت السلطات الفرنسية هذه المطالبات، وكان يوم العمال المشهود في يوم الثالث عشر من آب 1924 (واستمر حتى أيلول من السنة نفسها) حيث أعلن الاضراب العام، وحدثت في أثناء الاضراب اتصالات بين العمال ومحمد علي ورفاقه، فقام بالاشراف على الاضراب وتنظيمه، فكان يزور المضربين ويزودهم بتوجيهاته التي يجب اتباعها حتى لا يقعوا في أخطاء تعطي

(1) الشريف، مصدر سابق، ص234.

(2) الحداد، مصدر سابق، ص18.

(3) تنبغي الاشارة هنا الى رداءة الوضع الاجتماعي وغلاء المعيشة التي أصابت البلاد التونسية من عام 1923- 1924 من جراء الجفاف الذي أصابها .

لخصومهم (العمال الاوريين) فرصة للاضرار بهم، وتبصيرهم بأقصر- الطرق للوصول الى حل مرض لطلباتهم⁽¹⁾.

كان أهم تطور وأخطره في الموقف كله، قيام محمد علي ومجموعة من رفاقه وعلى رأسهم الطاهر الحداد، بتكوين لجنة لمساعدة المضربين وشن حملة كبيرة في تونس لضمان تأييد الشعب للعمال وجمع التبرعات لضمان صمودهم، فقد حدث تجاوب شعبي كبير، لكن مع الاسف لم يكن كافياً لعانة المضربين الا أنهم مع كل ذلك صمدوا. ويرى الطاهر الحداد أن هذه الحادثة جعلت العمال يدركون أهمية وفوائد تأسيس النقابات وفوائدها فهي توفر المال للمضربين⁽²⁾. وقد تعرضت لجنة الاضراب لحملة معادية من الصحافة التي طالبت بارسال الجيش الى الميناء من أجل فك الاضراب، وفي نيسان رفضت لجنة الاضراب وساطة شيخ المدينة، وفي 28 من الشهر نفسه نظمت مظاهرة احتجاجاً على تشغيل البدو الذين جيء بهم لكسر الاضراب، وخلال الاصطدام مع البوليس جرح ثلاثة من العمال المتظاهرين⁽³⁾، لكن هناك مصادر أخرى تذكر عملية الاضراب وتصفها بعدم التنظيم والتنسيق اذ تذكر ان محمد علي سارع وأفاد من هذا المؤشر الذي دلل على امكانية نجاح فكرته (انشاء نقابات عمالية) وتحويل هذه الحركة من حركة اقتصادية اجتماعية لتنظيم حياة العمال ورفع مستواهم المعاشي، الى حركة سياسية غايتها الخلاص من الاستعمار وصيانة

(1) ايفانوف، مصدر سابق، ص74.

(2) الحداد، مصدر سابق، ص84.

(3) حاولت الشركات اضعاف موقف المضربين باستجلاب غيرهم للقيام بالعمل، ولكن محاولاتهم لم تؤد الى نتيجة نظراً لدقة تنظيم الاضراب، وكان العمال يذهبون الى الميناء للاشراف على ضمان استمرار الاضراب ولم يكن البوليس يعترضهم في البداية، لكنه بدأ يضايقهم ويتدخل بشكل واضح لصالح الشركات واعتدى عليهم فحدث اشتباك بين الطرفين، أنظر: كروم، مصدر سابق، ص99.

كرامة الانسان في وطنه (المستقل) وإيمانه بتاريخ أمته وتراثه الحضاري، وعلى هذا الاساس يصبح الاعتصام ذا معنى انساني وليس مجرد شغب وتمرد وحب للفوضى⁽¹⁾، بل هو موقف جريء يعبر به العامل عن انسانيته ويحاول نزع القيود التي تكبله ويبرهن على قدرته في صنع تاريخه.

وكان العمال يخطبون في الشوارع، وعلى الرغم من تزايد الضغوط عليهم فقد ثبتوا في مواقفهم، وقد طلب مدير المحافظة أن يرسل العمال اثنين للتفاوض، فاختار العمال محمد الخياري وحمزة الزغواني ووصل معها عدد من المضربين، وعرض عليهم مدير المحافظة زيادة الاجر فرنكاً واحداً، فرد الخياري بالرفض ووعد بالرجوع الى زملائه، لكن مدير المحافظة أمر باعتقال الاثنين وأمر باعتقال العمال الموجودين بالخارج وأخذ يرغبهم في العمل والعودة اليه، ثم حصل على توقيعاتهم ثم أحضر الخياري والزغواني وأطلعهما على امضاءات العمال وأنذرهما بأنهما سيكونان سبب رفض أي استئناف للعمل، فوافقا بصفتهم الشخصية ولكنهما قالا : (بأنهما سيعرضان الامر على زملائهما)⁽²⁾، كان هذا يوم 5 أيلول، وفي اليوم التالي اجتمعت لجنة العمل التي شكلها العمال المضربون مع لجنة المساعدة التي شكلها الحامي للتضامن مع العمال واتفقوا على فك الاضراب⁽³⁾، في حين اتسعت حركة الاضراب اتساعاً كبيراً في مناطق أخرى مثل بنزرت، ففي الخامس عشر من آب 1924

(1) صدقي اسماعيل، محمد علي القابسي مؤسس النقابات التونسية، ب.م. (دمشق، 1955)، ص13؛. نحلة، مصدر سابق، ص99؛ والطاهر الحداد، المصدر السابق، ص27.

(2) كروم، مصدر سابق، ص99.

(3) أجبر العمال على فك الاضراب، لشدة الحاجة والجوع نظراً لان المساعدة المالية في أواخر أيام الاضراب أخذت بالنقصان، كما ان العمال لم تكن لهم نقابة مؤسسة من قبل، وأعلنوا فك الاضراب بدءاً من يوم 7 أيلول، كروم، المصدر نفسه، ص99.

اعتقلت سلطات الاحتلال محمد الخميري أمين فرع النقابات في بنزرت، وفي المساء تجمع حشد غفير أمام بناية محافظ الشرطة، فتكلم الخطباء من الفرنسيين والتونسيين ودعوا المتظاهرين الى عدم التفرق قبل اطلاق سراح رفيقهم، وفي تلك الاثناء أطلق البوليس مع مجموعة من الجنود السنغاليين النار على مجموعة من المتظاهرين فأسفرت النتيجة عن مقتل عامل وجرح ستة وطرد محمد الخميري من تونس⁽¹⁾.

وكانت النتيجة التي تمخض عنها الاضراب لاتتلاءم مع حجم الطلبات التي تقدموا بها ولا التضحيات التي قاموا بها، لكن الاضراب كان مهماً في مسيرة الحركة العمالية وتاريخها، فلقد أدى الى التحام العمال بالنخبة المفكرة ونزول العمال الى الشوارع والقاء الخطب، وقيام محمد علي وأصحابه بالدعاية وتكتيل الشعب وراءهم مما أثار حمية باقي العمال في أنحاء البلاد فجاءت وفود أخرى شاركت العمال المضربين واجتمعت مع محمد علي لتستهدي بارائه، اذ يذكر الطاهر الحداد ((ما كان ينتشر خبر اعتصام الرصيف بتونس حتى كان كجذوة امتد لهيبها في مدينة بنزرت ونواحيها وجدير بهذه الاعتصامات أن تنسب الى المدينة كلها اذ شملت معظم الاشغال بها وبالجهات القريبة))⁽²⁾. والجدير بالذكر أن الاعتصام الاخير كان بداية لحياة جديدة، بسبب وجود طائفة من المفكرين (محمد علي- والطاهر الحداد - وآخرين) التحمت بالمعتصمين لتطالب بحقوقهم⁽³⁾، فضلاً

(1) واثر حادثة مدينة بنزرت التي وقعت يوم 11/ ايلول / 1924 وسقط فيها المرحوم العربي الكومي، الذي هو أول شهيد في الكفاح العمالي التونسي نتيجة، ما أبداه (كمباله) مدير الشرطة الفرنسي من تعسف وطيش وسوء تدبير، الشريف، أضواء على تاريخ تونس، ص380.

(2) الحداد، مصدر سابق، ص58؛ حسين كروم، مؤسس الحركة النقابية في تونس، مجلة قضايا عربية، العدد الخامس، السنة التاسعة، (بيروت، 1981)، ص71.

(3) خالد، مصدر سابق، ص150-151.

عن استعداد أولئك العمال وبأسهم، حيث عملت النخبة المفكرة بربطهم بعامة الشعب بحسن الدعاية النشيطة التي أستعملت في ايجاد التضامن والشعور الاعم الذي يضم الشعب بأجمعه، فأقبل الكثير من الناس في المعتصمين وتعارفوا واجتمعوا بهم، وكان ذلك مداً كبيراً للمعتصمين سد كثيراً مما ينقصهم من الاستعداد والتأهب للاعتصام، فدبت فيهم روح الحياة وأدركوا أن قوة هائلة كانت محجوبة عنهم، فزادهم ذلك إيماناً بحقهم وقوة عزمهم فجاءوا وصبروا وأوذوا في اعتصامهم وما انحلوا⁽¹⁾. واستمروا في اضرابهم وتظاهراتهم وملأوا الشوارع وطرقات العاصمة بمشهدهم المؤثر، وخطبوا الخطب الحماسية بأصوات عالية أمام الاعوان والجنود وعلى مسمع منهم، وأعطوا بذلك مثلاً للارادة والتمسك بالحق لولا العناد البالغ والتعصب في جانب معارضيهم، وكانت حركة الاضرابات قد تركزت في العاصمة تونس وفي بنزرت وهي في مجملها حركة عفوية ينقصها التنظيم الجيد، اذ لم يكن للعمال منظمة خاصة بهم كما حالت خيانة قيادة الاتحاد العام للعمال الفرنسي- دون مساعدتهم بشكل فعال⁽²⁾. في هذه الظروف ادرك محمد علي ورفاقه ضرورة استقلالية العمال وتنظيمهم، لهذا السبب قرروا تغيير برنامجهم في (جمعية التعاون الاقتصادي) الى تأسيس نقابات للعمال التونسيين.

ان الحالة التي عاشها العمال دعت الى التضامن، لان العمال هم في أسوأ الحالات واشدها خطورة لما قاسوه من الاضطهاد المستمر بمقتضى أنظمة الحكومة والقرارات الخفية التي تلزم بها السلطة أولئك الموظفين في اسعاف أرباب المزارع من المستوطنين الاوربيين ومدتهم بما يحتاجون اليه من اليد العاملة المقترنة بصنوف الارهاق وأفانين

(1) المصدر نفسه، ص151.

(2) ايفانوف، مصدر سابق، ص75.

التسخير⁽¹⁾. وقد تنبه عمال ماطر الى ضرورة تأليف نقابة كانت الوحيدة في هذا الباب فأفادتهم فوائد جمة من جراء التضامن والتكاتف الى تأييد المصلحة المشتركة⁽²⁾.

أدرك محمد علي ورفاقه من جهة أخرى، ضرورة استقلالية الفئات الزراعية (الفلاحية) وتنظيمها، فولدت حركة تكوين النقابات الوطنية وانتشرت خلال موجة الاضرابات، فكانت أول نقابة تونسية تم تكوينها لعمال الرصيف المضربين، كما تكونت لجنة دعاية نقابية برئاسة محمد علي ولها حق المراقبة والارشاد على أعمال النقابات بصفة عمومية حرصاً على تسيير هذا المشروع الى النجاح بالتعاون والاشتراك في العمل، وفي بنزرت بدأ العمال المضربون يشكلون نقابات لهم فأسسوا نقابة اصلاح المراسي ونقابة لعمال السميد ونقابة سيدي عبدالله بفريفييل ونقابة عمال معمل الاجر بمنطقة (منزل جميل) ونقابة لعمال فك البواخر⁽³⁾.

وفي العاصمة انتشرت الحركة النقابية بسرعة أيضاً، فتأسست عدة نقابات لعمال شركة السكك الحديدية التونسية، ولسوق الحبوب، ومعامل الدقيق ولنسيج الحرير، والبرانسيه، ومعمل الجير والسيمان بحمام الانف، وعمال الترام، وقد وصفها الحداد بأنها: (كانت على قدر الحال والممكن حين وجودها لتتدرج الى النمو والرقى في تطبيق الانظمة وترتيب الاعمال النقابية)⁽⁴⁾. وأخيراً تكون اتحاد يجمع هذه النقابات ببنزرت، كان كاتبه الاول محمد الخميري ثم خلفه الطاهر بن سالم، وفي بلدة ماطر تشكلت نقابة واحدة تنسب

(1) الشريف، أضواء على تاريخ تونس، ص240-241.

(2) المصدر نفسه، ص341.

(3) كروم، مصدر سابق، ص101؛ الشريف، مايجب أن يعرف، ص144.

(4) الحداد، مصدر سابق، ص59.

للبلد وكان هذا رأي العمال بها فوافقتهم لجنة الدعاية النقابية، وهذه النقابات بدأ تأسيسها بين أول تشرين الاول وجزء من كانون الاول عام 1924⁽¹⁾.

ان انتشار الحركة النقابية للعمال التونسيين أقض مضاجع الاستعماريين، وربما كان سبب ذلك لان الشيوعيين أعطوا دعمهم لمحمد علي وأتباعه من العمال والتنظيمات النقابية، فقاموا بدعاية قوية ونشطة لصالح المضربين من خلال طرح شعار (العداء للامبريالية) ومطالبتهم باعادة الارض الى الفلاحين ((تونس للفلاحين والعمال وليست للفرنسيين))، ولم يكتف الشيوعيون بذلك بل تحدوا تخاذل النقابات الفرنسية في أكثر من مناسبة⁽²⁾، يشهد بذلك اسهاماتهم الفعلية في حركات الاضرابات، وهناك احتمال آخر هو أن الكثير من الاضرابات كانت نتيجة مبادراتهم، كما كان الشيوعيون على رأس انتخابات الهيئة النقابية.

لم تحمل السلطات الفرنسية محمد علي وحده مسؤولية اضرابات عام 1924 و ألقت تبعثها أيضاً على الشيوعيين. وهناك في الحقيقة صراع بين تيارين مختلفين تمثل الاول بالنقابات الفرنسية اذ كانت تحبذ بقاء العمال التونسيين داخل النقابات الفرنسية حتى لا يؤدي انفصالهم الى تفتيت أو تقسيم جهود العمال بشكل عام ولانه دليل على ما يسمونه الوحدة الاممية⁽³⁾، كذلك اتهم الفرنسيون، العمال التونسيين بقولهم ان انشاء نقابات تونسية مستقلة وتأسيسها دليل على (التعصب الديني) وهذا التيار ينادي به اتحاد النقابات الفرنسي وأيده بعض التونسيين الذين أسهموا بنشاط في حركة الاضرابات. أما التيار الاخر فكان يتزعمه الحامي الذي أيده أغلب العمال اذ كان يرى وجوب اقامة نقابات

(1) كروم، مصدر سابق، ص101.

(2) اضرابات جبل خروبة في ايلول 1924، واضرابات برج السدرية كانون الثاني 1925.

(3) كروم، مصدر سابق، ص77.

خاصة تونسية بعيدة عن اتحاد النقابات الفرنسية مع احتفاظهم بعلاقات أممية مع العمال الاجانب وعدم قبول الاتهام الذي يصف العمال التونسيين (بالتعصب الديني)، حيث دخل الحامي ودوريل في مناقشات⁽¹⁾، اذ قال دوريل: ((ان تأسيس النقابات التونسية يقسم العمل الى شطرين أمام قوة المال المتحد ولاشيء يوجب هذا الانقسام ما دامت فوارق الاديان و الاجناس معدومة في المبادئ النقابية ولا أفهم هنا شيئاً سوى أن التعصب الديني أو الملي هو الذي يمنعكم من الانضمام اليها)) فأجابه محمد علي بقوله: ((انني لا أنظر الى فكرة العملة المنفصلين عنكم ولا الى الماضي المؤلم الذي كان لهم وانما أجيبك عن مسألة الانقسام الذي ثقل حملة عليك: انه لايمنعكم شيء من الانخراط في النقابة التونسية ما دامت تشكيلاتها ستخضع في العالمية طبق مبادئ العملة وكما هو موجود عند عملة العالم أجمع، وعندئذ يمكن اتقاء الانقسام الذي تخشون شره، على أن النظام النقابي خاضع في كل بلاد العالم لنظام الشعوب، فكل أمة تشكل في أرضها نظاماً كاملاً ثم ينضم للعالمية. ولماذا لاتعتبر تونس شعباً من الشعوب كما هي في الواقع مادامت لم تكن تراباً فرنسياً، وعندها يكون اجتماعنا شيئاً واحداً. ولا أرى ما يمنعكم من ذلك الا اذا كانت صفة (حماية) تأبى عليكم التنازل لنا، واعتبارنا مثلكم في الانسانية. أما التخصص في النقابة وفي الصناعات الذي تقول يادوريل: انه مفقود في الاهالي، فاني بدون أن أعارضكم هنا، أرى أن أمثالكم حينما تنضمون اليها يوجد هذا التخصص الناقص وهل نحن الا عملة كلنا شيء واحد، ونرقى بمعاوضة بعضنا لبعض ولا أرى معنى لكلمة: أنتم ونحن بين أناس عملة⁽²⁾)).

(1) دوريل: وهو أستاذ في معهد كارنو وكاتب اتحاد النقابات الفرنسية .

(2) وكان يتبنى رأي دوريل أحمد بن ميلاد سكرتير نقابة السراجين والمختار العياري وكان الاثنان على الرغم من انضمامهما الى لجنة الدعاية التي يترأسها محمد علي من أنصار الاندماج في الاتحاد الفرنسي

انعقد اجتماع في الثالث من تشرين الثاني 1924 للمندوبين النقابيين وتمت خلاله المصادقة على النظام الداخلي للجامعة النقابية وقد سميت (بجامعة عموم العملة التونسية)، وشكل مكتبها التنفيذي كما يأتي: محمد علي كاتب عام، وإبراهيم عمر مساعد، ومحمد بن قدور أمين مال، والبشير بن محمد مساعده، أما لجنة الدعاية، فقد تكونت من المختار أبن الحاج بلقاسم ومحمود الكبادي ومحمد الغنوشي والطاهر بن علي والبشير بن محمد الفالح، أما لجنة الرقابة فقد تكونت من أحمد بن عبد الرحمن ومحمد الخياري والطاهر عجم ومحمد الدخلاوي، وقد حرر قانون الجامعة النقابية الاساسي المتكون من 30 فصلاً⁽¹⁾، اذ حددت أهدافها وضبط اختصاصاتها ثم تقرر وضع شعار للمنظمة فوق بطاقة العضوية يشير الى اشراق عهد جديد في الحياة الطبقة العاملة، وقد سبق لمحمد علي أن وضع في جولاته داخل تونس مبشراً بزوال (الظلام) الذي كان مسيطراً على نفسية العامل التونسي ومعلنًا عزم جامعة عموم العملة التونسية على ((انتشال النفسية العمالية)) من الضياع والتشتت⁽²⁾.

وكانا يخطبان في العمال بهذا المعنى وفي أثناء اضرابات بنزرت. كانت لجنة الدعاية قد عرفت باسم =جامعة عموم العملة التونسية. للمزيد أنظر: كروم، مصدر سابق، ص78؛ الشريف، أضواء على تاريخ تونس، ص24؛ الحداد، المصدر السابق، ص126.

(1) بنود قانون جامعة عموم العملة التونسية، وثائق أساسية، الجمهورية التونسية، الوزارة الاولى، الارشيف الوطني التونسي، www.archives.net.tn.

(2) الشريف، أضواء على تاريخ تونس، ص253؛ ايفانوف، مصدر سابق، ص77؛ إبراهيم، مصدر سابق، ص51؛ المحجوبي، الحركة الوطنية، ص124.

ثالثاً: الصراع النقابي الفرنسي - التونسي:

بدأ اتحاد العمال الفرنسي- (C.G.T) في التحرك ضد العمال التونسيين عبر جريدته الناطقة بالفرنسية في تونس (تونس الاشتراكية) فشن حملة شديدة ضد مشروع تأسيس اتحاد نقابات تونسي- ووصفته الجريدة بأنه مشروع ((ملي اسلامي)) سيقضي على وحدة الطبقة العاملة، واتهمت القائمين به بأنهم يريدون أن يمارسوا دوراً سياسياً تحت اسم العمال والنقابات، لكن الحقيقة أن النقابة التونسية نادت بمطالب مشروع منها المساواة في الاجور ونددت بالامتيازات التي يتمتع بها العمال الاوربيون المقيمون في تونس والتي تقررها النقابات الفرنسية⁽¹⁾، ومهما يكن من أمر فان اتحاد النقابات الفرنسية من شأنه أن يدعم سياسة القمع والمناورات التي مارستها الحماية تجاه النقابة التونسية الفتية⁽²⁾.

في وسط هذه الضجة حيث تأسيس جامعة عموم العملة التونسية، قدم الى تونس جوهو،(بعد أن اشتد جزع اتحاد النقابات الفرنسية لا بتونس فحسب بل بفرنسا نفسها)، في الرابع والعشرين من تشرين الاول 1924 للتعرف على حقيقة الوضع الجديد اثر انتشار النقابات التونسية في شتى القطاعات، وكان جوهو على موعد في 31 من الشهر نفسه في قاعة بورصة الشغل بنهج الجزيرة مع العمال التونسيين وقادتهم في اجتماع مهم

(1) المحجوبي، الحركة الوطنية، ص125.

(2) يشير الكتاب الى الدور الاجتماعي الذي مارسه محمد علي ورفاقه لتجاوز الصراع الطبقي وتوجيهه في مواجهة الاستعمار اذ أكد ايفانوف بقوله ((ظل محمد علي متمسكاً لغاية توليه قيادة الحركة بجوهر مفاهيمه القديمة وتظهر لنا المفارقة الصارخة التي كان عليها موقفه حيث كان ينكر في المجال النظري ضرورة الصراع الطبقي بل كان يعتقد بأن تجديد المجتمع يقوم على تحالف جميع طبقات الامة)) ايفانوف، مصدر سابق، ص76.

دعت اليه لجنة الدعاية وترأسه محمد علي وتولى كتابة الجلسة أحمد توفيق المدني وكان الطاهر الحداد والمختار العياري من ضمن الهيئة المشرفة على تنظيم الاجتماع الذي حضره صالح فرحات وعبد القادر هلال والدالي يحيى المعلم بالمعهد العلوي. وحضر الى جانب جوهو، دوريل وبعض رفاقه في الاتحادية الفرنسية للشغل⁽¹⁾.

ويذكر ايفانوف أن جوهو كان على اتصال وثيق مع رئيس الاتحاد (C.G.T) ادوارد هيريو وحكومته، اذ أثارت حوادث تونس هلع الاوساط المسؤولة في باريس، فقد رأى هيريو في محمد علي قائداً وطنياً تونسياً كما رأى في الحركة التي يقودها تهديداً للمواقع الفرنسية بتونس⁽²⁾.

افتتح محمد علي الجلسة مخاطباً الحاضرين باللغة العربية قائلاً : ((بأنه لا مانع لديه من الانضمام الى جمعيته مع الاوربيين)) و استعرض الوضع العمالي التونسي- قبل الاضرابات الاخيرة والنتائج الاليمة التي تمخضت عن ذلك كما حمل المسؤولية سلطة الحماية، وبعد ذلك قام جوهو بالقاء كلمته وخلاصتها : ((بأنه يجب أن نتحد ولا نتفرق وأنه ليس هناك حاجة لمنظمة أخرى...)) فما كان من المختار العياري الا أن قاطعه قائلاً بأن المنظمة الفرنسية لاتهتم الا بمصالح الفرنسيين والايطاليين والاوربيين بصورة عامة، وتهمل مصالح العمال التونسيين وخاصة قضايا عمال البريد والسكة الحديدية. كما تضمنت كلمته ضرورة اقامة منظمة شغيلة تونسية وطنية لانها وحدها القادرة على التحكم في مستقبل العمال في تونس وتقرير مصيرهم. وجاء ايضاً في كلمته الحديث عن النتائج السلبية

(1) الشريف، المصدر نفسه، ص246.

(2) لقد صرح هيريو حول مهمة ارسال جوهو الى تونس قائلاً: ((طلبت منه المساعدة في سبيل تطبيق برنامج نقابي بحث لا برنامج سياسي يتستر وراء برنامج نقابي)) انظر: Annales de la chambre des deputes, Debats

1 paris 1,25 p.868.xparlementaires session 1,25

لاستملاك الايطاليين لاختصب الاراضي وما أدى اليه ذلك، من فقر وتعاسة للشعب التونسي، وقد هاجم أحد الشبان التونسيين ويدعى (ابن كرم) تصرفات دوريل وما كان على دوريل وجوهو الا أن غادرا القاعة للموقف الصريح والمحرج لكليهما من قبل المختار العياري⁽¹⁾، وقال جوهو كلمته الشهيرة ((سأتي بعد سنة لارى أنكم لاتنجدون أبدأ)).

غادر جوهو تونس في السادس من تشرين الثاني/1924 بعد ان قام بجولة دعائية لمدة يومين من دون أية نتيجة اذ رفض العمال التونسيون الانضمام الى الاتحاد النقابي الفرنسي، وبعد عودته الى باريس شارك في اللجنة الاستشارية التي تشكلت من أجل بحث الوضع في تونس لايجاد الوسائل اللازمة لحل المشاكل اذ صرح هيرو في أثناء مداولات مجلس النواب الفرنسي- في دورته المنعقدة في 20-28/ كانون الثاني /1925. بأن اللجنة والحكومة مستمرتان في دراسة المسألة وشمول التشريعات الفرنسية المتعلقة بالحريات النقابية وجعلها تنسحب من تونس، فرفض رئيس الحكومة الفرنسية اعتبار محمد علي زعيماً نقابياً لتونس ورفض أي تعامل معه⁽²⁾. وشعرت السلطات الفرنسية بخطر ((جامعة عموم العملة التونسية)) لاعتمادها على القوة الشعبية المتجاوبة معها، وقدرتها على تعبئتها⁽³⁾، وبعد تأسيس النقابة ولضمان أوضاع العمال في حالة حدوث مشاكل عمالية والدفاع عن حقوق العمال تقرر وضع محامين أكفاء يوجدون داخل المنظمة النقابية، وجعل العمال موحدون داخل نقابتهم من خلال احساسهم بأنهم قوة لاتقهر⁽⁴⁾.

(1) الشريف، أعضاء على تاريخ تونس، ص247.

(2) سالم بو يحيى، " تاريخ الحركة العمالية في تونس 1881-1939"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 15-16، السنة السادسة، (تونس،1979)، ص 66-70 ؛ ايفانوف، مصدر سابق، ص77.

(3) الشريف، أعضاء على تاريخ تونس، ص253-256؛ بن عامر، مصدر سابق، ص409.

(4) المصدر نفسه، ص253-256؛ مصدر سابق، ص409.

استمر انتشار النقابات وأصبح محمد علي مركز الارتباط بين هذه النقابات الى أن بدأت مرحلة جديدة من أعماله التي كانت أكثر تأثيراً من المراحل التي سبقتها اذ توجه الى الشعب يحثهم على تنظيم أنفسهم في مؤسسات ونقابات والعمل على تغيير واقعهم الاجتماعي والسياسي في آن واحد، وهذا ما جعل السلطات الفرنسية تخشى هذه الحركة لابل تحاربها بكل الوسائل الممكنة، حيث قام محمد علي بالعمل على ربط هذه الحركة العمالية ليس فقط بالقضايا الاجتماعية بل بالسياسية والوطنية بمقاومة الاستعمار⁽¹⁾.

وفي الحقيقة أراد محمد علي أن يجمع الجماهير العاملة لا بتونس وحسب بل في الوطن العربي والدول العربية والافريقية⁽²⁾. اذ تجاوز النظرة الاقليمية وقام بالاتصال مع الليبيين والجزائريين ودعاهم للقيام بالاعمال المماثلة تمهيداً لربطهم بالحركة العمالية التي يناضل من خلالها⁽³⁾. ولم يقف قادة اتحاد النقابات الفرنسية ضد محمد علي ومحاولاته لتأسيس جامعة عمالية تونسية بل هيرو وحكومته اذ وقفوا موقفاً سلبياً فيما يتصل بالحركة العمالية التونسية وطالبوا باتزال أشد العقاب ((بالمشاعب)) محمد علي⁽⁴⁾.

وازدادت مقاومة فرنسا للجامعة التونسية ففي كانون الثاني 1925 عقدت اللجنة التنفيذية للجامعة اجتماعاً للنظر في سير الجامعة وما يلزمها، وقد وقف محمد علي خطيباً،

(1) نحلة، مصدر سابق، ص100.

(5) Moncer Roanissi, populationet looiete on loghsh ceae Mrrolution, Tunis, 1977,p.76.

(3) اسماعيل، مصدر سابق، ص64.

(4) قاسم زغير كاظم، "الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد ودوره السياسي في تونس بين عامي 1922-1956"، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية الاداب جامعة البصرة،(البصرة، 1984)، ص113-114، ايفانوف، مصدر سابق، ص77.

وما أن أتم خطابه حتى اقتحم جولينوا كمباله رئيس الشرطة قاعة الاجتماع وأمر العمال أن يتفرقوا فرفضوا⁽¹⁾، كذلك دعا رئيس الشرطة كمباله محمد علي واتهمه باستخدام الدين وآيات من القرآن الكريم لاثارة حماس العمال في منطقة الملتوي وقد أعلمه كمباله أن أرض تونس تابعة للتراب الفرنسي وأمره بالتخلي عن جامعة عموم العملة التونسية والاتحاق باتحاد النقابات الفرنسية اذ قال صراحة ((من المستحيل أن تسمح فرنسا بوجود مؤسسات هي في الحقيقة مناورات سياسية تتجه لمصادرة النفوذ الفرنسي وكما قلت لكم، لا يوجد هنا شيء واحد هو انضمامكم للاتحادية الفرنسية))⁽²⁾. أثار تصريح كمباله، العمال التونسيين، وتأزم الوضع في شركة الجير والسيما بحمام الانف اذ أعلنوا الاضراب في التاسع عشر من كانون الثاني 1925، ثم انتقل الاضراب الى عمال السدرية، وكان أعضاء الجامعة يترددون على المعتصمين ويمدونهم بالمساعدة⁽³⁾. ونتيجة لذلك تحركت السلطات الفرنسية للسيطرة على الوضع، فألقت القبض على الطاهر بن سالم ورفاقه، وحكمت على الدخلاوي بالبراءة وعلى أخيه محمد الطاهر بن سالم بعشرة شهور سجنًا وابعاده سنتين، فأخفقت بذلك حركة الاضراب في حمام الانف، اذ عاد العمال الى عملهم، وتم في يوم الخامس من شباط 1925 ايقاف محمد علي والمختار العياري ومعهما فندوري (ممثل الحزب الشيوعي في تونس) بتهمة التآمر على أمن الدولة، ويذكر أحمد خالد في تعليقه على هذه الحادثة: هي حيلة من السلطات الاستعمارية لاطهار تواطؤ جامعة العملة التونسية مع الحزب الشيوعي ولهذا اوقف مع محمد علي الحامي ومحمد الغنوشي، وبهذا ضربت المحاولة النقابية الاولى في تونس

(1) خالد، المصدر نفسه، ص159.

(2) الشريف، مصدر سابق، ص258

(3) عبدالله، الحركة الوطنية، ص209-212؛ خالد، مصدر سابق، ص159؛ الشريف، أضواء على تاريخ تونس، ص261.

وقد استطاع الحامي للمرة الاولى أن ينظم العمال ويقودهم في نضال اجتماعي واقتصادي وطني في الدفاع عن حقوقهم المشروعة ⁽¹⁾.

رابعاً: نهاية جامعة عموم العملة التونسية (الاولى):

قبل الحديث عن أسباب نهاية جامعة عموم العملة التونسية، يجب التذكير بالقيادات التي وقفت بجانب محمد علي وجامعته العمالية، فالحزب الشيوعي الفرنسي هو الذي دعم تكوين نقابة تونسية، فقد أضرب عمال مرسيليا في آب 1924 تضامناً مع عمال تونس وقد أصدر اتحاد الشيوعيين بياناً احتج فيه على اطلاق النار على عمال بنزرت في العاشر من ايلول 1924، كذلك عندما اعتلى برتون ⁽²⁾ النائب الشيوعي في تونس اذ قال مقولته الشهيرة ((مقتضى معاهدي باردو والمرسي ليس هناك سوى حق واحد لفرنسا بتونس هو حقها في الرحيل)) ⁽³⁾، وقد أدان برتون محاولات فرنسا ضرب الحركة العمالية التونسية، حتى ان الصحف الفرنسية الاستعمارية أكدت ذلك، فقد اتهمت الصحف الفرنسية، مثل الدبش كولونيال، و الطان، وهي، الحركة العمالية التونسية بالشيوعية ⁽⁴⁾. كذلك وقف الى جانب محمد علي العديد من أعضاء الحزب الدستوري التونسي أمثال الحبيب بورقيبة وشقيقه محمد والبحري قيفة والطاهر صفر ومحمود الماطري، لانهم امضوا مع دوريل في الثاني والعشرين من شباط 1925 نصاً تضمن دعوة العملة التونسيين الى الانضمام الى

(1) خالد، مصدر سابق، ص159.

(2) برتون: هو نائب الحزب الشيوعي في تونس وقد اعتلى منصبه 1920-1932، وقد دافع هذا الشخص عن النقابة التونسية، ايفانوف، مصدر سابق، ص78.

(3) ايفانوف، مصدر نفسه، ص78.

(4) خالد، مصدر سابق، ص162-163.

الجامعة العامة للشغالين الفرنسية وكان من بين الموقعين على هذا النص أيضاً العديد من الشخصيات الوطنية مثل أحمد الصافي وحسن فلاقي وصالح فرحات وعبد الرحمن اللزام والبشير العنابي ومحي الدين القليبي والطاهر التوكابري ومحمد الجعايبي ومحمد شنيق وأحمد توفيق المدني وبو بكر ترممش وعبد الرحمن الكعك والطيب الجمل والشاذلي القسطلبي ومحمد صالح فتاش وهؤلاء كانوا منضمين الى الاحزاب الوطنية التونسية مثل الحزب الاصلاحى والحزب الدستورى والمجلس الكبير⁽¹⁾.

أجمل محمد يوسف نحلة، ثلاثة أسباب لنهاية جامعة عموم العملة التونسية الاول : السلطات الفرنسية، والثاني: النقابات الفرنسية، أما الاخير فالوطنيون أنفسهم⁽²⁾، وفيما يتعلق بالسبب الاخير، فقد كان مصير الجامعة النقابية يتوقف على الحزب الحر الدستورى- التونسي- الذي تمتع في سنتي 1924-1925 بنفوذ كبير بين جماهير تونس، لكن قيادة الحزب كانت معادية لمحمد علي⁽³⁾. فاستفاد من هذا العداء المقيم الفرنسى العام لوسيان سان فقام بعزل الحركة العمالية عن قيادة الحزب الحر الدستورى الذي لم يلبث أن نشرت جريدته ليبرال في السابع من شباط 1925 ((ان الحركة العمالية التي يتزعمها محمد علي لاتربطها أي علاقة بالحركة الدستورية))⁽⁴⁾. وبهذا الموقف فقدت المنظمة العمالية الوطنية،

(1) خالد، مصدر سابق، ص163.

(2) نحلة، مصدر سابق، ص101.

(3) لانهم في الحقيقة من البرجوازيين فضلاً عن ابتعادهم عن حياة العمال فأراد الدستوريون استخدام العمال ورقة يساومون بها السلطات الفرنسية، ولكن أفكار محمد علي حالت دون ذلك، فقد استطاع تنظيمهم أن يجعلهم قوة تدافع عن حقوقهم وفي الوقت نفسه رأى في هذه الحركة خصماً قد يسد الطريق أمامهم ويعزلهم عن القضية الوطنية للمزيد أنظر: خالد، مصدر سابق، ص165.

(4) ايفانوف، مصدر سابق، ص78.

سنداً سياسياً وطنياً ممهدة للسلطات الفرنسية بأن تتخذ موقفاً مضاداً لها ولقائدها، وهكذا أصبحت الارضية مهينة للسلطات الفرنسية في تسديد الضربة القاضية للحركة العمالية فاتهمت محمد علي بالتآمر على أمن الدولة وقامت باعتقال رفاقه وتقديمهم الى المحاكمة.

خامساً:أوضاع الحركة العمالية التونسية حتى عام1945:

الفكرة لاقهوت⁽¹⁾، كان الشعب التونسي وخاصة العمال يناضل ضد الاستعمار الفرنسي- من أجل الحرية والاستقلال الوطني والاجتماعي والاقتصادي ولاغربة في مثل هذا الوضع أن ينضم العمال التونسيون الى نقابة وطنية تسهر على مصالحهم وأن يكافحوا من أجل بقائها أو اعادة الحياة اليها.

وعلى الرغم من استمرار النضال العمالي فقد بقيت الحركة النقابية معطلة من (1925-1932) نتيجة التآمر الذي جمع بين الاستعمار (والبرجوازية الوطنية)، لكن هذا التآمر لم يبق طويلاً، فقد اعترفت السلطات الفرنسية بمقتضى مرسوم الثامن عشر- من تشرين الثاني 1932 بترخيص العمل النقابي في تونس⁽²⁾.

وتذكر المصادر التاريخية أن الحبيب بورقيبة أحد الاعضاء البارزين في الحزب الدستوري وقف الى جانب فكرة انشاء نقابات عمالية تونسية، اذ جند العمال الذين كانوا قد انضموا الى الحزب الشيوعي الفرنسي عن طريق اللجنة العاملة للعمال⁽³⁾، في محاولة

(1) يذكر ان شعار فرحات حشاد " الحركة النقابية حركة مستمرة وفكرة لاقهوت، ابدأ الى الامام، انظر: عبد الله، الحركة الوطنية، ص208-217.

(2) محمد عبد العزيز الجوادي، أثر التحولات السياسية في البناء الاجتماعي في تونس، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية،(بغداد،1982)، ص51-52؛ ابراهيم، مصدر سابق، ص51.

(3) يحيى، مصدر سابق، ص669-700.

انشاء نقابة عمالية خاصة بهم في تونس، اذ حاول بورقيبة تكتيل الجهود الوطنية لدعم الحركة العمالية وان كانت علاقة الحزب أو المكتب السياسي بنقابات العمال ستعتمد فيما بعد الى محاولة السيطرة على هؤلاء العمال من الناحية السياسية والتنظيم في أول الامر، ثم الافادة منهم باسم الحزب الدستوري بعد عام 1934 عندما حصل الانشقاق وأصبح هناك الحزب الحرالدستوري الجديد والقديم.

ألقت السلطات الفرنسية عام 1934 القبض على بورقيبة زعيم الحزب الدستوري الجديد ونفته خارج البلاد، ومع مجيء حكومة الجبهة الشعبية عام 1936-1937 ووصول الاشتراكي الفرنسي-ليون بلوم الى الحكم فقد سلك سياسة جديدة في تونس، فقام بالافراج عن المحكومين السياسيين وعن جماعة محمد علي وعادوا من منفاهم، لتأسيس منظمة عمالية على غرار الجامعة الاولى، فانتهز علي القروي فرصة الاجتماع العام الذي نظمه التجمع الشعبي في الرابع عشر من حزيران 1936 للاعلان عن احياء جامعة عموم العملة التونسية (الثانية)⁽¹⁾.

وهناك عدة ظروف جاءت مجتمعة لتعيد احياء جامعة عموم العملة التونسية الثانية منها: صدور مرسوم الباي في الثامن عشر من تشرين الثاني 1932 الذي يسمح بحرية العمل النقابي، وصعود الجبهة الشعبية الى السلطة في فرنسا عام 1936، مما أتاح هامشاً من الحريات للمطالبة بتعميم الامتيازات التي حظيت بها الطبقة العاملة بفرنسا، على عموم العمال بالمستعمرات الفرنسية، فضلاً عن حركات الاحتجاج السياسي التي عمت القطر التونسي في سنوات 1936-1938 والتي تجلت نقابياً في موجات الاضراب في العديد من

(1) هو الاجتماع الذي نظمته المنظمات اليسارية المساندة للجبهة الشعبية الفرنسية في الرابع من حزيران/ 1936.

مؤسسات الانتاج وصل عددها الى 21.000 مضرراً عام 1936 و 26.000 مضرراً سنة 1937⁽¹⁾.

أسس علي القروي في 21 تموز لعام 1936 جمعية محمد الغنوشي والطاهر بن سالم اللذين أسهما في تأسيس الجامعة الاولى، هيئة وقتية عملت على جلب العمال التونسيين خصوصاً في القطاعات التقليدية كالزراعة (الزراعة) والصناعات الحرفية والبناء والموانئ والمناجم. وفي السابع من اذار 1937 أسست هيئة وقتية ثانية لوضع قانون أساسي للنقابة، والتحضير للمؤتمر التأسيسي وضمت الى جانب جماعة محمد علي عناصر أخرى من بينهم بلقاسم القناوي⁽²⁾ الذي اسندت اليه الكتابة العامة. ومن الجدير بالذكر أن عام 1937 شهد موجة من الاضرابات اشتبك فيها العمال التونسيون مع رجال الامن الفرنسي ووقع فيها العديد من القتلى والجرحى⁽³⁾، وفي الوقت نفسه حضر عبد العزيز الثعالبي⁽⁴⁾ أول

(1) مالكي، مصدر سابق، ص 359.

(2) القناوي: هو عضو الحزب الدستوري الجديد، وهو من بلدة المطوية من الجنوب التونسي، وتذكر المصادر أنه تزعم الحركة النقابية الثانية، المصدر نفسه، ص 360.

(3) يحيى، مصدر سابق، ص 701.

(4) ولد الثعالبي في تونس عام 1874 لأب قدم من القطر الجزائري، تلقى علومه في جامع الزيتونة، وفي عام 1895 أصدر جريدة سبيل الرشاد ذات الاتجاه الديني والسياسي والادبي، وفي عام 1901 زار المشرق والتقى ببعض الشخصيات المهمة مثل الشيخ المفاتي أمين الحسيني أصدر كتاب روح القرآن وأشرف على النشرة العربية لجريدة التونسي، وشارك في حركة تونس الفتاة، وأسس 1911 جريدة الاتحاد الاسلامي، وبعد معركة الزلاخ، حكم عليه بالنفي خارج تونس، وفي 1919 أسس مع زعماء الحركة الوطنية الحزب الحر الدستوري وقام بأعمال وطنية كبيرة مما أدى أن تلاحقه السلطات الفرنسية حتى أجبرته على الرحيل 1923 وسافر الى المشرق وعاد الى تونس 1937، وبقي فيها حتى وفاته

زعيم للحزب لحياء الحزب الحر الدستوري القديم، فما كان من العناصر الشابة إلا أن عقدت مؤتمراً لها وأعلنت تأييدها التام للحركات العمالية وتأييدها لإنشاء نقابات عمالية تونسية، وعلى الرغم من أن الثعالب قام بمحاولات لتجميع القوى الوطنية في تونس إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل⁽¹⁾.

استمرت إضرابات العمال في عدد من المناطق مثل إضراب مناجم الفوسفات في الملتوي الذي أدى إلى قتل 20 عاملاً يوم 4-5 آذار 1937، وجرى إضراب آخر في ميناء تونس يوم الثامن عشر من حزيران 1937 حيث قتل أربعة عمال وأدى في الوقت نفسه إلى رفض مساندة هذا الإضراب من بعض عناصر الجامعة (علي القروي ومحمد بن سالم) مما أدى إلى امتناع عناصر من الجامعة حضور المؤتمر التأسيسي لجامعة عموم العملة التونسية الثانية في الثامن عشر من حزيران 1937 مثل محمد الغنوشي ومحمد الصيد⁽²⁾.

سادساً: نهاية الجامعة النقابية (الثانية):

الجامعة النقابية الثانية لم تستمر طويلاً على الرغم من انضمام (45) نقابة عمالية تونسية إليها، وكان ذلك بسبب وجود تناقضات بين عناصرها، كذلك اتهمت الجامعة التونسية

1945، وله كتب مثل تونس الشهيدة، وروح القرآن ومذكرات حياته، وله مخطوطات تتحدث حول زيارته للمشرق. نحلة، مصدر سابق، ص 55.

(1) لأن هذه التجربة عاشت الصراعات بين حزي الدستور القديم والجديد، وانعكاس ذلك على خيبة آمال الوطنيين من حكومة الجبهة الشعبية اليسارية فتمزقت نتيجة هذه التناقضات عندما طلب الحزب الدستوري الجديد من زعيمها القناوي أن يناصرهم فرفض معلنًا ذلك بحياد العمل النقابي. أنظر إبراهيم، مصدر سابق، ص 52.

(2) وهم اللذان برزا أيام محمد علي في التجربة النقابية الأولى.

من النقابية الفرنسية بتعاطي السياسة لصالح الحزب الحر الدستوري الجديد، وكذلك تخلي الحزب الشيوعي الفرنسي عن دعم الجامعة الفتية، وهناك عدة أسباب تتعلق بالحزب الحر الدستوري الجديد الذي لم يساند الجامعة في البداية عندما تزعمها محمود الماطري، وعند مجيء بلقاسم القناوي⁽¹⁾.

تبنى الحزب الجديد النقابة لكن قادة الحركة النقابية لم يقبلوا التدخل المفرط في شؤون الجامعة من خلال عدم موافقتهم على اضراب منطقة بنزرت في الحادي والثلاثين من تموز 1937 ولم تؤازر الديوان السياسي للحزب ورفضت اضراب عشرين تشرين الثاني 1937، وهذا التصرف مناف للوحدة الوطنية، فقام الدستوريون باقتحام قاعة المؤتمر في التاسع والعشرون من كانون الثاني 1938 يتقدمهم صالح بن يوسف والمنجي سليم وقاموا بانتخاب مكتب جديد للجامعة أسندت كتابته الى الهادي نوبرة، بالمقابل عد بلقاسم القناوي هذا المكتب غير شرعي فانشقت النقابة⁽²⁾.

وانتهى الامر بسلطات الحماية الفرنسية في الثالث من شباط/1938 الى حل النقابات ومنع عقد الاجتماعات، وأخيراً انتصرت هذه الجامعة في الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية اثر اجتماع بين بلقاسم قناوي والقادة النقابيين الفرنسيين، فانتهت هذه التجربة التونسية الثانية في صيف 1938 بانضمامها الى الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية⁽³⁾.

(1) وهو نفي مع جماعة الحزب الحر الدستوري الجديد الى برج بيف.

(2) المحجوبي، الحركة الوطنية، ص 135-136.

(3) المصدر نفسه، ص 136-137.

الغيت النقابات الوطنية سنة 1939 ندلاع الحرب العالمية الثانية، لكنها عادت وظهرت الى الوجود عام 1944 فقد كانت احدى مظاهر ذلك الصراع وركناً أساسياً من أركانه في تونس، فظهر ذلك من خلال اعتمادها على روح التعاون الذي غلب عليه الطابع السياسي والنضال الوطني والنفور من النقابات الاستعمارية التي كان يدعمها الوجود الاستعماري في تونس⁽¹⁾.

(1) نحلة، مصدر سابق، ص 153.

الفرنسية لم توف العمال العرب في تونس حقهم حيث أخرج فكرته الى حيز الوجود في مدينة صفاقس عاصمة الجنوب التونسي⁽¹⁾، فقد عمل على ضم عمال صفاقس وقفصة وشكل ما يقارب 15 نقابة في السادس عشر من شباط 1944، و في الخامس من ايار 1945 تكون اتحاد النقابات المستقلة بالشمال وقدرت بحوالي 27 نقابة، وتم تأسيس 18 نقابة سميت (اتحاد نقابات الوسط)⁽²⁾.

قرر حشاد أن تكون للنقابات التونسية استقلاليته عن النقابات الفرنسية وكان مقتنعاً بأن العمال لا يمكن أن ينالوا حقوقهم الا بتحرير الوطن من المستعمر⁽³⁾، وأدرك الضرر الذي لحق بالعمال التونسيين من جراء خضوعهم للتنظيمات الفرنسية⁽⁴⁾، فالمستعمرون لهم غايات في بقاء احتلالهم للبلاد لتحقيق مصالحهم الاقتصادية التي تختلف بطبيعة الحال عن غايات العمال التونسيين في تحرير البلاد ورفع مستواهم والرفي لحياة أفضل لذلك اهتم بتوحيد النقابات المنتشرة في أنحاء القطر، ليجمعها بمنظمة مركزية واحدة، وفي الحقيقة تعرضت مبادرة حشاد الى انتقادات لاذعة حتى من بعض التونسيين

= INTERNATIONAL, FREE TRADE UNION, Tunisian Workers: "Arabes" انظر جريدة: paris, 1975.p164-165.

Resist Colonial ؛ عبد الله، مصدر سابق، ص288؛ عز الدين، مصدر سابق، ص395؛ ابراهيم، مصدر سابق،

ص56؛ نحلة، مصدر سابق، ص154.

(1) عبد الله، المصدر نفسه، ص217-218.

(2) عبد الله، تاريخ الحركة النقابية، ص47.

(3) التميمي، مصدر سابق، ص36.

(4) الياس فرح، الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 1975) ص98.

أنفسهم التابعين للنقابات الفرنسية، اذ صرح السعداوي وهو نقابي شيوعي، الذي وصف أعمال حشاد أنها تفرق العمال وأن أعماله تتم بتشجيع من الشركات الكبرى للنقل والمناجم، لكن حشاداً كان في بداية نشاطه فحاول أن يوفق بين المقتضيات الوطنية وعمله النقابي، اذ قال: ((ان مشاركتنا في الحركة النقابية الدولية تتطلب منا أن نعمل بقسط متواضع على بناء مستقبل السلم الزاهر والعدالة الاجتماعية كمنظمة صغيرة تكافح من أجل الحرية الحقيقية وذلك ضمن الاممية الكبرى للشغالين))⁽¹⁾.

كانت بداية الطريق نحو استقلالية الحركة النقابية للعمال التونسيين عندما قام حشاد بتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل عام 1946⁽²⁾، فكانت البداية لظهور هذا التيار الاجتماعي السياسي الذي قدر له أن يؤدي دوراً فاعلاً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تونس طوال عشر سنوات حتى الاستقلال عام 1956.

(1) ابراهيم، مصدر سابق، ص53.

(2) محمد مزالي، مواقف، الشركة التونسية للتوزيع، (تونس، 1973، ص54.

الفصل الثالث

الاتحاد العام التونسي للشغل

(1956-1946)

أولاً: الهيكل التنظيمي للاتحاد العام التونسي للشغل

ثانياً: مبادئ الاتحاد العام التونسي للشغل

ثالثاً: الدور السياسي الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل

رابعاً: الدور الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد العام التونسي للشغل

المكاسب التي حققها الاتحاد

أ: شروط العمل والحياة للعامل

ب: تطوير قوة العمل وتوفيرها

ج: ربط قضايا العمال مع قضايا التنمية

د: الحلول والتدابير لتحسين العلاقات بين طرفي الانتاج

خامساً: الاتحاد العام التونسي للشغل وقضية التعريب

سادساً: العمل من أجل الديمقراطية

الفصل الثالث

الاتحاد العام التونسي للشغل

(1956-1946)

كان يوم 20 كانون الثاني 1946 مولد الاتحاد العام التونسي للشغل، على يد ثلة من العمال وفي مقدمتهم فرحات حشاد. لقد برز هذا الاتحاد في لحظة تاريخية كان فيها الشعب التونسي- وخاصة العمال يستعدون لخوض معركة الاستقلال السياسي والاجتماعي، فكان الاتحاد رمزاً لهذا الوعي الوطني⁽¹⁾.

ان انبعاث الاتحاد في أعقاب الحرب العالمية الثانية مثل انعطافاً حاسماً في الوعي العمالي والشعبي، اذ استخلص فرحات حشاد ورفاقه الدروس من التجارب والمحن السابقة⁽²⁾، لقد كانت الفكرة الوطنية هي القوة المحركة لبداية أو لميلاد الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي أيقن أن النضال الاجتماعي وحده لا يكفي لتحقيق كرامة العمال التونسيين بل لابد من تعبئة قوة العمال ضمن تصور نضالي متأصل يضع القضية الوطنية في المرتبة الاولى بهدف دحر الاستعمار الفرنسي- ونيل الاستقلال وارساء دولة تونسية تنعم بالحرية والسيادة الكاملة⁽³⁾.

(1) بيان الاتحاد العام التونسي للشغل، بمناسبة الذكرى 58 لتأسيسه، www.agtt.org، (تونس، 2004).

(2) في مقدمتها تجربة، جامعة عموم العملة التونسية التي قادها المناضل محمد علي القابسي، الذي زرع بذور الحركة النقابية في تونس.

(3) عبد الله، الحركة الوطنية، ص218.

لقد شكل الاتحاد منذ نشأته قوة تنظيمية وطنية حرة تتوافر لها شروط الاستقلال عن (الاتحادات العالمية والفرنسية) والاعتماد على الذات واستطاع أن يرتقي بالكفاح الوطني ، بل وفق في التعريف بالقضية الوطنية وكسب الدعم والانتصار في الساحتين الاوربية والامريكية والمحافل الدولية.

أولاً: الهيكل التنظيمي للاتحاد العام التونسي للشغل:

تكونت هيكلية الاتحاد العام التونسي للشغل مما يأتي:

● المؤتمر الوطني:

يعد أعلى هيئة في الاتحاد، اذ يتألف من ممثلي جميع النقابات، ويجتمع كل سنتين ليحاسب الهيئة الادارية عن مدة سنتين عن ادارتها للاتحاد.

وهذا المؤتمر ينتخب تلك الهيئة ويخطط حركة العمل والكفاح⁽¹⁾.

● المجلس القومي:

وهو الهيئة الثانية في الاتحاد ويجتمع مرة كل ستة أشهر بشكل مؤتمر وطني، ويتألف المجلس من ممثلي الاتحادات الجهوية والمحلية والجامعات القومية، وتقدم الهيئة الادارية لهذا المجلس القومي تقارير عن سير نشاط الاتحادات⁽²⁾.

(1) عبد الله، مصدر سابق، ص 19-220.

(2) المصدر نفسه، ص 220-221.

• المكتب التنفيذي:

وهو يتكون من 12 عضواً ترشحهم الهيئة الادارية، ومن بين واجباته تنفيذ قرارات الهيئة الادارية، وتنفيذ جميع الاعمال الادارية اليومية للاتحاد وتنظيم اضرابات العمال.

• الاتحادات الجبهوية والجامعات القومية:

وهما اتحادان يليان المكتب التنفيذي وتتفرع عنها عدة اتحادات محلية وعدة نقابات وجميعها ترتبط بالمكتب التنفيذي.

وينقسم نظام الاتحاد العام التونسي للشغل الى سبعة اجزاء:-

1. العضوية: اذ يعد الاتحاد كل عامل تونسي منظماً الى الاتحاد من خلال مشاركته مع اخوانه في معركة الحرية والاستقلال⁽¹⁾.

2. النقابات: وتضم النقابات أصحاب الحرفة الواحدة أو العمل الواحد الذين يسكنون في قرية أو مدينة واحدة وينتخب أعضاؤها هيئة، تكون حلقة الوصل بين النقابة و الاتحاد العام. وهي بطبيعة الحال أصغر مراتب تنظيم الاتحاد.

(1) يعد الاتحاد كل شخص يعمل سواء بفكره أم بيده كأستاذ المدرسة أو الجامعة أو العمال أو الفراشين كل هؤلاء يحق لهم الانخراط في صفوف الاتحاد من أكبر موظف الى أصغر موظف فيصبح كل عضو عاملاً فيه.

-
-
3. الجامعات: وهو التنظيم الثالث للاتحاد العام التونسي للشغل وسميت الجامعات لانها تجمع النقابات الصغيرة، وتشرف عليها وتدير شؤونها وتتكون من ممثلي النقابات⁽¹⁾.
 4. الاتحاد الجبهوي: أطلقت هذه التسمية على كل اتحاد يعمل في التنظيم النقابي لكل مدينة في تونس، وهو تابع للاتحاد العام التونسي للشغل.
 5. الهيئة الادارية : وهي التي تشرف على جميع أعمال الاتحاد وتنتخب أعضائها من جميع الجامعات العمالية والاتحادات الجبهوية.
 6. المكتب التنفيذي: وهو المسؤول عن تنفيذ قرارات الهيئة الادارية وأعضاؤه هم اعضاء الهيئة الادارية، والامين العام هو الذي ينسق أعمال الاتحاد⁽²⁾.
 7. المؤتمر: وهو المسؤول عن الاتحاد والمقرر لاتجاهاته العامة والمقرر لنظام الداخلي للاتحاد وينتخب أعضاؤه من النقابات، والمؤتمر ينتخب الهيئة الادارية.

(1) والجامعات هنا أنواع: مثل جامعة التعليم التي تضم جميع نقابات المعلمين والاساتذة، وجامعة الصحة، وجامعة الاشغال العامة، وجامعة المالية، وجامعة البريد، وهكذا.... وتشكل هذه الجامعات جامعة عالية تسمى الجامعة العامة عبد الله، مصدر سابق، ص222-223.

(2) وأول من انتخب للامانة العامة هو فرحات حشاد.

ثانياً: مبادئ الاتحاد العام التونسي للشغل:

تميز الاتحاد العام التونسي للشغل منذ البداية، بوطنية وجديته وإخلاصه للقضية الوطنية عامة، ولقضية الحركة العمالية التونسية خاصة، من هنا جاءت مبادئه واضحة وصريحة في التعبير عن منطلقاته وأهدافه، وتمثلت هذه المبادئ بما يأتي:

- الثورية: فقد كان شعار كل عضو من أعضاء الاتحاد متماسكاً به هو ((لاركود ولاخمول في المجتمع مادام المستعمر موجوداً))⁽¹⁾، إذ كان العضو العامل بجانب نضاله في عمله يناضل من أجل استقلال بلاده.
- التنظيم: لقد سعى الاتحاد إلى إيجاد وحدة بين جميع هيئات المنظمة لضمان تنفيذ الخطط المرسومة.
- العمل: لقد سعى الاتحاد إلى العمل بشكل واع ومدروس إلى تخليص العامل من كل استغلال قد يصيبه أو قد يضره.
- الوطنية: لقد امتاز قادة الاتحاد بالمستوى الفكري العالي في الميدان السياسي والاجتماعي، فمفهومهم الوطني متبلور تماماً للحركات النقابية وللإستعمار ووسائل التخلص منه⁽²⁾.

(1) عبدالله، مصدر سابق، ص 223-224.

(2) المصدر نفسه، ص 224.

ثالثاً: الدور السياسي الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل

ان الفكرة التي نشأ عليها الاتحاد العام التونسي- للشغل هي فكرة الاستقلالية النقابية والعمالية التي اندمجت فيما بعد بالاستقلالية للوطن التونسي ككل وعليه أصبح الاتحاد قوة فاعلة في الصراع الذي عاشته تونس، وكان في مقدمة القوة الاجتماعية والسياسية الرافضة للجمود والتخلف والطامح الى اقامة مجتمع تسوده الحرية والرفاه الاجتماعي، لذا خاض معركته الاستقلالية في الحصول على الحق النقابي وعارض بشدة المحاولات الرامية الى تهميشه من سلطات الاحتلال الفرنسي، شكل العمال مع الادباء والمفكرين قوة وطنية واحدة، حيث اجتمعوا ووحّدوا كلمتهم في مؤتمراتهم في شباط من عام 1945 وطالبوا بالحكم الذاتي للبلاد التونسية، ومن ثم في مطلع العام 1946 نشأ الاتحاد العام التونسي للشغل⁽¹⁾.

حرص الاتحاد منذ تأسيسه على اقامة علاقات مع كل القوى التي تشارك في حركة التحرر الوطني، وقد انضم اليه العديد من مناضلي الحزب الحر الدستوري القديم والجديد وأساتذة جامع الزيتونة وغيرهم باستثناء الشيوعيين⁽²⁾، ولم يكتف بذلك بل عرف منتسبيه

(1) عمر فروخ، وثبة المغرب، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، (بيروت، 1961)، ص 236.

(2) لقد تعرضت مبادرة حشاد في تكوين الاتحاد الى انتقادات لازعة من بعض التونسيين التابعين للنقابات الفرنسية، وقد صرح السعداوي وهو نقابي شيوعي بما مفاده أن اعمال حشاد هي تفريق للعمال. كذلك يجب أن نشير الى سيطرة الشيوعيون على (C.G.T) سنة 1944، كذلك طالب الشيوعيون حشاداً بتمثيل العمال التونسيين بدل عن فرع الـ (C.G.T)، لكن حشاداً رفض على اعتبار أن الاتحاد يجب أن يكون تونسياً، فرد الشيوعيون على ذلك وأنشأوا الاتحاد النقابي التونسي للعمال=

بأهمية التحرر الوطني، وظل يعمل من خلال هذا المفهوم حتى أصبحت الحركة النقابية قادرة على تغيير مجرى الاحداث في الثالث والعشرين من آب 1946 التي عدت أعظم خطوات الحركة الوطنية، اذ اجتمع ممثلو الاحزاب وخاصة الحزب الحر الدستوري القديم والحزب الحر الدستوري الجديد والاتحاد العام التونسي- للشغل وأساتذة جامع الزيتونة واتحاد الموظفين واتحاد التجار وأرباب الصناعات وجمعية الفلاحين وجمعية اطباء والصيدلة وجمعية المحامين التونسيين وجمعية المعلمين ونفر من الوزراء السابقين ومن أعضاء المجلس الكبير، حتى أن عدد الحاضرين فاق الـ700، وطرح المؤتمر قضية الاستقلال الوطني التام، حيث جاء بيانه ((000لهذا كله فان المؤتمر التونسي يعلن أن نظام الحماية نظام سياسي واقتصادي لايتفق مع سيادة الشعب التونسي ومصالحه الحيوية، وان هذا النظام نظام استعماري قضى على نفسه أمام العالم بالاخفاق بعد تجربة خمس وستين سنة، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرداد استقلاله التام))⁽¹⁾.

كانت اضرابات 1947 دليلاً على مسعى العمال والشعب التونسي- الى تحقيق الاستقلال، فقد أعلن عمال معمل الجلد في مدينة صفاقس اضرابهم (للمطالبة بحقوقهم النقابية)، وقد أدى ذلك الى حدوث مواجهات دموية مع سلطات الاحتلال، ذهب

=وذلك لمنع الاتحاد العام التونسي للشغل من الانضمام الى المنظمة العالمية باعتبارها منظمة غير شرعية، لكن حشاداً تجاوز ذلك عام 1949 حيث تم قبوله في اتحاد النقابات العالمي. للمزيد انظر: مجلة البديل الشيوعي، العدد 14، 2004، [www. Albadil.org](http://www.Albadil.org)؛ عبد السلام بن حميدة، النقابات والوعي القومي مثال تونس، مجلة المستقبل العربي، العدد 83، (بيروت، 1986)، ص45؛ ابراهيم، مصدر سابق، ص54.

(1) فروخ، مصدر سابق، ص237.

ضحيتها العديد من العمال، فأثار ذلك حفيظة الفرنسيين الذين بدأوا ينتبهون لهذه الحركة ويخططون لضعافها والقضاء عليها والتخلص من قائدها⁽¹⁾، غير أن السلطات الفرنسية لم تستطع اضعاف تلك الحركة او ابعادها عن اهدافها بل كانت حافزاً لمضاعفة نشاطها واخذت تعمل على تقوية تنظيماتها وترسيخ افكارها⁽²⁾، اذ تمكن فرحات حشاد من مواكبة تطور الظروف الموضوعية التي تساعد على تبلور الوعي الوطني، فكان لحشاد قناعة بوجود علاقة جدلية بين النضال النقابي والنشاط الوطني، ففي كانون الاول 1948 حمل حشاد الاستعمار مسؤولية كل المصائب التي تعاني منها البلاد، اذ صرح بقوله: ((انظروا الى ما حولكم تجدوا ايادي الاستعمار وراء أي نكبة من نكباتنا))⁽³⁾.

ولم يكتف حشاد بترسيخ افكاره واراته في تونس بل استطاع الحصول على اعتراف ((الاتحاد الدولي للنقابات الحرة)) SISL⁽⁴⁾ وانتخب عضواً باسم عمال تونس في المكتب التنفيذي لتلك المنظمة الدولية عام 1949⁽⁵⁾. وقد علل حشاد ذلك بقوله: ((هل يكون للعمل النقابي معنى بدون الضمانات الاساسية للحريات التي يطمح اليها كل رجال العالم؟ وهل يمكن تحقيق الانجازات الاجتماعية والاقتصادية لدى الشعب الذي لاينعم بخيرات

(1) عبدالله، تاريخ الحركة النقابية في تونس، ادار الطليعة، (بيروت، 1974)، ص53؛ و العطار، مصدر سابق، ص133.

(2) نحلة، مصدر سابق، ص156.

(3) تقارير المؤتمر الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل، 4/ اذار / 1951، ص49.

(4) وهي النقابات التي انشأها المعسكر الرأسمالي الأمريكي في عام 1951 لمقاومة الاتحاد النقابي العالمي الذي كان يسيطر عليه الماركسيون، ايام الحرب الباردة بين المعسكر الغربي والشرقي.

(5) نحلة، مصدر سابق، ص157؛ و بن عامر، مصدر سابق، ص410؛ بن حميدة، مصدر سابق، ص45.

الديموقراطية؟ وكيف يمكن للحركة النقابية ان تتطور في بلد لا يوجد فيه أية ضمانات للحريات الفردية والطبيعية)⁽¹⁾.

واتم خطواته بالانفصال عن الجامعة النقابية العالمية F.S.M وانخرط بالكنفدرالية العالمية للنقابات الحرة او الاتحاد الدولي للنقابات الحرة (SISL) التي تخضع لتأثير النقابات الامريكية⁽²⁾.

أصبحت الحركة العمالية قادرة على الوقوف بوجه التحديات التي تواجهها، وغدا صوت العمال التونسيين عالياً معبراً عن تطلعاتهم الاساسية في استقلال البلاد وخروج المحتل الى جانب مطالبهم الاجتماعية، وهذا ما كان يظهر من خلال نشاط قائدها حشاد في الاجتماعات الدولية ودعوته باسم القضية التونسية للتحرر السياسي والاقتصادي مستنداً الى قوة الحركة النقابية التونسية لما لها من جماهير واسعة وتأثير قوي في الجو السياسي والاجتماعي⁽³⁾.

قرر عمال شركة الفلاحين الفرنسية (بالنقيضة) وتحقيقاً للمطالب الوطنية والنقابية اعلان اضرابهم في تشرين الثاني من عام 1950 بسبب رفض الشركة الاستعمارية الاستجابة لمطالبهم، فقامت الاخيرة باستدعاء الشرطة والجيش، وحولت الاضراب الى مجزرة راح ضحيتها عشرات العمال، ولم تكتف السلطات الاستعمارية بما فعلته بالنقيضة، بل امتدت يدها الى سوق الخميس وزغوان فواجهت اضرابات العمال هناك بقمع وحشي

(1) عبد السلام بن حميدة، النقابات والوعي القومي مثال تونس، مقالة من كتاب تطور الوعي القومي في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1968) ص 245

(2) مجلة البديل الشيوعي، مصدر سابق، ص 3-4.

(3) نحلة، مصدر سابق، ص 157.

حيث سقط العديد من الشهداء العمال تحت ضربات المستعمرين⁽¹⁾، وقد صرح حشاد في المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد المنعقد في اذار 1951 بقوله: ((سيصبح النضال النقابي متصلاً أكثر فأكثر بالنضال الوطني الذي تخوضه الشعوب ضد كل نزاعات الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية))⁽²⁾.

كان لتطورات الاحداث وقع عنيف في نفوس الفرنسيين الذين شعروا بالخطر يوماً بعد يوم بسبب الاضرابات التي وقعت في صفاقس وسوق الخميس وبنزرت والنقيضة وجبل الرصاص والسرد وسوق الاربعاء⁽³⁾، وكذلك رفض حشاد مقابلة مبعوث الرئيس الفرنسي- ديغول⁽⁴⁾. ويبدو ان هذا التدرج وافق تطور الوعي الوطني للاعداد الكبيرة (من العمال والموظفين) التي انضمت للاتحاد العام التونسي للشغل، اذ وجد فيه العامل او الموظف التونسي المدافع عن البلاد وعن دينها ولغتها، فكان الاتحاد خير ناطق عن المصالح المادية والمعنوية، فما كان من الموظفين او العمال الا ان طبقوا أوامر الاتحاد ورفعوا شعاراته ليدعموا بذلك حركة التحرر الوطني، اذ اقتنعوا بتصريحات حشاد الذي قال: ((ان سعادة الطبقة الشغيلة مقترنة بسعادة الوطن وبراحته، ولا يمكن تحقيق الازدهار الاجتماعي تحت نفوذ النظم الاستعمارية وضغطها على الطبقة العاملة))⁽⁵⁾.

(1) عبد الله، الحركة الوطنية، ص228.

(2) بن حميدة، مصدر سابق، ص45.

(3) إبراهيم، مصدر سابق، ص55؛ ونحلة، مصدر سابق، ص158.

(4) وكذلك فشل المفاوضات بين حكومة محمد شنيق والحكومة الفرنسية في كانون الاول 1951.

(5) تقرير المؤتمر الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل، مصدر سابق، ص49.

تبع ذلك مواقف منسجمة ومتطورة مع تطور الحركة الوطنية، واصبحت البلاد تعيش غلياناً مستمراً حتى انتفاضة عام 1952، حيث تحمل حشاد مسؤولية القيادة المباشرة في عمليات الكفاح الوطني، وقد رافقت ذلك حملة اعتقالات شملت العناصر الوطنية والقيادية وقد قام بها الفرنسيون، مما جعل حشاداً يسخر امكانيات الاتحاد الى حمل السلاح ضد الاحتلال⁽¹⁾، حيث تكونت خلايا سرية داخل المدن والقرى لضرب عملاء الاستعمار وتهديد المصالح الاستعمارية وتصفية العناصر العميلة والمتعاونة مع الاستعمار وتحطيم المصالح الاستعمارية⁽²⁾.

وفي المقابل لم تكن السلطات الاستعمارية مكتوفة الايدي او مكتفية بأفعالها التي ذكرت انفاً، بل سلطت عصابتها لاغتيال حشاد، معتقدة انها ستنتهي الحركة العمالية وستنتهي المطالبات الوطنية بالاستقلال التام الذي يتحقق من خلال الكفاح الوطني في جميع مستوياته، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية واتضح ذلك حينما صرح بأنه لايمكن ان تنال الجماهير الشعبية حقوقها الا بالاستقلال الذي لا يأتي الا بالكفاح المسلح⁽³⁾ وربما كان هذا احدى الاسباب المباشرة لاغتياله في الخامس من كانون الاول

(1) لكن يجب القول هنا ان العمال او الحركة العمالية لم تكن وحدها، اذ شاركت الاحزاب الوطنية والحركات الاسلامية في معركة التحرر، لان هذه الاحزاب او الحركات لاتستطيع ان تقوم بنشاط ذي قيمة من دون التعاون فيما بينها. انظر: مصطفى كريم و كرمال صموت، الحركة الوطنية والحركة العمالية في الوسط الاستعماري مثال تونس، المجلة التاريخية المغربية، عدد 13-14، (تونس، 1979)، ص102-103.

(2) عبد الله، الحركة الوطنية، ص228-229.

(3) نحلة، مصدر سابق، ص159.

1952⁽¹⁾ وباغتياله فقدت الحركة العمالية والحركة الوطنية عامة، رمزاً بارزاً من رموزها، لكن ذلك لم يكن نهاية المطاف في النضال الوطني للحركة العمالية والنقابية، بل زادها اصراراً على المضي قدماً في الطريق الذي رسمته عبر مبادئها وأهدافها التي عبرت عنها كما عبر عنها فرحات حشاد.

ان نضال الحركة العمالية التونسية لم يتوقف باغتيال قائدها بالاساليب الارهابية التي اتبعتها سلطات الاحتلال لتغير اتجاهها او ايدولوجيتها المستمدة من حشاد الذي كان فكره مستمداً او مكملاً لفكار محمد علي، وقد اكتسب حشاد اعجاباً ليس فقط على الصعيد الوطني او القومي بل تعداه الى الفرنسيين انفسهم، اذ يذكر الكاتب الفرنسي دانيال جيران(2)، ان حشاداً : ((طعم الحركة التونسية للتحرير الوطني بدعم عمالي))⁽³⁾.

وخلال الفترة التي وقعت بين عامي 1952-1954 عمت تونس اضرابات كثيرة وواسعة⁽⁴⁾، فقد صعدت (عصابة اليد الحمراء)⁽⁵⁾ التي اغتالت فرحات حشاد، عملياتها

(1) شارل اندري جوليان، افريقيا الشمالية، ترجمة النجي سليم وزملائه، الشركة التونسية للنشر- والتوزيع، (تونس، 1974)، ص 294.

(2) دانيال جيران: وهو احد الكتاب الفرنسيين الذي كتب بانصاف عن الشهيد فرحات حشاد ودوره السياسي.
(5) Hached , Lafrique du Nord et Iamerique, la tribune des peuples noi (mars-avril 1953),p.22.

(4) الجواد، مصدر سابق، ص 53.

(5) منظمة ارهابية معظم اعضائها من رجال البوليس الفرنسي- والمستوطنين المتعصبين الفرنسيين مهمتها اغتيال واعتقال الوطنيين التونسيين، قام بتشكيلها المقيم الفرنسي- جان دوهويكلوك بعد وصوله تونس مباشرة. انظر مالكي، مصدر سابق، ص

فارتكبت جريمة أخرى من جرائمها حيث قامت باغتيال الهادي شاكر⁽¹⁾، كذلك صعدت عملياتها في القتل الجماعي وتهديم المنازل، حيث لم تترك سلطات الاحتلال مكاناً في تونس الا وارتكبت فيه جرائمها⁽²⁾. وفي المقابل صعد انصار الزعيم النقابي الشهيد فرحات حشاد الى الجبال حيث كونت حركة المقاومة المسلحة، وبدأت اعمالها العسكرية التي اظهرت بها صموداً وبسالة لانظير لها، اذ قاموا بتصفية عملاء الاستعمار، وقد استمرت اعمال المقاومة الوطنية وزادت حدة وشراسة، ولم تحل سنة 1954 حتى اجبرت السلطات الفرنسية على تغيير سياستها في تونس⁽³⁾.

(1) وهو احد اعضاء حركة الفلاحين التونسيين الذين كان لهم دور في حركة التحرر الوطني.

(2) عبد الله، الحركة الوطنية، مصدر سابق، ص229.

(3) حيث شعر المقيم الفرنسي في تونس الجنرال دي لاتور بضرورة إيقاف القتال في تونس (واعطاء تونس والمغرب الاستقلال ليسهل القضاء على الثورة الجزائرية) حيث صدر بيان مشترك في 16/تشرين الثاني/1954 وافق بورقيبة عليه مقابل تسليم الثوار التونسيين سلاحهم وضمان سلامتهم تمهيداً لحل القضية التونسية مع فرنسا. انظر: محمد علي داهش، اتجاهات العمل الوجدوي في المغرب العربي المعاصر، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 87، (أبو ظبي، 2003)، ص59.

بعد اغتيال حشاد تسلم الامانة العامة للاتحاد العام التونسي للشغل احمد بن صالح¹، وسار في الطريق نفسه الذي سار عليه فرحات حشاد حتى استقلال البلاد⁽²⁾. وجاءت الظروف التي ساعدت الوطنيين التونسيين على نيل استقلالهم والتي في مقدمتها كفاح التونسيين أنفسهم ضد المحتل بكل الوسائل المتاحة، بعد مناداة حشاد بضرورة اخراج المحتل بالقوة، حيث تغير الوضع و بدأت المقاومة المسلحة في 1952، فضلاً عن انبثاق ظروف مساعدة فيما بعد مثل اشتعال الثورة في المغرب عام 1953 وفي الجزائر عام 1954، وهزيمة فرنسا الكبرى في معركة ديان بيان فو عام 1954 التي انسحب الجيش الفرنسي على اثرها من فيتنام، كل ذلك أجبر فرنسا على تغيير سياستها في تونس (والمغرب) حيث

(1) احمد بن صالح: ولد عام 1926 في المكنين، وهي قرية ريفية تقع في الساحل، كان ابوه تاجراً من التجار الصغار، درس بن صالح في المعهد الصادقي واكمل دراسته الجامعية في باريس عام 1945 واصبح اميناً عاماً لشعبة الحزب الدستوري الجديد هناك ونتيجة لنشاطاته الوطنية نفاه الفرنسيون الى مدينة (بو) بفرنسا، وفي عام 1948 عاد الى تونس وعمل بمعهد سوسة الثانوي استاذ للغة العربية، فواصل نضاله في الحزب الدستوري الجديد وفي الاتحاد العام التونسي للشغل، وفي عام 1951 اوفد الى بروكسل لتمثيل الاتحاد في (الامانة العامة للاتحاد الدولي للنقابات الحرة) واصبح اميناً عاماً للاتحاد عام 1954، ثم انتخب نائباً لرئيس الجمعية التأسيسية غداة الاستقلال عام 1956، واصبح مابين= 1957-1960 وزيراً للصحة العمومية والشؤون الاجتماعية ووزيراً للتصميم والمالية والاقتصاد الوطني، وبين عام 1961- 1969 أصبح اميناً عاماً للحزب الاشتراكي الدستوري، ثم اتهم بالخيانة العظمى عام 1970 وحكم عليه بعشرة اعوام اشغال شاقة، ولفراره من السجن حكم عليه بخمسة اعوام اضافية عام 1973 وظل مطاردآ. للمزيد انظر: احمد بن صالح، تونس التنمية والمجتمع، حوار مارك نرفان، دار الكلمة للنشر، (تونس، 1980)، ص 39-40.

(2) التميمي، مصدر سابق، ص 37.

قام رئيس الحكومة الفرنسية منديس فرانس Mendes France بالسفر الى تونس والتقى الباي محمد الامين في الحادي والثلاثين من تموز 1954 وقال له: ((نحن على استعداد لان ننقل الى التونسيين المؤسسات التونسية، الممارسة الداخلية للسيادة)) بدأت المفاوضات في الرابع من ايلول 1954 وانتقلت الى فرنسا في الثالث عشر من ايلول 1954 في أثناء المفاوضات طلبت فرنسا تسليم رجال المقاومة (جيش التحرير التونسي) للسلاح، وعلى اثرها توقفت المفاوضات، لكنها عادت بسبب تصاعد الثورة المسلحة في المغرب عام 1953، واندلاع الثورة الجزائرية في الاول من تشرين الثاني 1954⁽¹⁾. وكان الحبيب بورقيبة مؤيداً الى حد كبير للمفاوضات مع فرنسا التي لم تلق معارضة الا من صالح بن يوسف الامين العام للحزب الدستوري (الجديد)⁽²⁾، والذي اقلق نشاطه السلطات الفرنسية وازعج بورقيبة مما أدى بالتالي الى فصله من الحزب في الثالث عشر من تشرين الاول 1955 مما قاد الى انقسام الحزب الى قسمين المكتب السياسي برئاسة بورقيبة، والامانة العامة برئاسة صالح بن يوسف⁽³⁾، وتم عقد مؤتمر صفاقس في الفترة من 15- في التاسع عشر من تشرين

(1) في هذا الوقت كان الحبيب بورقيبة متابعا لهذه الاحداث وادار سير المفاوضات ونقل في منفاه في المحيط الاطلسي او احدى الجزر الى باريس، للمزيد انظر: شبكة حسن نت: "الحبيب بورقيبة"، www.alqanat.com، (تونس، 2004)، ص 1-6.

(2) ابراهيم طوبال، "سقوط البورقيبية التطور التاريخي والسياسي للحركة الوطنية التونسية"، سلسلة دراسات المعارضة التونسية، عدد الاول، ص 30-31؛ صلاح الدين الجورشي، بورقيبة عندما يصدق نفسه، شبكة اسلام اون لاين، www.islam-on-line.net، 2005؛ العقاد، البورقيبية ومستقبل تونس، مصدر سابق، ص 103.

(3) وهو الامين العام للحزب الدستوري الجديد .

الثاني 1955 الذي اكد فصل صالح بن يوسف⁽¹⁾. ثم بدأ بورقيبة بمطاردة المعارضة واستئصالها، فطلب صالح بن يوسف عقد مؤتمر عام لتقرير فصله، لكن المقيم الفرنسي بايعاز من بورقيبة رفض واصدر قراراً بحل المعارضة والقبض على صالح بن يوسف الذي التجأ الى ليبيا وكون جيش التحرير التونسي- للكفاح ضد القوات الفرنسية⁽²⁾، فيما استمر بورقيبة في تعقب المعارضة (انصار صالح بن يوسف) ومحاكمتهم وزجهم في السجون⁽³⁾.

اما مايخص الحركة العمالية، فقد توحّد نشاط الاتحاد حتى عام 1955 في تيار الحركة الوطنية واصبح من العسير ايجاد مقارنة بين القضايا السياسية والاجتماعية، نظراً لوحدة الجماهير. لذا اعلنت الهيئة الادارية للاتحاد العام التونسي للشغل، عن رضاها بالمعاهدة التونسية -الفرنسية التي عقدت في الثالث من حزيران 1955، فأدى هذا التأييد الى قلب كفة الموازين لصالح بورقيبة، وبذلك مهد الاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة احمد بن صالح الطريق لاستلام مقاليد الامور⁽⁴⁾، حيث صرح احمد بن صالح قائلًا: ((اننا سنحدّد

(1) داهش، اتجاهات العمل الوحدوي، ص 61.

(2) طوبال، المصدر السابق، ص 31.

(3) محمد بدوي العامري، تونس الخضراء والأيدي الحمراء، نشرة يصدرها صوت الاحرار التونسيين، (ب.ت، ب.د) ص 26 ؛ عبد المجيد تراب الزمزمي، تونس في مواجهة التضليل، دار الروضة للطباعة والنشر- والتوزيع، (ب.د، 1989). ص 56.

(4) لقد تراوحت التحليلات التي تناولت علاقة الاتحاد بالحزب ب الحر الدستوري الجديد، بين حدين اثنين او تدقيقاً بين نظرتين مختلفتين من حيث تقدير طبيعة علاقة الاطارين، وحدود تفاعلها بل ومدى وجود تأثير احادي متبادل، لكن في ضوء هذه المراوحة ظل الاجتماع قائماً على ان الاتحاد العام التونسي للشغل بتأسيسه وتطور نضاله قد شكل فعلاً مكوناً مركزياً غير من موازين الصراع ضد=

برنامج عمل في اطار الوحدة القومية، وسنعمل من اجل تحقيق سياسة اقتصادية وطنية، وكل
الاعراض الشخصية يجب ان تحمى امام طموحات الشعب⁽¹⁾.

وفي الوقت نفسه اصاب بورقيبة الخوف من الاتحاد الذي له جماهير واسعة على الساحة
السياسية، فحاول ان يضم النقابات العمالية تحت جناحه حيث قال : ((اني اريد ان اجلب انتباهكم
انتم ايها العمال حول اهمية الوحدة، لان الطبقة العاملة لم تزل منذ عشرات السنين عرضة للدعاية
الماركسية التي تهدف الى تجزئة الشعب الى طبقات متنازعة مع بعضها البعض والتي تريد ان توهم
العمال بأنهم اقرب الى رفاقهم في اليابان او في الصين اكثر من ابناء وطنهم. اننا نعيد بعد محمد علي
ان الطبقة العاملة هي جزء من الامة التونسية، وان النضال من اجل الحرية الاجتماعية سيتواصل
سلمياً وبدون تناحر في اطار الوحدة القومية⁽²⁾.

وفي المؤتمر السادس لعام 1956 تبلور اتجاه الاتحاد الى اعطاء طبيعة معينة تحمل اتجاهاً
فكرياً جديداً للحركة العمالية. حيث نادى الاتحاد ببرمجة الاقتصاد مع ضبط حد ادنى لدخل العامل
وتوسيع الخدمات العامة من صحة وتعليم وما الى ذلك من اصلاحات لم يعهدها جمهور الحزب
الدستوري وعلى اساس هذه المقررات، فقد حل الاتحاد النقابي الشيوعي (U.S.T.T) نفسه وانضم الى
الاتحاد العام التونسي للشغل، وبذلك اصبح

=الاستعمار وامد الحركة الوطنية بقدرات نضالية بالغة التأثير والنفاد. انظر: مالكي، مصدر سابق، ص 367.

(1) ابراهيم، مصدر سابق، ص 57.

(2) محمد مزالي، "تاريخ تونس الحديث"، مجلة تاريخ العرب والعالم، دار النشر العربية، العدد 41، السنة الرابعة،
(بيروت، 1982)، ص 66؛ ابراهيم، مصدر سابق، ص 57.

الاتحاد قوة مساهمة في تونس التي نالت الاستقلال في العشرين من اذار 1956، فأصبح للاتحاد خمسة وزراء مقابل سبعة للحزب وشكل الاتحاد مع الحزب قوائم مشتركة لانتخاب المجلس التأسيسي للدولة⁽¹⁾.

ونلاحظ مما تقدم وبالأذات فترة الخمسينات وجود ترابط بين الاتحاد والحزب الحر الدستوري الجديد الذي ادى الى تخوف الامانة العامة (التي ترأسها صالح بن يوسف) حيث بدأت القلاقل تساورها ولاسيما أنها بدأت ترى تعاون الاتحاد مع الحزب الحر الدستوري⁽²⁾، وبعد تعيين احمد بن صالح كاتباً عاماً (أميناً عاماً) للاتحاد وهو ليس من الطبقة العاملة بل هو من المثقفين، فاعتبر ان الحركة النقابية يجب ان تصبح اساس الدولة الديمقراطية، فأراد ان تكون هذه النقابة آلة لتحرير الشعب تحريراً شاملاً. فأصبحت النقابة الركيزة الاساسية للحزب الحر الدستوري الجديد فكانت آراؤه وطروحات زعيمه احمد بن صالح مطابقة للحزب في انتخاب المجلس المسؤول، وحرية الحركة النقابية، واجبارية التعليم وتكوين وزارة تونسية صرفة، ومقاومة البطالة⁽³⁾.

حدث احمد بن صالح بعد استلامه رئاسة الاتحاد العام التونسي- للشغل عن رؤيته لدور الحركة النقابية في تغيير المجتمع قائلاً : ((ان الحريات لاتبنى على البؤس والقهر والفوارق الفاحشة وليس هناك أي تنظيم هيكلي في المجتمع احق وأقدر على تغيير ذلك الواقع المستحكم غير الحركة العمالية في اعماقها الشعبية وفي ابعادها الوطنية الشاملة

(1) ابن حميدة، مصدر سابق، ص 51.

(2) نعمة السعيد، المغرب العربي استعراض للمعالم الحضارية لاقطار المغرب العربي وتطور انظمتها السياسية ما قبل وبعد الاستقلال، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1979)، ص 179.

(3) كاظم، مصدر سابق، ص 132

وامتدادها في المحيط والاقليم، وهذا المفهوم يتباين حينئذ مع المفهوم الضيق، لكون الحركة العمالية حركة مهنية بالمعنى القاصر او الجاف للعبارة من دون ان يعني ذلك الا تكون للانسان مطالب حياتية وحاجات يومية حيوية، انما ينبغي ان تنزل في صميم رؤية واسعة تتجاوز الذات ولكن لاتلغيها او تعزلها، فمن ابرز الاحلام التي راودتني وراودت الكثير من ابناء جيلي تغيير التركيبة الاجتماعية عندنا فما اشد ما كنا عليه من التوق الى احداث تغيير جذري في المجتمع وما اعنف ما كان يعصف بنا من الشوق الى ان نمسك بالوسائل النافذة، من القدرة على عجن المجتمع ثم نحتنه من جديد⁽¹⁾. الا ان هذا الرأي لم يمنع احمد بن صالح من ان يدافع عن دمج النقابة بالحزب، الا ان اصحاب الحزب (بورقيبة) رفضوا هذه الفكرة لا بل حاربوها. وقد اعتمد الحزب وزعيمه وسعوا الى الاعتماد على الطبقة العاملة وعندما قامت ثورة الفلاحين في 1954، سارع بورقيبة الى تصفيتهم⁽²⁾.

أسس الاتحاد في خضم النضال الوطني من اجل التحرر والاستقلال، واستطاع أن يربط بين النضال الاجتماعي والنضال الوطني المتعلق بالحرية والكرامة، وكانت له نضالات تعكس تمسكه بالمبادئ (الاستقلال والمساواة والعدالة الاجتماعية والمساهمة في بناء المجتمع الديمقراطي)، التي بني عليها استقلال القرار النقابي، مما عرض مناضليه في فترة الاحتلال الى كل الممارسات التي تحبط عزيمتهم، والتي لم تزدهم الا قوة وصلابة واصرارهم على التضحية من اجل الاتحاد. لقد افلح الاتحاد في توحيد العمال من اجل

(1) شهادة احمد بن صالح السياسية، اضاءات حول نضاله الوطني والدولي، السلسلة 11، شهادات شفوية رقم 1، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، (تونس، 2002)، ص4.
(2) صلاح العقاد، البورقيبة ومستقبل تونس، مجلة السياسة الدولية، العدد 27، السنة الثامنة، (1972)، ص124-130.

مقاومة الاستعمار والرأسمالية التي تبحث عن سبل الربح السريع على حساب العمال. ومع ذلك بقيت الهياكل الأساسية للاقتصاد التونسي بدون تغيير تقريباً، لكن منذ عام 1956 كانت المنظمة النقابية الوطنية، تتصف باحكام التحليل والدقة فلم يقتصر- تقرير المنظمة على تحليل للوضع فحسب، بل قام بتقديم مجموعة من التدابير كان يجب اتخاذها لمقاومة التخلف ومضاعفة المدخول الحقيقي الأدنى، وكانت قد ركزت انذاك على مبدأ التخطيط للاقتصاد التونسي⁽¹⁾.

تعد الحركة العمالية وتكوين النقابات في تونس يعد فصلاً رائعاً في قصة الصراع الوطني ضد الاستعمار السياسي والاقتصادي الفرنسي الذي كان يجثم على تونس ويسلبها حريتها ويفرض عليها العبودية، كما كان يستنزف موارد ثروتها الطبيعية ويسخر قواها البشرية لصالح اقلية صغيرة من المستوطنين الفرنسيين⁽²⁾، منطلقين من قناعة فكرية ونظرية مركزية قوامها ان ((النضال النقابي العمالي بالمجتمعات المستعمرة، لا يتطور ويكتمل نضجه، الا بتداخله وارتباطه الجدي بالعمل السياسي، وان صراع العمال نقابياً لا يستهدف مقاومة رأس المال وحسب، بل يعمل على ازالة الاستعمار ايضاً))⁽³⁾.

لقد أكد رئيس الاتحاد فرحات حشاد في مؤتمرات الاتحاد تطبيق الحرية واعتبر ان التحرر الوطني هو اداة للتحرر الاجتماعي، حيث قال: ((ان سعادة الطبقة الشغيلة مقترنة بسعادة الوطن وبراحته ولا يمكن تحقيق الازدهار الاجتماعي تحت نفوذ النظم الاستعمارية

(1) بن صالح، مصدر سابق، ص23.

(2) احمد ابو زيد، الحركة النقابية والتحرر الافريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 4، مطابع مؤسسة الاهرام، (القاهرة، 1966)، ص378.

(3) مالكي، مصدر سابق، ص354.

وضغطها والطبقة العاملة التونسية التي تشعر كل الشعور بهذه الحقائق وتبذل أقصى الجهد لتكون خير مثل في كفاح البلاد حتى بلوغها غاياتها المنشودة ((⁽¹⁾.

وعلى الرغم من حداثة عهد تونس بالنقابات العمالية المنظمة، وعلى الرغم من ان معظم هذه النقابات نشأ في اول الامر قصد الدفاع عن حقوق فئات محدودة صغيرة من العمال الذين يشتغلون في مؤسسة صناعية واحدة، او العمال الذين يمارسون مهنة معينة بالذات في اقليم واحد اوحى في مدينة واحدة فقط، وعلى الرغم من المشكلات الكثيرة التي صادفتها هذه النقابات الصغيرة في مبدأ تكوينها والصعاب والعقبات الكثيرة التي كان يضعها اصحاب رؤوس الاموال الاوربيون على الرغم من تحالفهم مع السلطات الاستعمارية ضد هذه التنظيمات العمالية الناشئة، على الرغم من هذا كله افلحت النقابات في ان تكبر وتنمو وتتفرع في فترة قصيرة ⁽²⁾.

ان الطبقة العاملة التونسية في ظروف الامتيازات الاجنبية ثم السيطرة الاستعمارية كانت في ضنك شديد، وكان الشعب التونسي- يخوض المعارك الطاحنة ضد هذا الاحتلال الغاشم بوسائله البدائية ويقدم المزيد من النضال، فتحتم على العمال التونسيين ان يسهموا في معركة التحرر الوطني فكانت جبهات الكفاح تضم قوى الشعب الخيرة، وكان للعمال دور بارز ومؤثر فيها⁽³⁾، واصبحت خطراً جديداً على الاستعمار بعد أن توافرت لها

(1) مالكي، مصدر سابق، ص364؛ ابن حميدة، مصدر سابق، ص246.

(2) محمد جمال امام، ابعاد الحركة العمالية في افريقيا، السياسة الدولية، العدد 19، مطابع الاهرام، (القاهرة، 1970)، ص120؛ ابو زيد، مصدر سابق، ص379.

(3) وحيثما اتسع نطاق المعركة واشتد لهيبها، فكان خطر الطبقة العاملة يبرز بشكل اوضح على السيطرة الاستعمارية ولاسيما المعارك اليومية التي يشنها العمال، فكانت تشل التحركات العسكرية وتسبب =خسارة الملايين من الفرنكات للمزيد انظر: مالكي، مصدر سابق، ص427؛ عبد الله، الحركة الوطنية، ص121-188.

الامكانية الكافية واصبح لها كيانها ودورها الايجابي والمؤثر في الاحداث⁽¹⁾، فالاضرابات والاعتصامات والتظاهرات هذه المعارك التي يشنها العمال التونسيون على الاستعمار الفرنسي هي لاهداف وطنية واجتماعية في زمن تصاعدت فيه الحركة الثورية. وشهدت المجتمع التونسي ميلاد وحدات من المقاتلين خاصة بعد اغتيال زعيمهم فرحات حشاد، وقد أفاد المحتلون من هذا الوضع المضطرب، حيث تمكن من التسلل الى الكثير من المواقع التي طردت منها تحت ضغط الحركة النقابية وزورت الشعارات الوطنية وهربت اساليب عمل اصلاحية واثارت الخوف من العمال في صفوف البرجوازية واصحاب رؤوس الاموال وبالتالي استطاعت ان تجر الى صفه محاربة الطبقة العاملة والحركة الثورية بهذه الوسائل وسواها⁽²⁾. بماذا اذن يمكن تفسير النزعة القاضية بفصل النضال النقابي عن العمل السياسي في تفكير فرحات حشاد الذي سيصبح من دون منازع، رمزاً للاتحاد العام التونسي- للشغل، هل هو موقف مبدئي نابع من قناعة واعية بضرورة حصر نشاط الحركة العمالية في ما هو مطلبي مادي صرف ليس الا، أم ان الاقرار بذلك لا يعدو ان يكون حكماً سطحياً، وان الدعوة الى توجيه النضال النقابي نحو الازواضع الاقتصادية والاجتماعية التونسية وتجنبيه الانفعال والتفاعل مع الصراعات السياسية بفرنسا تعد اساساً وبالضرورة موقفاً

(1) صادق جعفر الفلاحي، " مسؤولية الحركة النقابية للعمال العرب"، مجلة الثقافة الجديد، العدد 27، (بغداد، 1971)، ص15.

(2) الفلاحي، المصدر نفسه، ص17.

فكرياً نظرياً من الاستراتيجية المعتمدة من لدن الكونفدرالية العامة للشغل واتحاداتها المحلية بتونس من قضية التحرر والاستقلال في هذا البلد⁽¹⁾.

رابعاً: الدور الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد العام التونسي للشغل:

● المكاسب التي حققها الاتحاد :

لقد اصدرت السلطات الفرنسية على امتداد الفترة الممتدة ما بين 1884-1946 سلسلة من النصوص التشريعية والتنظيمية، مكنت الفرنسيين والاوربيين العاملين في تونس والجزائر والمغرب من مجموعة من الحقوق الخاصة بأوضاعهم المهنية (الاجور، وساعات العمل، والعطل السنوية، والراحة الاسبوعية، والامراض المهنية، وفسخ العقود، والمنازعات، وحوادث الشغل 0000الخ) وايضاً بالوسائل النضالية لتحسين أوضاع في حق الانتماء النقابي والاضراب وبالمقابل حرمت العمال في أقطار المغرب العربي الثلاثة من الافادة المطلقة والشاملة من تطبيق هذه النصوص، سواء على مستوى الحقوق والامتيازات المهنية، أو على صعيد الوسائل الضرورية لتحسين هذه الحقوق وتطويرها لما هو افضل⁽²⁾.

كانت هناك مكاسب كبيرة حصل عليها العمال التونسيون خلال حقبة طويلة من النضال ضد الاحتلال الفرنسي، فضلاً عن المشاركة في العمل الوطني، بدأت الحركة النقابية التونسية تتلمس اولى معالم طريق بلورة برنامج اجتماعي اقتصادي يعبر عن مصالح الطبقة العاملة وقد تبنى ذلك المؤتمر الرابع للاتحاد العام التونسي للشغل في اذار عام 1951

(1) البشير بن سلامة، "تونس والدولة الوطنية"، مجلة تاريخ العرب والعالم، دار النشر العربية، العدد 32، السنة الثالثة، (بيروت، 1981) ص54؛ مالكي، مصدر سابق، ص364.

(2) مثل مرسوم السادس والعشرون من تشرين الثاني لعام 1932، مالكي، مصدر سابق، ص355-356.

حينما طرح برنامجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً اعتبر التحرر الوطني اداة للتحرر الاجتماعي و تم اعتباره اساس برنامج اشتراكية ديمقراطية تونسية⁽¹⁾، من هذه المكاسب:

أ: تحسين شروط العمل والحياة للعامل:-

ضمنت تشريعات الاجر لكل عامل مستوى يتناسب مع نوع عمله ومؤهلاته ومستوى الاسعار والاجور في المجتمع، ولم تحدد السلطات الحكومية مستوى الاجور بل اكتفى بعضها بتحديد سلم للاجور وبعضها الاخر بتحديد المستوى الادنى له، وقرار كهذا يعكس اهتمامات اجتماعية اكثر منها اقتصادية، الا ان الهدف الاجتماعي ليس الهدف الوحيد فالاجر يؤدي دورين أحدهما اقتصادي والاخر اجتماعي⁽²⁾، والاتحاد يسعى الى تحقيق توازن صعب يهدف الاول فيه الى رفع مستويات المعيشة وزيادة الانتاجية، وتحسين توزيع الدخل بسبب التفاوت في توزيع المداخيل⁽³⁾، ويبدو ذلك أكثر وضوحاً في تونس، فحتى عام 1955، كان 300.000 عامل اوريي يمثلون اقل من 8% من مجموع السكان يتصرفون في عائد يقدر بـ 90 مليار فرنك أي 43% من مجموع المداخيل، وحتى وسط السكان التونسيين فان هناك تبايناً في المداخيل الموزعة، فالريفيون التونسيون المقعدون بـ 2.3 مليون أي ما يقارب 60% من مجموع السكان لا يستفيدون الا بأقل من 25% من اجمالي المداخيل الموزعة، ويحصل السكان غير الزراعيين على 32% من مجموع العائدات⁽⁴⁾.

(1) مرزوق، مصدر سابق، ص3.

(2) محمود الذواوي، "التخلف الاخر في المغرب العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 47، السنة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1983)، ص 74-98.

(3) أي ديلبو كامبل، حركة العمال العالمية، مطبعة بغداد، (بغداد، بلا) ص 19.

(4) فاروق محمد العادي، "الرعاية الاجتماعية ومشاكلها في الوطن العربي"، مجلة حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الرابع، (قطر، 1981) ص 86؛ براهيم، مصدر سابق، ص 95.

ويهدف الثاني الى خفض كلف الانتاج وما يتضمنه ذلك من زيادة فرص الاستثمار وتشجيع الصادرات وتشجيع السياحة والافادة من تدني الاجور لتوطين الرأسمال الاجنبي....الخ. ينتج من اجراءات الاتحاد حماية العامل داخل وخارج موقع عمله عن طريق تنظيم اوقات عمله واجازاته واولقات راحته وتوفير الامن الصناعي والحماية الصحية والخدمات والتأمينات الاجتماعية له ولعائلته⁽¹⁾. كما ينتج عنها الحفاظ على مستوى نمو الانتاج وتحسين انتاجية العامل بالحلول المادية والمعنوية ومنها التنظيمية والتكنولوجية، فضلاً عن تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية.

ب: تطوير قوة العمل وتوفيرها:

يعد هذا مدخلاً أساسياً لانجاز العمل وتحقيق اهدافه، وهو يمكن أيضاً من تحسين مستوى اداء العامل ويحسن دخله وتقوية انتمائه الى عمله ومؤسسته، والمشكلة لا تقتصر على هذه الاهداف فقط فتونس تمر بمرحلة صعبة تتصف بعدد كبير من الايدي العاملة، وبذلك فهو يضم مخزوناً من الموارد البشرية غير مستغلة الى حد بعيد، ومن الواضح انه يحصل تغير في البيئة اقتصادية كلما طرأ تغير على الاهمية النسبية للقطاعات او الصناعات المختلفة المولدة للدخل القومي⁽²⁾. فنلاحظ بصفة مجملة ان 135.000 عامل زراعي

(1) تقرير عن الخدمات الاجتماعية العمالية في البلدان العربية، اعداد قسم الخدمات الاجتماعية والتعاونية، مكتب العمل العربي، 1977، ص 12-15.

(2) Allen G.B. Fisher (The Economic implication s of Material progress) ,international ,Labour Review, July, 1935.

تونسي أي ما يمثل 37% من السكان الزراعيين النشطين، لا يستفيدون الا من 14.7% من اجمالي العائدات الزراعية⁽¹⁾، ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول الاتي :

العمل والعائدات الزراعية في تونس عام 1955

المزارعون	العدد (بالآلاف)	اجمالي العائدات الزراعية (بمليارات الفرنكات)	عائدات الفرد (بالآلاف الفرنكات)
العمال المزارعون	135	10	74
صغار المزارعين التونسيين	80	7	90
المزارعون المتوسطون	105	15	150
كبار المزارعين التونسيين	45	20	450
الاوربيون	5	16	3200
المجموع	370	68	184

(2)

من جهة اخرى يربح المزارعون الصغار، وعددهم 80 ألف، سبعة ملايين فرنك أي 10% من اجمالي العائدات الزراعية، اما المزارعون المتوسطون الذين يبلغون 105.000 فيفيدون من 22% من مجموع العائدات الزراعية، حيث يبدو هذا التباين متواضعاً بين الفئتين، لكن اذا قارنا بين الفئتين السابقتين والمزارعين الكبار نجد التفاوت كبيراً. حيث

(1) طلائع الثورة العربية بتونس، المسألة الزراعية وازمة النظام في تونس، دار الطليعة، (بيروت، 1970) ص 25-33.

(2) طلائع الثورة العربية في تونس، مصدر سابق، ص 33-35.

المزارعون الكبار يجمعون 20 مليار فرنك أي 30% من مجموع العائدات الزراعية مع انهم لا يمثلون الا 12% من مجموع السكان الزراعيين النشطين⁽¹⁾. وإذا قارنا هؤلاء جميعاً مع المزارعين الاوربيين نجد الفرق كبيراً اذ يربح اوروبي واحد في المتوسط اكثر من 43 مرة من العامل الزراعي، و 36 مرة اكثر من مزارع تونسي صغير و 7 مرات اكثر من مزارع تونسي كبير⁽²⁾.

الا ان الفوارق تبدو اكثر اتساعاً اذا ما قارناها بمدخيل الشغل من غير الزراعيين (عمال مصانع، وأصحاب المهن، والتجار، والموظفين 10000 الخ) فنلاحظ ان العمال التونسيين الذين يمثلون 41% من مجموع العمال النشطين لا يستفيدون الا بـ 16% من اجمالي المدخيل، في حين يستفيد 3% من العمال الاوربيين بـ 13% من اجمالي الدخل. ويمكن ملاحظة ذلك من الجداول التالية:

توزيع مدخيل العمال التونسيين لعام 1955

الفئة	العدد (بالآلاف)	العدد (%)	اجمالي الدخل (بالمئة)	الدخل المتوسط (بالآلاف)
العمال	118	41	16	160
الموظفون	35	12	9	300
أرباب العمل	53	19	14	300
مدراء المؤسسات	3	1	3	1500
المجموع	209	73	42	210

(1) براهيمي، مصدر سابق، ص 95-96.

(2) براهيمي، المصدر نفسه، ص 96.

توزيع مداخيل العمال الالوريين لعام 1955

الفئة	العدد (بالالاف)	العدد(%)	اجمالي الدخل	الدخل المتوسط (بالالاف)
العمال	16	6	5	400
الموظفون	21	7	9	530
أرباب العمل	31	11	31	1150
مدراء المؤسسات	8	3	12	3000
المجموع	76	27	58	950

(1)

ففي الطبقة المتوسطة (العمال، الموظفون، التجار) نرى ان 53.000تونسي أي 19% من مجموع السكان يستفيدون من 14% من اجمالي المداخيل مع انهم لايمثلون الا 11% من السكان غير الزراعيين، ويمثل مدخول العامل التونسي- 40% من معدل العامل الالوري، والشيء نفسه للدخل المتوسط لارباب العمل التونسيين والموظفين فانه يقارب 26% من الدخل المتوسط للالوريين، وعلى مستوى اخر فان متوسط دخل الالوري يقدر بـ 3 ملايين فرنك خلال سنة 1955 أي 19 مرة اكثر عن العامل التونسي الذي لايتقاضى سوى

(1) يوسف عبد الله صايغ، اقتصادات العالم العربي التنمية منذ عام 1945، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 1984)، ص 258-259

160.000 فرنك في العام، في حين لا يتجاوز دخل الاطار نفسه 4.5 مرة اكثر من دخل العامل الاوربي المقدر بـ 400.000 خلال السنة نفسها⁽¹⁾.

ج: ربط قضايا العمال مع قضايا التنمية:

ويشمل التنسيق والتوافق بين قضايا العمل والعمال وقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالتالي استراتيجية التنمية العامة وخططها الشاملة ويستلزم ذلك دراسة شمولية تضم مختلف الميادين اهمها ضرورات تحسين دخل العامل وظروفه الحياتية الى جانب ضرورات تحسين العملية الانتاجية ومتابعتها وما يولده من فوائض تسمح باستمرار العملية الانتاجية، فالانخفاض في مجموع الطلب النقدي الناجم عن انخفاض الاجور النقدية⁽²⁾، قد يتسبب في انخفاض دخول غير كاسبي الاجور، ولا يمكن للعمالة ان ترتفع الا اذا لم تتأثر الدخول النقدية لغير كاسبي الاجور بانخفاض الاجور النقدية، ويرتفع مستوى العمالة في هذه الحالة اما بسبب تأثير الاحتلال او بسبب اعادة توزيع الدخل الحقيقي لصالح غير كاسبي الاجور⁽³⁾.

حيث كانت الاستثمارات مستقرة بين عامي 1950 و 1954 اذ تراوحت 81.7 مليون فرنك وبلغت عام 1951 و 89.8 مليون فرنك عام 1954 وبين عامي 1955

(1) المصدر نفسه، ص 259-260؛ براهيمي، مصدر سابق، ص 97-98؛ امين، مصدر سابق، 73-74.

(2) John Maynard Keynes, The General theory of Employment , interest and money, Harcourt ,Brace ,New york, 1936, p.262.

(3) والاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ترجمة صلاح الدباغ، مراجعة برهان دجاني، الجزء الثاني، بيروت 1968، ص 245.

و1956 حدث تدهور كبير يقدر بـ50% ألحق في مداخيل الطبقة العاملة 6% من اجمالي العائدات⁽¹⁾، حيث كان الاوربيون 195,000 أي اقل من 25% من السكان النشطين غير الزراعيين يحصلون من دخل سنوي معدله 1200.000 فرنك أي 5 مرات اكثر مما يستفيد منه 600.000 تونسي- الذين يقدر عددهم بـ 240.000 ومهما يكن فان الاوربيين يتقاضون اجوراً احسن من التونسيين اهل البلاد سواء كانوا من العمال أم المستخدمين أم أرباب الحرف أم التجار⁽²⁾.

كما تشمل ميادين السكان والقوى العاملة والهجرة والبطالة والانتاجية ونقل التكنولوجيا ومتطلبات سوق العمل ومنها ميادين التربية والتعليم والبحث العلمي والصحة والاسكان فضلاً عن ميادين الاسعار والقوة الشرائية والاستهلاك والاستثمار وميادين المال والنقد والتسليف⁽³⁾، وميادين الزراعة والصناعة والخدمات وما تهمته من يد عاملة وما توفره من فرص عمل حالياً وفي المستقبل⁽⁴⁾.

د:الحلول والتدابير لتحسين العلاقات بين طرفي الانتاج:

من اجل تحقيق هذه الاهداف هناك حلول وادوات عديدة منها الحلول التي اتبعت لتحسين شروط العمل ومنها الترتيبات التي تسعى لاشراك العامل في تنظيم العمل ومنها ما ذهب الى ابعاد من ذلك لاشراكه في الادارة والارباح وحتى في الملكية ومنها ما هدف الى

(1) عندما نتحدث هنا عن توزيع العائدات الفردية حسب التأهيل، نتيقن ان توزيعها ظالم وغير عادل.

(2) براهيم، مصدر سابق، ص82-83.

(3) Walter Nicholson, intermediate Microeconomics and its Application, The Dryden press, III inois, 1975, p.127-130.

(4) D.S.watson, price Theory and its use, secona Edition Houghton Mifflin company, Boston, 1968. p.167-173.

تنظيم العلاقات الصناعية وتطويرها عن طريق التفاوض الجماعي، ويعود نجاح النظام الأخير الى عوامل عدة اهمها موقف النقابات التي هي الطرف الرئيسي في هذا التنظيم والى قوة مركزها وحسن قيادتها ووعيها وتفهمها لقضايا العمل، ومما يدعو الدولة الى تحقيق هذا النوع من السلام العمالي هو تحسين شعور فريق الانتاج بالدور الذي يمارسه في عملية الانتاج⁽¹⁾، وتوفير الشروط الايجابية التي تدفع كلا الطرفين الى العمل سوية في جو من التوافق والتجانس يمكنه من استمرار العملية الانتاجية، واخيراً دفع الفريقين الى تكريس جهودهما لصالح العمل نفسه والسعي ما أمكن لتحسين جودته ورفع مستوى انتاجيته⁽²⁾.

خامساً:الاتحاد العام التونسي للشغل وقضية التعريب :

منذ تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل عام 1946 وضع شروطه الاساسية الكفيلة بتوحيد الحركة النقابية خلال مفاوضاته مع فرع (C.G.T) واستعمال اللغة العربية وطالب باشتراط اللغة العربية في جميع المناظرات حتى تكون اللغة الرسمية الوحيدة بدل الفرنسية في جميع الدواوين الحكومية، واعتبرها قضية مصيرية اذ جاء في تقرير مشاكل الثقافة والتعليم الذي قدم للمؤتمر الوطني الرابع عام 1951 : ((للوصول بالشعب التونسي الى استقلاله الداخلي، على الحكومة التونسية ان تبدأ اولاً بأول مقومات هذا

(1) عن طريق تحسين سلوكهما البشري وبتفاعلهما الانساني تجاه هذه العملية واخضاع ذلك الى عوامل ابعداها تكون التشكك والريبة وافضل ما تكون الى التعاون البناء لتحقيق اهداف المؤسسة.

(2) ويضعف الازدواج دور الدولة في ميدان العمل والعمال، ويحد كذلك من فعاليته قصور المؤسسات البنوية المساندة والمشاركة له والمتممة لجهوده، ومن اهم هذه المؤسسات النقابات المهنية، ويرجع ضعف دور النقابات المهنية في ميدان العمل والعمال الى قلة عددها نسبياً، وقلة ايمان العدد الاكبر من العمال بجدوى التجمعات المهنية، ضعف الثقة بقوة التفاوض الجماعي. مالكي، مصدر سابق، ص.

الاستقلال برد الصبغة التونسية للادارات التونسية، ولن يكون ذلك الا متى اصبح جميع موظفي الحكومة تونسيين، ولغة الادارة اللغة العربية))⁽¹⁾.

ومنذ عام 1948 اعدت الجامعة القومية للتعليم التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل تقريراً أكدت فيه تعريب التعليم، وخصص الاتحاد خلال مؤتمره عام 1951 صفحات عديدة لحل مشاكل التعليم، حيث ورد في التقرير: ((تحويل التعليم والسير به الى التعريب))⁽²⁾.

وحاول الاتحاد تدعيم علاقاته مع المنظمات العمالية العربية وذلك من خلال مشاركته في (المؤتمر الاجتماعي للشرق الاوسط) لتأكيد الارتباط الكامل بالاقطار العربية من الناحية الثقافية والاجتماعية⁽³⁾. وحرص النقابيون التونسيون على حث الجامعة العالمية للنقابات الحرة بعد الانضمام اليها في عام 1951 على الاهتمام بالقضايا العربية، لكن هذه الجهود لم تتم بسبب الصعوبات في الخلاف في اختيار المستوى العالمي، اذ اختارت بعض النقابات العربية المشرقية الانضمام للجامعة النقابية العالمية (F.S.M) التي كان يسيطر عليها الشيوعيون، ولضعف النقابات المشرقية وعجزها عن تجاوز الخلافات بين الانظمة

(1) عبد السلام بن حميدة، النقابات والوعي القومي مثال: تونس، مقالة من كتاب تطور الوعي القومي في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1986)، ص 258-259.

(2) بن حميدة، مصدر سابق، ص 259.

(3) محمد الميلي، الجزائر والمسألة الثقافية التناقضات والجذور، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 45، السنة السابعة، (بيروت، 1982)، ص 68.

السياسية القائمة بعد الاستقلال ضعف الامل في الوصول الى توحيد كل الجهود في مستقبل قريب⁽¹⁾.

سادساً: العمل من أجل الديمقراطية:

أسهمت الحركة النقابية العمالية في توطيد التضامن بين شعب تونس وحركات التحرر والسلم والديموقراطية والاشتراكية. وعلى الصعيد الوطني اندمجت الحركة النقابية العمالية مع حركات شعبها الثورية وشغلت مراكز مهمة في الجبهات الوطنية وادت دوراً خالداً في معركة الحرية، وليس من قبيل الصدفة ان تنطلق الاوساط المعادية لحركة الشعب والطبقة العاملة بالتهجم فضلاً عن النشاط المحموم ضد الحركة النقابية والدعوة الى ابعاد النقابات عن السياسة⁽²⁾، وقد اكد ذلك فرحات حشاد في المؤتمر الرابع للاتحاد في اذار عام 1951.

ان الطبقة العاملة التونسية منذ بداية تكوينها قد أدت ولا تزال تؤدي دوراً بارزاً في مضمار الحركة الوطنية والديموقراطية، وقد جذب فكرها الثوري والاشتراكي كل

(1) بن حميدة، مصدر سابق، ص 260.

(2) ان المقصود من كل ذلك هو عزل الحركة النقابية عن الحركة الوطنية والثورية وفقدان الاخيرة فصيلة مهمة من فصائلها ليسهل بالتالي الانقضاء عليها وضربها وقد حققت هذه المكيدة بعض النجاح وخاصة في عام 1952 للمزيد انظر: علي الدين هلال وآخرين، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1998)، ص 324.

الاتجاهات والحركات الثورية الهادفة بحق الى التحرر القومي⁽¹⁾. ان الدفاع عن مصالح العمال اليومية الملحة والجهورية يتطلب وجود مؤسسات نقابية في مستوى مهامها قادرة على تعبئة طاقات العمال الزاخرة واستثمار كفاءاتهم وتوجيهها في المجرى المفضي- الى تطوير الحياة النقابية وتعزيز حركتها الثورية، ولا ريب ان المنظمات النقابية المطلوب تطويرها الا تعيش بمعزل عن الحياة السياسية العامة، وانما هي تتفاعل معها دائماً وتؤثر فيها بصورة مباشرة، وتسهم في تحقيق تضامن قواها الثورية وتوطيد وحدة كفاحها، كما ان الاخيرة تؤثر هي الاخرى ايضاً بصورة ايجابية في حياة الحركة النقابية ومنظماتها القائمة⁽²⁾. وكان

(1) فليس من مصلحة الطبقة العاملة، ولا من مصلحة الشعب وجود أية ثغرة يتسرب منها غمط من التفكير الرجعي او الاصلاحى او اختزال افاق فكرها الرحيب الى درجة تصورها قوة ثانوية منفصلة وغير فاعلة متأثرة وغير متأثرة للمزيد انظر: رزاق ابراهيم حسن، النقابات العمالية، دار الرشيد، = (بفداد، 1979)، ص 203-204؛ خالد الناصر، "ازمة الديمقراطية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 55، السنة السادسة، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1983)، ص 87.

(2) في منظمة العمل الدولية نصت المادة 23 من ميثاق عصبة الامم على وجوب تأسيس منظمة مستقلة للعمل الدولية تهدف الى تهيئة الظروف البشرية العادلة للعمال الرجال والنساء والاطفال في جميع الاقطار. وهذه المنظمة وهي الجزء المتمم لعصبة الامم على الرغم من استقلالها الذاتي، وضعت التوصيات الخاصة بتحسين ظروف العمل في جميع انحاء العالم وسنت تشريعات تقديمية للعمال وشجعت البحث العلمي حول مشاكل العمال. وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة رفضت الانضمام الى عصبة الامم الا انها اشتركت في منظمة العمل الدولية في 1935. للمزيد انظر: فيكتور فيثر، جوهر الحركة النقابية، نقلت الى العربية في المكتب التجاري، (بيروت، بلا)، ص 19؛ لويس شانيدر،

مذهب الحكومة الفرنسية ان تنشر المبادئ الانسانية التي ورثتها عن الثورة الفرنسية بشأن حقوق الانسان، فأعلنت الاخاء والمساواة بين الجميع، لكنها حرصت على أن تحتفظ بالمبدأ الثالث مبدأ الحرية السياسية للمواطنين الفرنسيين من دون غيرهم. وليس في برنامج السياسة الفرنسية الاستعمارية، مكان ملحوظ لتهيئة التونسيين لحكم انفسهم وتقرير مصيرهم⁽¹⁾. لذلك كانت الحكومة الفرنسية تتعثر وترتبك وتخطئ وتمعن في الخطأ كلما ثار التونسيون على الحكم الفرنسي. مطالبين بالاستقلال، فكانت تقابل تلك الحركات بالقسوة والعنف، ذلك لانها تعتقد انها مبعوثة المدنية والثقافة الاوربية، وانها خلاف دول اوربا تؤمن بمبدأ المساواة والاخاء وتطبقها من دون تمييز بين مختلف الاجناس والالوان والعقائد⁽²⁾، وفي سبيل تطوير الحركة النقابية ورفع مستواها يتطلب الامر تعاوناً جاداً بين كل العاملين في الحركة العمالية وكافة المخلصين في هذا القطاع الشعبي المهم ولاجل ان يكون هذا التعاون مثمراً يجب ان يركز على اسس قوية، ويضع نصب العين الهدف الجليل وهو خدمة قضية العمال، ان من اهم حاجات تطوير الحركة النقابية وتقدم منظماتها هو العمل على تحقيق الانتصار للديموقراطية النقابية والالتزام بالمبادئ النقابية العامة والاخذ بها قولاً وعملاً في مجالات النشاط جميعها.

العالم في القرن العشرين، ترجمة سعيد عبود السامرائي، مراجعة وتقديم عطا بكري، منشورات دار مكتبة الحياة، (بيروت، د.ت). ص 59.

(1) رفعت، مصدر سابق، ص 576.

(2) وهذه في الحقيقة مغالطة كبرى اذ كانت تقابل اي حركة وطنية بقوة وعنف وتمارس ضدها شتى انواع القمع كما في احداث 1952 .

الفصل الرابع

نشاطات الاتحاد العام التونسي للشغل
(1946 - 1956)

أولاً: نشاطات الاتحاد في المغرب العربي (1946 - 1956)

ثانياً: نشاطات الاتحاد العربية (1946 - 1956)

ثالثاً: نشاطات الاتحاد العالمية (1946 - 1956)

الفصل الرابع

نشاطات الاتحاد العام التونسي للشغل

(1946-1956)

آمن فرحات حشاد بضرورة اقامة علاقات اخوية مع جميع الاقطار المغاربية والعربية والدولية، لنشر النقابات في جميع هذه الاقطار وجعل العمال موحدين تحت راية نقاباتهم.

أولاً: نشاطات الاتحاد في المغرب العربي (1946 - 1956):

آمن فرحات حشاد رئيس الاتحاد العام التونسي للشغل منذ البداية بوحدة الحركة النقابية في المغرب العربي، وادى دوراً ريادياً على راس اتحاده بين اعوام 1946- 1952⁽¹⁾، ففي العشرين من كانون اول 1946 قام حشاد بالقاء محاضرة في مقر جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين في باريس وضح خلالها طموحات الاتحاد ورغبته في توحيد الحركة النقابية في المغرب العربي حيث قال : ((ان هذا المشروع عزيز علينا طالما حلمنا به ان حظ بلدان شمال افريقيا الثلاثة وثيق الارتباط وقضيتها واحدة على وجه الاطلاق وعلى هذا يجب احكام عقد الرباط الاخوي المتين الذي يربط بين الطبقة العمالية في الاقطار الثلاثة في نطاق جامعة نقابية شمال افريقية ، وهكذا يمكننا تنظيم جامعة نقابية شمال افريقية قادرة على الدفاع بصفة ناجعة عن مصالح الطبقة العمالية في الاقطار الثلاثة ذات المصير المشترك))⁽²⁾.

(1) المختار ، مصدر سابق، ص88.

(2) بن حميدة، مصدر سابق، ص48.

أكد حشاد هذه الحقيقة في كانون الثاني عام 1947 بقوله: ((ان انجاز تكوين الرابطة النقابية لافريقيا الشمالية اصبحت مطمح كل عامل من عملة الاقطار الثلاثة الذين يشعرون بوجود تكتلهم للقيام بواجباتهم نحو اوطانهم التي تشملها مصلحة واحدة ومستقبل واحد))⁽¹⁾.

ناضل حشاد في سبيل تحقيق وحدة الاقطار المغربية من خلال تحقيق الوحدة بين نقاباتها⁽²⁾، وعلى هذا الاساس اكد الاتحاد العام التونسي للشغل ضرورة التضامن بين الاقطار المغربية، ففي اذار عام 1947 وجه الكاتب العام للاتحاد نداء الى العمال المغاربة جاء فيه: ((ان حظ شغالي افريقيا الشمالية مشترك هم يشكون من نفس الالام ويقاومون نفس الاعداء ولذلك لن يتسنى لهم النجاح الا بتحقيق وحدتهم واشتراكهم في بذل ما لديهم من القوى واخلاصهم في سبيل انتصار قضيتهم المشتركة. ولذا فان الاتحاد العام التونسي للشغل، اول منظمة نقابية مستقلة في أفريقيا الشمالية، يوجه نداءه الى كافة الشغالين الشمال افريقيين، مهما كانت وضعيتهم، لينظموا داخل نقابات مستقلة بجميع أنحاء الجزائر والمغرب -عمال الصناعة والتجارة والفلاحة وأعوان المصالح العامة وموظفي الادارات والبلديات، وهذه النقابات تتكون منها اتحادات جبهوية ومركزية حتى يسرع اليوم الذي تتأسس فيه من الاتحادات الجزائرية والمغربية والتونسية الجامعة النقابية الشمال

(1) مالكي، مصدر سابق، ص366.

(2) محمد عابد الجابري، "تطور فكرة المغرب العربي وقائع وافاق"، مجلة دراسات عربية، العدد 7، السنة التاسعة عشرة، (بيروت، 1983، ص 89.

أفريقية أثناء مؤتمر تاريخي وتأخذ بيدها حظوظ شغالي أقطارنا الثلاثة (الجزائر - المغرب - تونس) وهكذا تدل الطبقة الشغيلة الشمال أفريقية شعوبنا على طريق الوحدة⁽¹⁾

وقد كشف هذا النداء والمحاضرة التي القاها حشاد عن الابعاد المغربية لعمل الاتحاد العام التونسي للشغل ومسيرته ومن خلال رئيسه، فرحات حشاد وإيمانه المطلق بالحتمية التاريخية لارساء العمل النقابي المغربي بفضل اتصالاته المباشرة مع القيادات المحلية ومحاضراته وخطبه وافكاره⁽²⁾. وقد صرح حشاد في محاضرة القاها في مقر طلبة شمال افريقيا في اذار 1947، مخاطباً الطلبة بقوله: ((ان مصير عمال شمال افريقيا واحد انهم يعانون من المصاعب نفسها ويناضلون ضد الخصوم أنفسهم ولا يستطيعون النجاح الا ببناء وحدتهم ... ينادي كل عمال شمال افريقيا من كل الفئات ، لينظموا في نقابة مستقلة، في كل المدن والمراكز في الجزائر والمغرب ... نفس هذه النقابات يجب عليها ان تتجمع في الاتحادات الجزائرية والمغربية والتونسية وذلك في مؤتمر تاريخي، ويكون بإمكانها ان تتحكم في مصير عمال شعوبها الثلاثة... ستعرف الطبقة العمالية الشمال افريقية كيف تقود شعوبها نحو الوحدة))⁽³⁾.

كان لذلك التوجيه اثره الواضح في العمال المغاربة وادى ذلك الى تضامن عمال المغرب مع العمال التونسيين في أثناء الاضراب الدامي يوم الرابع من اب 1947، الذي حدث بسبب الصدامات التي وقعت بين العمال التونسيين والقوات الفرنسية في

(1) بن حميدة، مصدر سابق، ص 249-250.

(2) كفاح كاظم الخزعلي، "الاتجاهات الوجدانية المعاصرة"، مجلة المؤرخ العربي، اتحاد المؤرخين العرب، العدد 40، السنة 14، (بغداد، 1989) ص 78-83.

(3) المختار، مصدر سابق، ص 88-89.

صفاقس.وقد عبر عمال المغرب عن ذلك في برقية رفعت الى الاتحاد العام التونسي- للشغل معلنين احتجاجهم الشديد ضد تدخل القوات العسكرية الفرنسية لافشال ذلك الاضراب⁽¹⁾. ونتيجة لذلك ازدادت ثقة العمال المغربية باتحادهم (اتحاد العمال المغربي) اكثر فأكثر وطالبوا عن طريقه برفع اجورهم محذرين من اعلان اضرابهم العام في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم واعادة تضامنهم مع العمال التونسيين⁽²⁾.

حيا الاتحاد العام التونسي للشغل هذه الوقفة الشجاعة من العمال المغربية واتحادهم العام في المؤتمر الثاني في العشرين من كانون الاول 1947، وعبر من خلاله على ضرورة وحدتهم وتضامنهم بتوثيق الصلات بين الحركات النقابية المغربية⁽³⁾، لذا فان الاتحاد العام التونسي للشغل هو اول منظمة نقابية عمالية مستقلة يوجه نداءه الى العمال في المغرب العربي ويدعوهم للانضمام داخل نقابات مستقلة في الجزائر والمغرب سواء كانوا عمال صناعة أم فلاحه (زراعة) أم تجارة أم موظفين في البلديات أم الادارات المحلية، لتكوين نقابات او اتحادات مركزية حتى تتأسس (جامعة نقابية شمال افريقية) وتأخذ بيد عمال اقطارها الشقيقة الثلاثة، وهكذا تدل الطبقة العاملة في المغرب العربي شعوبها على طريق الوحدة⁽⁴⁾.

(1) المصدر نفسه، ص 89-90؛ العطار، مصدر سابق، ص 133.

(2) بويحيى، مصدر سابق، ص 17.

(3) محمد عابد الجابري وآخرون، وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1987)، ص 233.

(4) ابن حميدة، مصدر سابق، ص 48.

بدأ حشاد يعمل بجد وتфан من اجل وضع دعوته في توحيد الحركة العمالية في المغرب العربي موضع التطبيق⁽¹⁾، موظفاً افكار الاتحاد العام التونسي للشغل وجهوده لخدمة القضية الوطنية ذات الافق المغربي اذ كان التداخل واضحاً بين العمل الوطني والعمل المغربي في فكر الاتحاد التونسي- وسلوكه⁽²⁾. حيث واصل الاتحاد دعواته التوحيدية كما عبر المؤتمر الثاني، الذي اكد أهمية التضامن المغربي عند قادة الاتحاد كما ارسل تحياته الاخوية الى ((الطبقة العاملة الشمال افريقية)) ودعاهم الى التضامن مع الشعب في كفاحه ضد الاحتلال وسياسة الإقامة العامة الفرنسية⁽³⁾.

واكد المؤتمر الثالث في نيسان 1949 ضرورة تنسيق الاعمال النقابية في المغرب العربي وذلك ضمن برنامج عمل محدد واقامة مؤتمر نقابي للمغرب العربي لتكوين ((جبهة عمال شمال افريقية))⁽⁴⁾، وطالب الاتحاد بتأميم المؤسسات الكبرى ذات المصلحة العامة، ورفع المستوى الثقافي والاجتماعي للشعب عن طريق التعليم الالزامي، وقد اكد الاتحاد وقياداته ان هذه المطالبات لن تتحقق الا بالكفاح الوطني لتحقيق الاستقلال الوطني حتى تتحرر

(1) عبد السلام ابراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1993)، ص 64.

(2) وليم سارة، الاستعمار الفرنسي يضطهد الحركة النقابية في الجزائر، ترجمة وليم سارة، مقدمة عمر السباعي الاتحاد العالمي للنقابات ، توزيع دار الفكر، (ب. د ، ب.م)، ص 35؛ داهش، اتجاهات العمل الوجدوي، ص 48.

(3) داهش، المصدر نفسه، ص 49. و ابن حميدة، مصدر سابق، ص 48.

(4) المختار، مصدر سابق، ص 90؛ ابن حميدة، المصدر نفسه، ص 49.

البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً⁽¹⁾، كان هدف الاتحاد العام التونسي للشغل خلق ارضية للقاء النقابيين التونسيين والجزائريين والمغاربة في سبيل خوض نضال مشترك عن طريق وحدة العمل بين الاقطار الثلاثة وذلك بالدفاع عن مصالح الطبقة العاملة فيها وتوحيد صفوفها لمواجهة الاحتلال⁽²⁾. وهي محاولة لتفكيك المنظمات النقابية الفرنسية وازالتها من اقطار المغرب العربي عن طريق مساعدة العمال الوطنيين الجزائريين والمغاربة على تكوين منظمات مستقلة عن الفرنسيين⁽³⁾، حيث اكد المؤتمرون بالقول: ((ان نجاح حركتنا لا يمكن ان تنتهي الا متى ما حصلت الطبقة العاملة الشقيقة على حقوقها وان هذه الحقائق تجعلنا نهتم بكل ما يلاقيه اخواننا العمال في المغرب والجزائر من عراقيل ومظالم فضلاً عما تربطنا وياهم من علاقات اخوية وتضامن في العمل والكفاح الذي نريد بفضله التحرر من جميع انواع العبودية ومن الاستبداد والاستعمار))⁽⁴⁾. وهذا ما حصل حيث وجه المجلس القومي للاتحاد في الخامس عشر من كانون الاول/1950، رسالة الى الجامعة العالمية للنقابات يرفض فيها مشروعهم (وهو الانضمام الى الجامعة النقابية الفرنسية C.G.T) واستبشر- بقيام العمال المغاربة بالتظاهر في باريس منفصلين عن العمال الفرنسيين وتكوينهم لجنة نقابية خاصة بهم⁽⁵⁾. واكد المؤتمرون العمل من اجل توحيد العمل النقابي، وهو اهم هدف من اهداف الاتحاد العام التونسي- للشغل.

(1) التميمي، مصدر سابق، ص45.

(2) المختار، مصدر سابق، ص90.

(3) هي محاولة الاتحاد تطبيق تجربته على دول المغرب العربي التي بدأت على يد القابسي مروراً بحشاد.

(4) بو يحيى، مصدر سابق، ص18.

(5) ابن حميدة، مصدر سابق، ص49.

ولم يحل عام 1951 حتى غدا البعد المغربي في فكر الاتحاد العام التونسي للشغل وعمله واضحاً وبلغ أوجه، حيث وقع اضراب عام احتجاجاً على القمع الفرنسي في المغرب الأقصى فأكد الاتحاد العام التونسي للشغل هذا الاتجاه التوحيدي على لسان زعيمه حشاد في المؤتمر الرابع اذ قال : ((ان الوحدة المغربية شيء واقعي وعميق لاجغرافي فقط وانما وحدة في المصاب الذي سلطه الاستعمار على اقطارنا المغلوبة على امرها، ووحدة الكفاح المجيد في سبيل الحرية والعدل في العمل الذي سيفضي- في نهاية الامر بفضل جهاد الشعوب المغربية وتضحياتها الى الفوز بحياة العزة والكرامة))⁽¹⁾.

يلاحظ في غالب خطابات الزعيم النقابي حشاد اشارة واضحة الى ضرورة توحيد الطبقة العمالية، ثم ضرورة تكوين جامعة نقابية من اقطار المغرب العربي (تونس-الجزائر-المغرب) حتى تتوحد كلمة العمال في سبيل رفع مستواهم الاجتماعي ولغرض طرد الاستعمار الفرنسي من البلدان الثلاثة، حيث يذكر الهرماسي ((ان حظ بلدان افريقيا الشمالية الثلاثة مشترك ووثيق الارتباط وقضيتها واحدة على وجه الاطلاق وعلى هذا يجب احكام الرباط الاخوي المتين الذي يربط الطبقة العاملة في الاقطار الثلاثة في نطاق جامعة نقابية شمال افريقية. اعداد مستقبل افضل لمساهمتها مساهمة ناجحة في اقامة نظام اجتماعي يحقق حاجيات الطبقة الكادحة في افريقيا الشمالية))⁽²⁾.

ولم تكن السلطات الفرنسية في الحقيقة غائبة عن كل تلك الاحداث ولم تكن راضية، لان حشاداً بدأ يسحب البساط من تحتها تدريجياً ليس من تونس فحسب بل من المغرب

(1) المختار، مصدر سابق، ص91.

(2) محمد صالح الهرماسي، تونس والحركة العمالية في نظام التبعية والحزب الواحد(1956-1986)، دار الغراي، بيروت، (1995)، ص194.

العربي ككل، اذ اعتمد حشاد في نضاله الوطني على طبقة العمال وهي الطبقة الغالبة في البلاد، وبفضله اصبح التيار الوطني المعادي للاستعمار الفرنسي في اوجه، بعد موجة القمع الذي لاقتته الحركة النقابية المغربية بالتسريح التعسفي والاعتقالات المتواصلة للقادة النقابيين بين الحين والآخر فقد استطاعت الحركة النقابية المغربية ان تثبت وجودها وان تستقطب العمال من داخل المنطقة وخارجها وان توحد نضالها لتصبح قوة اجتماعية مؤثرة لا يمكن تجاهل دورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي اذ شعر الاستعمار وعملاءه في الداخل بخطورة نشاط الحركة النقابية المغربية، بقيادة حشاد فدبروا اغتياله في الخامس من كانون الاول 1952⁽¹⁾.

كان صدى الاغتيال عنيفاً على صعيد المغاربة، ففي الدار البيضاء وجميع المدن المغربية اعلن الاضراب العام احتجاجاً على اغتيال الزعيم النقابي الذي اعتبر ضربة موجة لوحدة الحركة النقابية في المغرب العربي. فقد قرر الاتحاد العام للنقابات المغربية باتفاق مع حزب الاستقلال المغربي اعلان الاضراب لمدة يوم واحد على فرحات حشاد⁽²⁾، الزعيم النقابي التونسي واستنكار حادث اغتياله واصدر الاتحاد نداء ند فيه بهذا العمل ودعا الى اعلان الحداد والاضراب يوم الثامن من كانون الثاني/ 1952⁽³⁾. ففي الدار

(1) التميمي، مصدر سابق، ص50؛ المختار، مصدر سابق، ص92.
(2) كفاح كاظم عكال الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب العربي 1944-1956، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية الاداب (البصرة، 1983) ص179-181.
(3) اتحاد المغرب العربي، المهرجان الشعبي لاهياء الذكرى الذهبية لاحداث 1952 بالدار البيضاء للتضامن مع الشعب التونسي- اثر اغتيال فرحات حشاد ، كلمة السيد الحبيب بو لعراس امين اتحاد المغرب العربي، www. Maghrebarabe. org (الرباط، 2002)؛ الخزعلي، مصدر سابق، ص179.

البيضاء اضرب عمال السكك ووقعت صدامات بينهم وبين الشرطة، مما أودى بحياة 500 شهيد وجرح المئات، ازاء هذا الموقف قررت الجماهير العمالية عقد تجمع لمواجهة الموقف فاعتقل على اثرها ثلاثة من القادة النقابيين وهم الطيب بو عزة ومحمد التيباري وبلعيد بن عبد الله وقد عقد التجمع في المركز العام للنقابات، وضم الاف العمال والقيت فيه الخطب لكن السلطات الفرنسية حاصرت التجمع واعتقلت النقابيين، وعلى اثرها حل حزب الاستقلال واقتلت بعض الصحف⁽¹⁾.

بينت الاضرابات التي وقعت في المغرب تأكيد الروح الوجودية الراسخة في نفوس المغاربة ووحدة الكفاح والمصير في كلمة لمصطفى الكثيري المندوب السامي لقدماء المقاومين واعضاء جيش التحرير في التاسع من كانون الاول 2004، بمناسبة مرور 52 سنة على اغتيال فرحات حشاد اذ قال : ((لم تكن مجرد اداة لجريمة اليد الحمراء او موقف لطبقة العمال والمناضلين الوطنيين وانما كانت برهاناً على مايكنه المغاربة لاخوانهم بسائر الاقطار المغربية من مشاعر الاخوة المتبادلة))⁽²⁾، وكان الاتحاد العام التونسي للشغل في كل

(1) مثل صحيفة العلم والراي العام والمغرب والاستقلال ورسالة المغرب انظر: الخزعلي ، المصدر نفسه، ص180.
(2) مصطفى الكثيري، احداث 1952 بالدار البيضاء ملحمة تاريخية تأكد تشبث المغاربة بوحدة المغرب العربي الكبير ،
www.Arabe.menara. com.

مؤتمر وفي كل مناسبة يؤكد ضرورة النضال من اجل تخليص الوحدة في المغرب العربي من كل المعوقات التي تصادفها والتي من شأنها ان تؤخر هذا الهدف المنشود⁽¹⁾.

وفي الجزائر حدثت اضرابات مشابهة ففي التاسع من كانون الاول 1952 اعلنت الاضرابات في العاصمة الجزائرية وهران ونظمت مظاهرات احتجاجية على اغتيال حشاد، وعقدت الاجتماعات العامة في اغلبية المدن الجزائرية⁽²⁾، وعلى الرغم من وفاة الزعيم النقابي الا ان قادة الاتحاد لم يتخلوا عن واجباتهم ومبادئهم اذ حرصوا على تدعيم العلاقات مع نقابات المغرب العربي، خاصة في اطار الجامعة العالمية للنقابات الحرة، ففي اوائل 1953 حصلوا على منحة من هذه المنظمة ساعدتهم في اعداد دروس باللغة العربية حول تنظيم النقابات وادارتها، وحضر هذه الدروس 23 نقابياً تونسياً و 10 من ليبيا⁽³⁾، وقد

(1) ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية المشاكل والآثار السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1991) ص 76؛ البيان الختامي للاتحاد العام التونسي- للشغل في 22-23/جانفي/2004، www.agtt.org.

(2) كفاح عباس رمضان، وحدة المغرب العربي الفكرة والتطبيق 1958-1995، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب قسم التاريخ، جامعة الموصل، (الموصل 2002)، ص 20؛ روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نيقولا زيادة مراجعة انيس فريجة، دار الثقافة للنشر- والتوزيع، (بيروت 1980)، ص 362؛ اسماء العريف، وحدة المغرب العربي دروس في التاريخ، مجلة المنار، العدد 19، السنة الثانية، (باريس 1986)، ص 140-145.

(3) محمد البشوش، "الوعي القومي في الاوساط الجامعية في المغرب العربي مثال تونس"، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب 8، في مجموعة بحوث نشرت في كتاب تطور الوعي القومي = في المغرب العربي مصطفى الفيلالي ومجموعة مؤلفين، (بيروت، 1986)، ص 306؛ ممدوح حقي، ليبيا العربية كأنك تعيش فيها، دار النشر- للجامعيين، (ليبيا، 1962)، ص 149.

تقدم الاتحاد بشكوى الى المجلس الاقتصادي في المؤتمر الثالث للجامعة العالمية للنقابات الحرة بسبب التعدي على الحريات النقابية في تونس والمغرب الأقصى⁽¹⁾.

وفي المؤتمر الخامس للاتحاد العام التونسي للشغل الذي عقد في تموز 1954، وبعد تعيين احمد بن صالح بدل الشهيد حشاد اميناً عاماً للاتحاد، أخذ العمل الاتحادي يأخذ طابع الشدة والصلابة، فأكد ضرورة توحيد الصفوف اذ قال: ((سنعمل على انشاء نقابات حرة بالشمال الافريقي لمقاومة الاستعمار البغيض)).⁽²⁾ فكان ذلك حافزاً لانشاء نقابة حرة في المغرب مستقلة عن الاتحاد العام لنقابات العمال الفرنسية في المغرب واصبح العمال المغاربة باسم (الاتحاد المغربي للشغل) الذي أسس عام 1955⁽³⁾، وكان الاتحاد العام

(1) وثيقة المؤتمر الدولي الثالث للجامعة الدولية للنقابات الحرة،

C.E.S.L- TEOISIEMC CONGRES MONDIAL RESOLUTION SUR LA LUTTS CONTER LOPERESSION COLONIALE ET LA TUNISI

الجمهورية التونسية، الوزارة الاولى، وثائق اساسية، الارشيف الوطني، www.archives.net.tn/Ar.

(2) المختار، مصدر سابق، ص93.

(3) سمير امين، المغرب العربي الحديث، ترجمة ق.داغر، دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية في الجزائر، (بيروت، 1981)، ص254.

التونسي للشغل اول المهنيين للنقابيين الوطنيين في المغرب كما وقدم دعمه لهم خاصة بعد الاستقلال
(1) 1956 .

وبانعقاد المؤتمر السادس للاتحاد العام التونسي للشغل في العشرين من اذار/1956 فقد أكد
أهم مبادئه في الوحدة لانباء المغرب العربي، وكانت تعطي منصة المؤتمر باعلام (الجزائر -المغرب-
تونس-ليبيا)، وجاءت في التقارير المقدمة للمؤتمر حول قضية تحرير الجزائر ما نصه ((كفاح الجزائر
كفاحنا القومي وانتم على علم بموقف الشعب التونسي بأسره والاتحاد من ضمنه ازاء كفاح الجزائر
الباسلة فالتأكيد مطلق في جميع الميادين في الداخل والخارج)) (2).

كما أسهم الاتحاد التونسي لدى الجامعة العالمية للنقابات الحرة لمساعدة الاتحاد العام للعمال
الجزائريين على الموافقة لقبول انتسابه اليها بوصفه أحد الاعضاء بل أسهم الاتحاد التونسي- على
مساعدة الثوار الجزائريين بالسلاح وكان على رأسهم احمد التليلي قام التليلي بنقل السلاح في شاحنات
الحرس الوطني التونسي لمساعدة الثوار في الجزائر (3).

ان ارتباط الاتحاد المغربي للشغل بالنقابات التونسية والجزائرية كان له الاثر الكبير في ضرورة
ارساء قواعد للنضال المشترك في اقطار المغرب العربي اذ عارض الاتحاد المغربي للشغل انزال الاسلحة
والاعتدال الحربيين للسلطات الفرنسية في المغرب خلال سنة 1956،

(1) بيان الاتحاد العام التونسي- للشغل ، الذي اكد وحدة عمل المغاربة ، المؤتمر الرابع للاتحاد ، www.agtt.org ،
(تونس،2004).

(2) ابن حميدة ، مصدر سابق، ص52.

(3) بويحيى ، مصدر سابق، ص20-22.

وكان ذلك البداية لوضع الخطط الكفيلة بإنشاء اتحاد مشترك لعمال المغرب العربي⁽¹⁾، وعلى الرغم من تلك الدعوات والمواقف المغربية لتحقيق وحدة القوى العاملة في اقطار المغرب العربي وإنشاء جامعة موحدة لهم، والدعوة لوحدة المغرب العربي، فإن ذلك لم يتحقق، وجاءت المرحلة الاستقلالية بعد عام 1956 لتكشف عن أبعاد أخرى⁽²⁾.

ثانياً: نشاطات الاتحاد العربية (1946-1956):

نشأت بين الاتحاد العام التونسي- للشغل علاقات قوية مع الاشقاء في العديد من الاقطار العربية، فكانت هناك علاقات قوية بين عمال القطرين التونسي- والمصري نتيجة للرابط الديني والقومي والوطني الذي تناول النضال من اجل الاستقلال ورفع المستوى الاجتماعي للعمال، وقد توطدت هذه الاواصر وتأصلت بعد المؤتمر التأسيسي للجامعة النقابية العالمية في باريس في الخامس والعشرون من ايلول 1945 الذي اشترك فيه ممثلون عن النقابات المصرية والتونسية⁽³⁾، وجرى خلال هذا المؤتمر اتصالات ولقاءات لتنسيق العمل والمواقف وسبل تطويرها⁽⁴⁾، وفي منتصف تموز من عام 1946 دعت اللجنة الوطنية

(1) المختار، مصدر سابق، ص 95.

(2) نازلي معوض واحمد يوسف، ندوة المغرب العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 107، (بيروت، 1988)، ص 136.

(3) سالم بو يحيى، العلاقات بين عمال تونس ومصر 1945-1958، المجلة التاريخية المغربية، السنة 16، العدد 53-54، طبع الشركة التونسية لفنون الرسم، (تونس، 1989)، ص 7.

(4) لقد كان الحاضرون من القطر التونسي والمصري وهم اليساريون ، فقد حضر عن القطر التونسي- (منظمة الاتحاد الاقليمي) التي كانت تحت سيطرة الشيوعيين ، اما الحاضرون عن القطر المصري فهما

للطلبة والعمال التونسيين الى تنظيم اضراب عام معاد لبريطانيا بمناسبة مرور 64 عاماً على احتلالها لمصر، فأولت ((منظمة الاتحاد الاقليمي)) اهتماماً كبيراً لما كان يحدث في مصر وما تعرضت له الطبقة العاملة من اضطهاد وقمع، وعبرت عن تضامنها مع العمال المصريين، في المقابل فقد شجب العمال المصريون اعمال القمع التي ارتكبتها الاستعمار الفرنسي في حزيران 1946 في صفاقس وزراملين بحق العمال التونسيين⁽¹⁾.

أبدى الاتحاد العام التونسي للشغل ومنذ وقت مبكر من تأسيسه اهتماماً متزايداً بالحركة النقابية المصرية اذ اهتم (مركز البحوث الاقتصادية والنقابية) الذي أنشأه الاتحاد العام التونسي- للشغل في نهاية عام 1946، في جميع المدن الكبرى بالقطر التونسي، وكان ينظم محاضرات نقابية تتناول موضوعات مختلفة، اهتم هذا المركز بالبحث في تاريخ الحركة النقابية المصرية. كما أن تلك العلاقات تطورت بارتباط مواقف عمال القطرين تجاه بعضهم بالجانب القومي والوطني، الذي يتجاوز حدود الطبقات العامة في القطرين الى علاقات بين شعبين شقيقين يمان بأزمات يستدعي واجب كل منهما الوقوف بجانب شقيقه لمساعدته على تخطيها⁽²⁾

تطورت تلك العلاقات عام 1947 بوقوف الشعب المصري الى جانب شقيقه التونسي- لتخليصه من ازمة المجاعة التي حلت به، اذ أرسل الشعب المصري باخرة محملة

اليساريان محمد يوسف المدرك وداؤود نحوم، اللذان كان لهما رأي يساري من الاتحاد العام التونسي- للشغل حيث كانوا معارضين قيام اتحاد خاص بالعمال التونسيين مستقلين عن (C.G.T) في وقت كانوا ساعين لتوحيد الحركة النقابية العالمية ، ليكون أكثر فاعلية في نظرهم، المصدر نفسه، ص8.

(1) المصدر نفسه، ص9.

(2) بويحي، العلاقات بين عمال تونس ومصر، ص10.

بالقمح لكن السلطات الفرنسية منعت الباخرة من انزال حمولتها بل أجبرتها على العودة لمصر، الا ان هذه الحادثة كانت دليلاً على ترابط الشعبين الشقيقين ودعمًا قوياً لنضالهما من اجل اخراج المحتل، فكان هذا الشعور الاخوي متبادلاً فمثلاً ساند المصريون أشقاءهم التونسيين، ساند التونسيون اخوانهم المصريين اثر ظهور وباء الكوليرا حيث بادرت الجامعة الوطنية للصحة التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل للذهاب الى مصر والمشاركة في مقاومة الوباء، وقد اشار الاتحاد العام التونسي للشغل الى هذه القضية في مؤتمره الثاني الذي عقد عام 1947⁽¹⁾.

ساند الاتحاد وزعيمه حشاد الشعب المصري ومنذ عام 1948-1949 في نضاله ضد الانكليز الى جانب مساعدة الاتحاد بقبول النقابة المصرية في الجامعة النقابية العالمية مما اعطى لتلك العلاقات دعماً قوياً مع تصاعد اعمال القمع التي مارستها السلطات المصرية المتعاونة مع البريطانيين بهدف القضاء على قاداتها ولم تسمح لممثلي النقابة المصرية (الجامعة النقابية العالمية) في المشاركة في اعمال مؤتمرها الثاني في ميلانو في العاشر من تموز/1949 مما اثار ذلك عاطفة العمال التونسيين فقد اشار حشاد اليها في خطابه : ((ان اخواننا في مصر يعانون للأسف من عسف هذه السياسة المعادية للطبقة العاملة، ويجب علينا ان نحیی شجاعتهم وصلابتهم في النضال الذي يخوضونه بالرغم من المناورات الرجعية التي تصدر عن عقلية متخلفة الى الابد))⁽²⁾. وقد اشار حشاد الى وجوب مساعدة العمال العرب وتنظيم

(1) بو يحيى ، مصدر سابق، ص11.

(2) رؤوف عباس حامد، "حركة التأليف في مجال العمل والعمال من واقع القائمة البيليوجرافية للدراسات العمالية"، مجلة الكتاب العربي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، العدد 40، (القاهرة، 1968)، ص65؛ المصدر نفسه، ص14.

نقاباتهم وحرية تمتعهم بحق الاضراب وادان الحكومة المصرية مما يعانيه العمال المصريون من اضطهاد وقمع السلطة. وحين نظمت منظمة الامم المتحدة مؤتمرها الاجتماعي في القاهرة في تشرين الثاني 1950، رحب به الاتحاد وزعيمه حشاد وأكد حضوره وطرح المشاكل وايجاد الحلول المناسبة لها، لكن السلطات الفرنسية منعت حشاداً من السفر وضيقت الفرصة للحيلولة دون استمرار العلاقات المصرية التونسية، وحتى ان انسحاب الاتحاد العام التونسي- للشغل من الجامعة النقابية العالمية وانضمامه الى الجامعة العالمية للنقابات الحرة، لم تمنعه من الاهتمام بما كان يجري على الساحة المصرية ولم يتخل عن موقفه المؤيد والمساند للطبقة العاملة المصرية حتى أن حشاداً طلب من الجامعة العالمية للنقابات الحرة ان تتدخل عام 1951 من اجل مساندة الشعب المصري ومساعدته في نضاله ضد الاحتلال البريطاني وحل النزاع المصري البريطاني حول مسألة قناة السويس والسودان⁽¹⁾ وقام قادة الاتحاد العام التونسي- للشغل بزيارة القاهرة مثل احمد التليي وحشاد ومحمود المسعدي⁽²⁾، في سبيل المساعي التي يبذلها الاتحاد لسحب الحركة العمالية في مصر الى

(1) KRAIEM Mustapha, " aluGTT et le Moavement syndical maghrebin avant l'assassinat de Farhat Hached "Revue de Histoire Maghre bine 7eme annee (17-18) janvier, Tunis 1980, p.42.

(2) محمود المسعدي: ولد بتازركة في ولاية نابل في 28/ كانون الثاني/ 1911 وتوفي في 2004 ودرس في المعهد الصادقي وجامعة السوربون ، وحصل على شهادة اللغة والاداب العربية 1936 والدراسات العليا 1946 والماستير 1947 والدكتوراه 1948 ، اما نشاطاته السياسية فقد انضم في =1933 للحزب الحر الدستوري وتقلد مناصب سياسية منها رئيس الجامعة القومية للنقابات للتعليم ، وامين عام مساعد للاتحاد التونسي للشغل ، عضو اللجنة التنفيذية للامانة المهنية العالمية للتعليم ، اصبح عضواً في مجلس امة ، مدير التعليم ثانوي لوزارة المعارف ومفتش للتعليم ، وزير =

الانضمام للجامعة العالمية للنقابات الحرة، ومع قيام ثورة تموز 1952 طلبت الجامعة العالمية للنقابات الحرة من الاتحاد العام التونسي للشغل، القيام بحملة لصالحها في مصر- والسودان، فقام احمد بن صالح ممثلاً عن الاتحاد التونسي- ودنبروك ومساعدته بيكر ممثلين عن الجامعة العالمية بزيارة مصر⁽¹⁾.

وبين عامي 1953 و1954 كان هناك نوع من البرود في العلاقات بين عمال الدولتين. حيث كانت تونس تمر بأزمة داخلية في الاتحاد العام التونسي للشغل بعد اغتيال حشاد فضلاً عن ظروف الاستقلال. اما في مصر فقد كانت الاوضاع متوترة مع الانكليز بين المد والجزر، والاتفاقيات بين الجانبين حول انسحاب الجيش البريطاني من مصر- وبين عامي 1955-1956 قام بودالي وهو ممثل الجامعة العالمية للنقابات الحرة بزيارتين الى مصر في تشرين الاول عام 1955، لمساعدتهم على تكوين منظماتهم النقابية، ثم استدعي لحضور اجتماع الهيئة الادارية لاتحاد العمال المصري و يضم جميع الاتحادات النقابية في مصر، الذين قرروا زيارة جميع الاقطار العربية وفي مقدمتها تونس 1956⁽²⁾.

لا توجد في الحقيقة الكثير من المصادر للحديث عن العلاقات النقابية بين عمال ليبيا وتونس، لكن توجد بعض الاشارات يمكن ان توضح لنا مدى اهتمام الشهيد حشاد بليبيا التي يمكن عن طريقها ان يؤدي دوراً في توحيد الحركة النقابية العمالية في الوطن العربي عن طريق الجامعة العالمية للنقابات الحرة حيث ايد حشاد اللائحة الخاصة بتكوين منظمة تابعة

=للتربية القومية ، وزير الشؤون الثقافية اسس مجلة الحياة ، وترأس اللجنة التونسية باليونسكو، انظر: ديوان العرب، مجلة فكرية ثقافية ادبية شهيرة ، كانون الاول 2004. www.Diwan alarab.com.

(1) سالم بو يحيى، مصدر سابق، ص19.

(2) بو يحيى، مصدر سابق، ص21.

للجامعة في منظمة الشرق الاوسط مطالباَ اياها جميع اقطار المشرق والمغرب العربي عن طريق ليبيا، وخاصة بعد حصول ليبيا على استقلالها السياسي في مطلع عام 1952، مع العلم ان الحركة الوطنية لم تكن فاعلة في رسم مستقبل البلاد الليبية، فقد استمرت الادارة البريطانية والفرنسية تديران البلاد حتى نهاية عام 1951 حيث تقرر وعبر منظمة الامم المتحدة اعطاء ليبيا استقلالها⁽¹⁾، مع العلم ان ليبيا هي حلقة الوصل بين عمال المشرق والمغرب الذين كانوا مفترقين عن بعضهم بسبب الحواجز الجغرافية فضلاً عن النظام السياسي المفروض على ليبيا⁽²⁾، وقد اكد حشاد عن استعداد منظمته لان تساعد في انجاز مهمته في ليبيا والمشرق العربي، وتقديم الدعاية النقابية والوفود في تلك المناطق التي يحتاج اليها العمال العرب لتنظيم انفسهم، من اجل تحقيق مطالبهم الاجتماعية وتحسين ظروف عملهم وحياتهم التي يطمحون الى تحقيقها⁽³⁾.

كان بورقيبة أكثر اهتماماً من غيره باجتذاب ليبيا الى المغرب العربي الكبير خاصة في الاوقات التي كانت تسوء فيها العلاقات مع مصر، غير ان الاتجاه السلبي الذي ساد العلاقات الخارجية مع ليبيا في أثناء الحكم الملكي حال دون التحاق ليبيا بمشروعات المغرب الكبير اللهم الا اذ استثنينا مشاركتها احياناً في بعض المباحثات الاقتصادية⁽⁴⁾.

(1) داهش، في الاتجاهات الوحدوية، ص119.

(2) ابن حميدة ، مصدر سابق، ص50.

(3) بو يحيى، العلاقات النقابية المغربية، ص16.

(4) صلاح العقاد، الابعاد الجديدة للسيادة الخارجية التونسية، مجلة السياسة الدولية ، العدد 29، السنة الثامنة، يوليو 1972، ص155.

وتجلى تفاعل العمال التونسيين وتضامنهم مع القضية الفلسطينية وتأييدهم ودعمهم لها ولنضال العمال الفلسطينيين من اجل استقلال وطنهم اكثر، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة من 1945-1948⁽¹⁾، اذ حظيت القضية الفلسطينية باهتمام كبير من جانب الاتحاد العام التونسي للشغل وخاصة بعد تأسيسه⁽²⁾، لذلك سعى الاتحاد الى اقامة علاقات مع العمال العرب الفلسطينيين⁽³⁾، فاتخذ مواقف مؤيدة ومساندة للفلسطينيين واستغل جميع المناسبات لنصرة شقيقه الفلسطيني، واسس لجنة للدفاع عن فلسطين العربية وفرع المؤتمر الاسلامي بتونس لفائدة القدس الشريف⁽⁴⁾.

ولم تفت الاتحاد فرصة دعوة جامعة الدول العربية في العاشر من ايار 1946، للاحتجاج ضد العدوان المسلط على الشعب الفلسطيني وناشدت الجامعة كل الاقطار

(1) سالم بو يحيى، العلاقات بين عمال تونس وفلسطين وموقف الطبقة العاملة من القضية الفلسطينية 1945-1956، المجلة التاريخية المغربية، السنة 16، السنة العدد 55-56، طبع الشركة التونسية لفنون الرسم، (تونس، 1989)، ص18.

(2) كان المؤتمر التأسيسي للجامعة النقابية العالمية في 25/ايلول/1945، اول لقاء بين ممثلي العمال التونسيين والفلسطينيين.

(3) حيث قام مركز البحوث الاقتصادية والنقابية وهو مركز تابع للاتحاد العام التونسي للشغل، بالتعريف بالطبقة العاملة العمالية الفلسطينية وبقيضتهم في محاضرات ودراسات عن تاريخ الحركة العمالية في فلسطين، وكان يمثلهم (الاتحاد النقابي للعمال العرب الفلسطينيين).

(4) مذكرات حسني صالح الخفش، حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية"، سلسلة كتب فلسطينية 42، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، (بيروت، 1973)، ص69؛ بو يحيى، مصدر سابق، ص22.

العربية، واعتبر ذلك اليوم يوم (الغضب العربي). ولم يسكت الاتحاد العام التونسي للشغل عن قرار الامم المتحدة في التاسع والعشرون من تشرين الثاني عام 1947 عن تقسيم فلسطين بين العرب واليهود، بل رفضه رفضاً قاطعاً، وأعلن الاتحاد اضرباً عاماً دام 3 أيام حاول الفرنسيون افشاله لكن دون جدوى⁽¹⁾، وشارك الاتحاد في المؤتمر العربي الاسلامي الذي انعقد في الرابع من كانون الاول 1947 في جامع (صاحب التابع) في تونس، وأكد حشاد تضامن اتحاده مع عمال فلسطين وأبدى استيأؤه لصدور قرار التقسيم، ووجه تحياته الاخوية للطبقة العاملة الفلسطينية لما يبذونه من نضال من اجل تحرير بلدهم⁽²⁾.

ولم يقتصر موقف الاتحاد من قضية فلسطين على المساندة والتضامن بل تعداها في أثناء الحرب التي خاضها العرب ضد الكيان الصهيوني عام 1948 حيث تشكلت لجان في تونس واقطار المغرب العربي للقيام بما يتطلب من مهام التوجيه والتدريب وارسال الجنود والمعدات الى ارض فلسطين للانضمام الى القوات العربية واستطاع عدد من المقاتلين الوصول الى دمشق واشتركوا في القتال على الجبهة اللبنانية والسورية⁽³⁾. ان العمال التونسيين شاركوا مشاركة فعلية سواء بالتضامن مع ابناء شعبهم أو بارسال المتطوعين للقتال ونصرة ابناء شعبهم الفلسطيني ضد الكيان الصهيوني الغاصب الذي كانت تسانده بريطانيا ثم امريكا.

(1) الهادي التيموري، دور القضية الفلسطينية في تعميق الوعي القومي العربي في المغرب العربي مثال تونس، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 8، (بيروت، 1986)، ص 299-324.

(2) بو يحيى، المصدر نفسه، ص 24.

(3) نحلة، مصدر سابق، ص 160.

كانت حرب 1948 كارثة على شعب فلسطين وطبقته العاملة الذين اجبروا على ترك العمل النقابي واندمجوا في النضال لطرد الغاصب المحتل، اذ شهد عام 1949 تحولاً خطيراً وغير مفهوم في الوقت نفسه من لدن الاتحاد العام التونسي للشغل من القضية الفلسطينية، ومن الشعب الفلسطيني وخاصة في المؤتمر الثاني للجامعة النقابية العالمية، واذا كان موقف الاتحاد سلبياً. ربما يعود الى عدة اسباب :-

- الهزيمة التي اصابته العرب 1948 التي على اثرها تم تكوين دولة اسرائيل.
- عدم حصول التونسيين على دعم قضيتهم من جامعة الدول العربية.
- ان موقف بعض الاتحادات النقابية (الشيوعية) المؤيد للحركة الصهيونية ولإسرائيل واعتبار العمال اليهود (الهستدروت)⁽¹⁾ عنصراً تقديمياً في الشرق الاوسط.
- كان موقف ممثلي (العرب في الارض المحتلة) وهما توفيق طوبي ومنعم جرجورة سلبياً للغاية من قضية بلادهم ومن مواقف البلدان العربية حيث جاء في خطاب منعم جرجورة : ((اننا العمال العرب بفلسطين نعتبر ان الرجعية العربية، استجابة لاوامر الامبريالية الانكلو-الامريكية قد قاومت

(1) الهستدروت: وهي حركة نقابية صهيونية كانت تضم العمال اليهود تأسست عام 1920 ورفعت شعار عبرية العمل ويقصد بذلك اقضاء العمال العرب عن العمل في المشاريع اليهودية الزراعية والصناعية والهدف الاساسي لانشاء الهستدروت هو (سياسي) للسيطرة على فلسطين واستيطانها. للمزيد انظر: ابراهيم رضوان الجندي، سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين 1922-1929، د.م، د.ت، ص 160-166.

قرار هيئة الامم المتحدة وقرارات التاسع والعشرين من تشرين الثاني 1947 الخاصة بفلسطين وبدأت حرباً عدوانية ضد العمال العرب وضد الشعب العربي والشعب اليهودي. وحينما فشل الرجعيون في الحيلولة دون تأسيس دولة اسرائيل الحرة سعوا الى ايقاف نموها، الامر الذي نجم عنه بؤس شديد في اوساط السكان العرب. فقد تم اقتلاع مئات الالاف من العمال من مساكنهم ومن اماكن عملهم وهم الان مجردون من كل شيء. ومن اجل الاستمرار في تحقيق اهدافهم الشريرة، بدأ قادة الرجعية منذ تشرين الثاني عام 1947 بمهاجمة القوى الديمقراطية العربية ومن بينها المؤتمر النقابي العربي بفلسطين ويعتبر ذلك امراً طبيعياً جداً لان هذا المؤتمر يعمل جاهداً من اجل افشال المؤتمرات الامبريالية في فلسطين ويعمل كل ما في وسعه في سبيل تحقيق تعاون يهودي عربي لتكوين دولتين مستقلتين⁽¹⁾.

وطوال أعوام 1949-1956 لم تكن هناك في الحقيقة اية اتصالات بين قادة الاتحاد العام التونسي للشغل وبين قادة الحركة النقابية الفلسطينية وذلك لانشغال الاتحاد العام التونسي- للشغل بقضايا بلاده التحررية او تلاشي ما يسمى بالحركة النقابية الفلسطينية او بسبب انقطاع الاتصالات بين تونس وفلسطين وخاصة ما يهتم الطبقة العمالية، او ربما كانت هناك علاقات طيبة مع الهستدروت نتيجة ضغوط الجامعة العالمية للنقابات الحرة⁽²⁾.

(1) بويحيى، العلاقات بين عمال تونس وفلسطين، ص 27.
(2) وفي اطار الاهتمام بالقضية الفلسطينية ، فقد توحدت الجهود وأسس في اذار 1956 الاتحاد الدولي للعمال العرب الذي لم يستدع الاتحاد العام التونسي للشغل في المشاركة في مؤتمره لكنه دعا الاتحاد الى الانضمام اليه ، لكنه رفض واتخذ موقفاً معادياً للاتحاد الدولي للعمال العرب ، وتحولت قضية فلسطين =

ثالثاً: نشاطات الاتحاد العالمية (1946-1956):

قرر الاتحاد العام التونسي للشغل، ومن خلال زعيمه فرحات حشاد الانفصال عن الاتحاد النقابي العالمي (F.S.M) والانخراط في الاتحاد العالمي للنقابات الحرة (S.I.S.L)، وبعد تأسيسه بأشهر قليلة، في تموز عام 1951، جاء قرار الانفصال عن الاتحاد النقابي العالمي (بعد تحول الأخير) أداة لخدمة المصالح الاستعمارية، وعدم موافقة الشركات الاستعمارية على حق الاضراب وعدم تحقيقه أي مطلب من مطالب الاتحاد العام التونسي للشغل مثل تحديد ساعات العمل وحق الاضراب، وحق الحصول على الاجازات المرضية، وحق مساواة العمال التونسيين مع العمال الاوربيين⁽¹⁾، انتخب فرحات حشاد عضواً في لجنته التنفيذية⁽²⁾، وقد حدد حشاد اهميتها بالقول: ((ان السيزل "الاتحاد الدولي للنقابات الحرة" موجودة في كل مكان عن طريق تنظيماها المنتشرة في اوربا وامريكا واسيا وفي غيرها من الاماكن، وهي توصل صوت العمال حتى الى منظمة الامم المتحدة وتنسق مع اليونسكو مباشرة وبصورة نشيطة من اجل نشر برامج التعليم العام، المهني والاجتماعي عبر كل العالم. وهي تشارك باستمرار في اعمال المكتب الدولي للشغل (مكتب العمل الدولي) بجنييف الذي يسهر على تطور التشريع الاجتماعي المستمر ومشاركة اوسع للاجراء في تسيير المؤسسات. كما انها تهتم بصورة خاصة ببلورة مخططات النهوض الاقتصادي التي

=في نظر الاتحاد العام التونسي للشغل، مجرد قضية لاجئين تستدعي حلاً انسانياً. للمزيد انظر ، بويحيى، مصدر سابق، ص 29-32.

(1) الاتحاد الدولي للنقابات الحرة، في بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا، www.iftu.org، 2003.

(2) خطاب الاخ عبد السلام جراد ، الامين العام التونسي- للشغل بمناسبة زيارته الى الولايات المتحدة الامريكية، نيويورك، 6/ ايلول/ 2003، www.agtt.org الاتحاد العام التونسي للشغل.

تربط الامم وتسهر على تنفيذها. وهكذا تصبح السيزل عاملاً يحرك الحياة الدولية ويؤثر تأثيراً كبيراً على القرارات التي يرتبط بها مصير الانسانية)) (1).

قرر حشاد ان يخوض نضاله في قلب العالم الغربي (الولايات المتحدة الامريكية) على الرغم من أن الحرب الباردة كانت في اوجها، وحضر في عام 1951 مؤتمر النقابات الامريكية (A.F.L) الذي عقد في سان فرانسيسكو⁽²⁾. وفي نيسان من عام 1952، قام حشاد قبل اغتياله بزيارة ثانية الى الولايات المتحدة وأسهم اسهاماً فعالاً في توحيد الحركة النقابية الامريكية، مما أدى الى تأسيس (A.F.L-C.I.O)⁽³⁾.

اثارت هذه الزيارة الاوساط الفرنسية فقررت منعه من مغادرة البلاد، فأثار ذلك احتجاج الاتحاد الدولي للنقابات الحرة والنقابات الامريكية، حيث كان مقرراً ان يسافر الى نيويورك ليحضر اجتماع اللجنة التنفيذية في كانون الاول عند ذلك تم اغتياله في الخامس من كانون الاول 1952 على يد عصابة اليد الحمراء، بعد ان اصبح وجوده خطراً يهدد الوجود الاستعماري ليس في البلاد التونسية فحسب بل في المغرب العربي ككل، بعد ان اصبح زعيماً عمالياً ليس في المغرب العربي فقط بل في العالم.

ففي بروكسل صدر لحشاد مقال باللغة الفرنسية في مجلة صن ثيسز (Sun theses) قبل سنة من اغتياله، تحت عنوان الحركة النقابية في شمال افريقيا، تعرض فيه للوضع في

(1) مالكي، مصدر سابق، ص 266-267.

(2) بيان الاتحاد العام التونسي للشغل، الاحداث التي وقعت في شيكاغو بأمريكا عام 1889 والانخراط بالجامعة العالمية للنقابات الحرة، www.agtt.org، (تونس، 2004).

(3) حشاد، الابعاد الدولية، مصدر سابق، ص 3.

المغرب الأقصى ثم الجزائر⁽¹⁾ وأخيراً في تونس إذ قال : (يجد العامل نفسه في المغرب والجزائر وتونس مضطرباً بمسؤوليتين يجب عليه تأديتهما : أولهما التحرر الاجتماعي وثانيهما هي التحرر الوطني⁽²⁾).

(1) للمزيد حول وضع العمال الجزائريين وما يعانونه من اضطهاد من الفرنسيين، انظر: الاتحاد العالمي للنقابات، الاستعمار الفرنسي يضطهد الحركة النقابية في الجزائر، مكتب النشر والثقافة العمالية، (الجزائر، بلا) ص26-28.

(2) ابن حميدة، مصدر سابق، ص50.

الخاتمة

الخاتمة

يعد الاتجاه الاجتماعي، والحركة العمالية من ضمنه، من أبرز الاتجاهات في النضال الوطني ضد الاستعمار وسياسته تجاه الشعوب، ذلك أن المعاناة الخاصة (التمييز الاجتماعي والتمييز في الاجور وغيرها)، تدفع وفي ظل المعاناة العامة للشعب من الاحتلال وسياسته، الى تشديد النضال لانتزاع الحقوق الخاصة والعامة، وتداخل الاثنتين معاً في النهاية، ويدفع الحركة العمالية الى التلاحم مع قطاعات الشعب المتعددة للدفاع عن الحرية والاستقلال الوطني.

ان الحركة العمالية في تونس، لم تكن بعيدة عن هذا التصور في النضال الوطني التونسي- على الاصعدة كافة، السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، فقد انطلقت منذ البداية في فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى لتؤكد التلاحم المصري بين نضالها المهني ونضالها الوطني ضد اتحاد العمال الفرنسي- والاحتلال الفرنسي- وسياسته في البلاد التونسية، الا أن ضغط الادارة الفرنسية واحتضانها لاتحاد العمال الفرنسي- لم يمكن التونسيين من تشكيل الواجهات النقابية المعبرة عن حركتهم العمالية، والمطالبة بحقوقهم المهنية والوطنية، وقاد ذلك الى انتهاء الجهود الاولى لتأسيس التنظيم النقابي الذي بدأه محمد علي الحامي وزملاؤه .في حقبة ما بين الحربين.

كانت نهاية الحرب العالمية الثانية، بداية لاشتداد ساعد الحركة العمالية التونسية فقد خرجت فرنسا منهوكة القوى من جراء الحرب، وبدأت حركات التحرر الوطني في عموم العالم المستعمر تضغط وبشدة على القوى الاستعمارية، وبدأت الحركة الوطنية التونسية تشدد من نضالها وكفاحها السياسي والعسكري ضد الاحتلال الفرنسي وسياسته، وعليه، فقد تصلب عود الحركة العمالية التونسية، وبدأت تبحث عن اطار تنظيمي يقودها

ويوجهها نحو تحقيق أهدافها المهنية والوطنية فكانت البداية لانبثاق الاتحاد العام التونسي للشغل عام 1946، بقيادة فرحات حشاد وزملائه.

ان الاتحاد العام التونسي للشغل وطوال عقد من الزمان (1946- 1956) لم يكن مجرد واجهة نقابية للحركة العمالية التونسية، بل المدافع عن حقوقها والعامل من أجل تحقيق اهدافها المهنية، بل كان ايضاً أحد واجهات الرأي العام، وتياراً اجتماعياً مندمجاً في أوسع التيارات السياسية والعسكرية التي كانت تقود النضال والكفاح الوطني التونسي ضد الاحتلال الفرنسي، وبذلك عد الاتحاد العام التونسي للشغل نفسه أحد ركائز النضال الوطني من أجل الحرية والاستقلال، وهذا الدور الفاعل جعل الادارة الاستعمارية تنظر بعين الاهتمام الى قادة الاتحاد وتحاول تحييدهم عن الاسهام في النضال الوطني، وهذا ما حصل بالفعل فرحات حشاد.

ان الحركة العمالية التونسية، وتنظيمها النقابي، الاتحاد العام التونسي للشغل، لم يقف عند حدود القضية الوطنية التونسية، وانما سعيّاً الى توحيد الجهد الوطني بالجهد الاقليمي في المغرب العربي وعبر محاولة العمل على انشاء جامعة ثقافية في المغرب العربي ككل تهتم بالحركات العمالية وتدافع عن قضية الحرية والاستقلال، وحتى وحدة المغرب العربي، فضلاً عن الجهود المتناغمة والمتلاحمة مع الجهود العمالية العربية في محاولة للدفاع عن حقوق العمال العرب وقضاياهم المصرية.

وأخيراً يمكن القول ان الحركة العمالية التونسية، من خلال تنظيمها النقابي، الاتحاد العام التونسي للشغل، وطوال عقد (1924- 1956)، كان في انطلاقه وفكره وتنظيمه وأهدافه ممثلاً حقيقياً لقضية الشعب التونسي ونضاله الوطني ضد الاحتلال الفرنسي وسياسته في المجالات كافة، كان ممثلاً للكفاح الوطني في اقطار المغرب العربي .

الملاحق

الملاحق

ملحق (1):

نص معاهدة باردو - 1881م

((دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس لما كان من غرضها ان يمنعا الى الابد حدوث قلاقل كالتى حصلت اخيراً على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وان يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار قد تفقا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين وبناءً على ذلك فان فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عين جناب الجنرال بريار نائباً مفوضاً من طرفه فاتفق جنابه مع سمو الباي المعظم على البنود الآتية:

البند الاول: ان معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الاخرى الان بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس وقع تأكيدها وتهديدها.

البند الثاني: لاجل تسهيل القيام بالاجراءات التى يتم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول الى الغرض الذى يقصده الجانبان العالميان المتعاقدان فقد رضى سمو باي تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التى تراها صالحة لاستتباب النظام والامن بالحدود والسواحل ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطان: الفرنسية والتونسية وتقرران معاً بأن الادارة المحلية قد اصبحت قادرة على المحافظة على استتباب لامن.

البند الثالث: تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمائته من كل خطر يمكن ان يهدد ذاته او عائلته او يعيث بأمن مملكته.

البند الرابع:تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدولة الاوربية.

البند الخامس: يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباى وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين.

البند السادس: يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسة في البلاد الاجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها وفي مقابل ذلك يلتزم الباى بأن لايعقد أي عقد ذي صبغة دولية من دون اعلام الدولة الفرنسية والحصول على موافقتها مقدماً.

البند السابع:تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباى لنفسها بحق الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسية من شأنها الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة .

البند الثامن: تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود و السواحل وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباى هي مسؤولة عن تنفيذ هذا الاتفاق.

البند التاسع:لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الاسلحة والذخائر فان دولة سمو الباى تتعهد بأن تمنع قطعاً ادخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسي قابس والمراسي الاخرى بالمملكة التونسية.

البند العاشر: سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم الوثيقة المصدق عليها بعد ذلك لسمو باى تونس في اقرب وقت ممكن)).

وقعها محمد الصادق مع الجنرال بريار في 12 مايو 1881⁽¹⁾.

ملحق(2):

نص معاهدة المرسى - 1883م

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجه الى تحسين الاحوال الداخلية بالمملكة التونسية وفقاً لاحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من مايو سنة 1881 وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق اغراض سموه توثيقاً لعري المودة بين القطرين العامرين، اتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض واعتمد رئيس الجمهورية الفرنسية في ذلك مسيو بييربولس كامبون.

البند الاول: لما كان غرض سمو الباي المعظم ان يسهل للحكومة الفرنسية اتمام حمايتها تكفل بادخال الاصلاحات الادارية والعديلية والمالية التي ترى الحكومة المشار اليها فائدة من ادخلها .

البند الثاني: تضمن الحكومة الفرنسية قرضاً يعقده سمو الباي لتحويل و دفع الدين المجمد البالغ 125 مليون فرنك والدين لايمكن ان يتجاوز 175 مليون فرنك ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك وقد تعهد سمو الباي المعظم بأن لايعقد قرضاً في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون اذن سابق من الحكومة الفرنسية.

البند الثالث: يخصص لسمو الباي المعظم من مداخيل المملكة:

اولاً:المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا.

(1) زيادة، مصدر سابق، ص231-239؛ عذرة، مصدر سابق، ص66.

ثانياً: مخصصات لسمو الباي وقدرها مليون من الريالات التونسية أي 1.200.000 فرنك وما فضل من ذلك يعني لمصاريف ادارة المملكة ودفع مصاريف الحماية.

البند الرابع: هذه الاتفاقية مؤكدة ومكملة للمعاهدة المعقودة في 22 مايو سنة 1881 فيما يحتاج منها امر تأكيد والتكميل ولا تتغير بها الانظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية.

البند الخامس: تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسليم وثيقة التصديق الى سمو الباي المعظم في اقرب وقت ممكن ايذاناً بصحة ما تقدم حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بختميهما.

وقعها علي باي مع بولس كامبول في 8 يونيو 1883⁽¹⁾.

ملحق (3) :

صورة الامر الصادر من الحضرة المشيرية الى قاضي المالكية بتونس فيما يتعلق بترخيص رعية فرنسا في شراء العقارات والاملاك بمملكة تونس وذلك في ربيع الثاني 1288هـ/1871م

بعد الديباجة وبعد فان رعايا الدولة الفرنسية لما كان لايسوغ لهم ان يملكوا ربع العقار بمملكتنا حتى انهم اذ لزمهم ذلك يكتبون رسوم الملك الذي يشترونه باسم انفار التوانسة ظهر لنا من المصلحة تملكهم لما كانوا اشتروه في الماضي مما ذكر فالعمل ان تنبهوا على العدول بأنه اذا اتاهم احد من رعايا ما ذكر وطلب منهم تصحيح رسم ملك المشتري

(1) زيادة، مصدر سابق، ص240-241؛ عذرة، مصدر سابق، ص84.

باسم انفار توانسة باسمه وخص التونسي المكتتب باسمه الرسم ورضي تحويله بأسم الاجنبي المذكور
فانهم لايمنعوه من ذلك ويصححونه له على الوجه الشرعي مع اعتبار ما يلزم في ذلك من كتب اعتراف
المباح لهم في ذلك والسلام .

وكتب في العشرين من ربيع الثاني سنة ثمان وثمانين ومئتين وألف⁽¹⁾.

(1) زيادة، مصدر سابق، ص207.

المصادر

الملاحق

المصادر التي اعتمدتها الدراسة :

الوثائق:

1. تقارير المؤتمر الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل (تونس، 1951).
2. تقرير عن الخدمات الاجتماعية العمالية في البلدان العربية، اعداد قسم الخدمات الاجتماعية والتعاونية، مكتب العمل العربي، 1977.
3. القانون الاساسي لجامعة عموم العملة التونسية، وثائق اساسية الوزارة الاولى، الارشيف الوطني، الجمهورية التونسية، Netwww.Archives..
4. المؤتمر الدولي الثالث للجامعة الدولية للنقابات الحرة 11/11 تموز/1953، Netwww.Archives.
5. بيان الاتحاد العام التونسي للشغل، الاحداث التي وقعت في شيكاغو بأمريكا 1889 والانخراط بالجامعة العالمية للنقابات الحرة، www.agtt.org، (تونس، 2004).
6. بيان الاتحاد العام التونسي- للشغل، الذي اكد وحدة عمل المغاربة، المؤتمر الرابع، www.agtt.org، (تونس، 2004).
7. بيان الاتحاد العام التونسي- للشغل، بمناسبة الذكرى 58 لتأسيسه، www.agtt.org ، (تونس، 2004).

الرسائل الجامعية:

1. الجوادي، محمد عبد العزيز، أثر التحولات السياسية في البناء الاجتماعي في تونس، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، (بغداد، 1982).
2. الحمداني، كفاح عباس رمضان، وحدة المغرب العربي الفكرة والتطبيق 1958-1995، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية الاداب جامعة الموصل، (الموصل، 2002).
3. الخزعلي، كفاح كاظم عكال، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب العربي 1944-1956، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية الاداب جامعة البصرة، (البصرة، 1983).
4. كاظم، قاسم زغير، الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد ودوره السياسي في تونس بين عامي 1922-1956، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية الاداب جامعة البصرة، (البصرة، 1984).
5. المختار، نزار احمد، وحدة المغرب العربي الفكرة والتطبيق 1918-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية التربية جامعة الموصل، (الموصل، 1998).
6. نحلة، محمد يوسف، تطور الحركة الوطنية في تونس 1881-1956، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، (بغداد، 1981).

الكتب العربية والمعرّبة:

1. الاتحاد العالمي للنقابات، الاستعمار الفرنسي يضطهد الحركة النقابية في الجزائر، مكتب النشر- والثقافة العمالية، (الجزائر، ب.ت).
2. اسماعيل، صدقي، محمد علي القابسي مؤسس النقابات التونسية، ب.م، (دمشق، 1955).
3. أمين، احمد، زعماء الاصلاح في العصر- الحديث، طبع ونشر- مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، 1965).
4. أمين، سمير، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل قيصر داغر، دار الحداثة للطباعة والنشر- والتوزيع، (بيروت، 1981).
5. بترسون، ولاس، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ترجمة صلاح الدباغ، مراجعة برهان دجاني، (بيروت، 1968).
6. براهيم، عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1996).
7. البراوي، راشد، اقتصاديات العالم العربي من الخليج الى المحيط، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، 1968).
8. بشوش، محمد، الوعي القومي في الاوساط الجامعية في المغرب العربي مثال تونس، من كتاب تطور الوعي القومي في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1986).
9. بغدادي، عبد السلام ابراهيم، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1993).

-
10. البنا، جمال، دور النقابات في المجتمع الاشتراكي، المطبعة العالمية، (القاهرة، 1967).
 11. بن حميدة، عبد السلام، النقابات والوعي القومي مثال تونس، من كتاب تطور الوعي القومي في المغرب العربي، مجموعة من الباحثين، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1986).
 12. بن سلامة، البشير، ثورة بن غداهم، الدار التونسية للنشر، (تونس، ب.ت).
 13. بن صالح، احمد، تونس التنمية والمجتمع والسياسة، حوار مارك نرفان، دار الكلمة للنشر، (بيروت، 1980).
 14. بن عامر، احمد، تونس عبر التاريخ منذ اقدم العصور الى اعلان الجمهورية، مكتبة النجاح، (تونس، 1960).
 15. بو علي، بشير، محاضرات في تاريخ الحركة الوطنية التونسية، دن، (د.ت).
 16. البوني، عفيف، وعي الهوية العربية في الفكر العربي التونسي الحديث، منشورات العالم العربي في باريس، (باريس، د.ت).
 17. البيضاوي، خيرات، وميض النار في المغرب العربي، ب.م، (د.ت).
 18. التلاي، صلاح الدين، تونس الجديدة مشاكل ونظريات، عربيه محمد السويسي، دار بو سلامة للنشر، (تونس، 1959).
 19. تشالجي، عبد الرحمن، المسألة التونسية والسياسة العثمانية (1881-1913)، ترجمة وتعليق عبد الجليل التميمي، دار الكتب الشرقية، (تونس، 1973).
 20. التيمومي، الهادي، الحركة الصهيونية في تونس في الفترة بين 1911 و1927، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، (دمشق، د.ت).

-
-
21. التيموري، الهادي، دور القضية الفلسطينية في تعميق الوعي القومي في المغرب العربي مثال تونس، من كتاب تطور الوعي القومي في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1986).
22. ثامر، الحبيب، هذه تونس، مطبعة الرسالة، (القاهرة، 1948).
23. الجابري، محمد عابد واخرون، وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1987).
24. الجبيلي، عبد المنعم الغزالي، تاريخ الحركة العمالية والنقابية في العالم، مكتبة النهضة، (بيروت، د.ت).
25. الجزائري، عبد الحميد مسعود، ثورات المغرب العربي وكفاحه، لجنة الدعاية للمغرب العربي، دار الجامعة للطبع والنشر، (د.ت).
26. جوليان، شارل اندري، افريقيا الشمالية، ترجمة المنجي سليم والطيب المهيري والصادق المقدم وفتحي زهير والحبيب الشطي، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، (تونس، 1974).
27. الجوهري، يسري عبد الرزاق، شمال افريقيا، دار الجامعات المصرية، (القاهرة، 1970).
28. الحبيب، محمود محمد، ايدولوجية حركة العمل في الشرق الاوسط دراسة مقارنة مع غيرها في الدول النامية، مطبعة حداد، (البصرة، د.ت).
29. الحداد، الطاهر، العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، الدار التونسية للنشر، (تونس، 1974).

-
-
30. الحسان، بو قنطار، السياسة الخارجية الفرنسية ازاء الوطن العربي منذ عام 1967، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1986).
31. حسن، رزاق ابراهيم، النقابات العمالية، دار الرشيد، (بغداد، 1979).
32. حقي، ممدوح، ليبيا العربية كأنك تعيش فيها، دار النشر للجامعيين، (ليبيا، 1962).
33. خالد، احمد، الطاهر الحداد والبيئة التونسية في الثلث الاول من القرن العشرين، الدار التونسية للنشر، (تونس، 1967).
34. الخفش، مذكرات حسن صالح، حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية، مركز الابحاث، (بيروت، 1973).
35. داهش، محمد علي، في الحركات الوطنية والاتجاهات الوجدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (دمشق، 2004).
36. -----، اتجاهات العمل الوجدوي في المغرب العربي المعاصر، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (الامارات العربية المتحدة، 2003).
37. الدربدي، صالح، المسيرى الكبرى، دار بو سلامة للطباعة والنشر، (تونس، د.ت).
38. رياض، زاهر، استعمار افريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، (القاهرة، 1965).
39. الزمزمي، عبد المجيد تراب، تونس في مواجهة التضليل، دار الروضة للطباعة والنشر والتوزيع، (1989).
40. زيادة، نيقولا، تونس في عهد الحماية من 1881-1934، دار الرائد للطباعة، معهد الدراسات العربية، (القاهرة، 1963).

-
-
41. سارة، وليم، الاستعمار الفرنسي يضطهد الحركة النقابية في الجزائر، ترجمة وليم سارة، مقدمة عمر السباعي، الاتحاد العالمي للنقابات، مكتب النشر والثقافة العمالية، توزيع دار الفكر، (د.ت).
42. سعد الدين، ابراهيم ومحمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية المشاكل والاثار السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1991).
43. سعيد، امين، الوطن العربي، دار الهلال، (د. ت).
44. السعيد، نعمة، المغرب العربي استعراض للمعالم الحضارية لاقطار المغرب العربي وتطور انظمتها السياسية ما قبل وبعد الاستقلال، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1979).
45. سلطان، علي، تاريخ العرب الحديث 1516-1918، منشورات مكتبة طرابلس العالمية، (ليبيا، د.ت).
46. السنوسي، محمد بن عثمان، خلاصة النازلة التونسية، تقديم وتحقيق محمد الصادق بيسيس، الدار التونسية للنشر، (تونس، 1976).
47. شانيدر، لويس، العالم في القرن العشرين، ترجمة سعيد عبود السامرائي، مراجعة وتقديم عطا البكري، منشورات دار مكتبة الحياة، (بيروت، د.ت).
48. الشريف، البشير ابن الحاج عثمان، اضواء على تاريخ تونس الحديث 1881-1924، دار بو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع، (تونس، د.ت).
49. الشريف، محمد مهدي، ما يجب ان يعرف عن تاريخ تونس، تعريب محمد الشاوش ومحمد عجيبة، سراس للنشر، (تونس، 1985).
50. الشريف، محمد الهادي، تاريخ تونس، سراس للنشر، (تونس، 1993).

-
-
51. صايغ، يوسف عبد الله، اقتصادات العالم العربي التنمية منذ عام 1945، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 1984).
52. صليبا، داؤود ومصطفى الحاج، العالم العربي، ب.م، (د.ت).
53. طوبال، ابراهيم، البديل الثوري في تونس، دار الكلمة للنشر، (بيروت، 1979).
54. طوبال، ابراهيم، سقوط البورقيبية التطور التاريخي والسياسي للحركة الوطنية التونسية، سلسلة دراسات المعارضة التونسية، (د.ت).
55. طلائع الثورة العربية بتونس، المسألة الزراعية وازمة النظام في تونس، دار الطليعة، (بيروت، 1970).
56. طلس، محمد اسعد، تاريخ الامة العربية عصر- الانبعاث، دار الاندلس للطباعة والنشر، (بيروت، 1963).
57. العامري، محمد بدوي، تونس الخضراء والايدي الحمراء، نشرة يصدرها صوت الاحرار التونسيين، (د.ت).
58. العامري، محمد الهادي، تاريخ المغرب العربي، الشركة التونسية للتوزيع، (تونس، د.ت).
59. عبد الرحمن، احمد عبد الوهاب، تاريخ العرب الحديث 1798-1920 دراسة في التنافس الاوربي على البلاد العربية، دار العلم، (الامارات، 1987).
60. عبد الكريم، احمد عزت واخرون، العالم العربي في العصر- الحديث، طبع ونشر- دار سعد، (القاهرة، د.ت).
61. عبد الله، الطاهر، تاريخ الحركة النقابية في تونس، دار الطليعة، (بيروت، 1974).

-
-
62. -----، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1956، ب.م، ط1، (1976).
63. عبد الوهاب، حسن حسني، خلاصة تاريخ تونس، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، د.ت).
64. عزالدين، نجلاء، العالم العربي، نشر- بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر- ودار الاحياء الكتب العربية، (القاهرة، 1953).
65. العطار، حسن، الوطن العربي دراسة مركزة لتطوراته السياسية الحديثة، مطبعة اسعد، (بغداد، 1966).
66. العقاد، صلاح، المغرب العربي الجزائر-تونس-المغرب الأقصى، طبع ونشر- مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة، 1969).
67. عنان، محمد، البورقيبية، مطبعة فن للطباعة، (1973).
68. غرايبة، عبد الكريم محمود، تاريخ العرب الحديث، الاهلية للنشر والتوزيع، (بيروت، 1984).
69. الفاسي، علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، بلا، (القاهرة، 1948).
70. -----، محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الاولى، مطبعة نهضة مصر، (القاهرة، 1955).
71. فرح، الياس، الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 1975).
72. فروخ، عمر، وثبة المغرب، دار الكتب اللبناني للطباعة والنشر، (بيروت، 1961).

-
-
73. فيشر، فيكتور، جوهر الحركة النقابية، نقلت الى العربية في المكتب التجاري، (بيروت، د.ت).
74. قدورة، زاهية، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (بيروت، 1975).
75. كامبل، أي ديلبو، حركة العمال العالمية، ترجمة ج.ف، مطبعة النجاح، (بغداد، د.ت).
76. كبة، إبراهيم، أزمة الاستعمار الفرنسي، مطبعة المعارف، (بغداد، 1957).
77. كرو، أبو القاسم محمود، خير الدين التونسي، ب.م، (تونس، 1958).
78. لاندو، روم، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نيقولا زيادة، مراجعة انيس فريحة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، (بيروت، 1980).
79. لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية، دار التقدم، (موسكو، 1971).
80. مالكي، أمحمد، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، سلسلة اطروحات الدكتوراه (20)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1993).
81. المحجوبي، علي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تعريب عمر بن ضو وحليمة فرفوري وعلي المحجوبي، سراس للنشر، (تونس، 1986).
82. -----، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، منشورات الجامعة التونسية، (تونس، 1986).
83. المرزوقي، محمد، صراع مع الحماية، دار الكتب الشرقية، (تونس، 1973).
84. مزالي، محمد، مواقف، الشركة التونسية للتوزيع، (تونس، 1973).

-
-
85. المطوي، عبد المجيد، تونس وفرنسا، مكتبة النجاح، (تونس، 1957).
86. مؤسسة الثقافة العمالية، الحركة النقابية العربية، (بغداد، 1976).
87. الهرماسي، محمد صالح، تونس والحركة العمالية في نظام التبعية والحزب الواحد 1956-1986، دار الغراي، (بيروت، 1995).
88. هلال، علي الدين وآخرون، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1998).
89. وادي، خيرية عبد الصاحب، الفكر القومي العربي في المغرب العربي نشوءه وتطوره من 1830 الى 1962، دار الرشيد للنشر، (بغداد، 1982).
90. يحيى، جلال، المغرب الكبير، الدار القومية للطباعة والنشر، (1966).
- المجلات العربية:
1. ابراهيم، جورجيت عطية، حركة النقابات التونسية عبر التاريخ الوطني، مجلة دراسات عربية، العدد 8، السنة 16، (بيروت، 1988).
2. ابو زيد، احمد، الحركة النقابية والتحرر الافريقيين مجلة السياسة الدولية، العدد 4، مطبعة الاهرام، (القاهرة، 1966).
3. امام، محمد جمال، ابعاد الحركة العمالية في افريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 19، مطبعة الاهرام، (القاهرة، 1970).
4. ايفانوف، ولادة الحركة العمالية الوطنية التونسية 1925-24، ترجمة وتعليق حفناوي عميرية، مجلة دراسات عربية، العدد الاول، السنة 9، (بيروت، 1972).
5. البدوي، السلامي، مفهوم الامة في نضال الطبقة العاملة التونسية، مجلة دراسات عربية، العدد 6، السنة 9، (بيروت، 1973).

-
6. بو يحيى، سالم، العلاقات النقابية المغربية ودور الطبقة العاملة في وحدة المغرب العربي 1946-1956، المجلة التاريخية المغربية، العدد 43-44، السنة 13، الشركة التونسية لفنون الرسم، (تونس، 1966).
7. ----، تاريخ الحركة العمالية في تونس 1881-1939، المجلة التاريخية المغربية، العدد 15-16، السنة 6، الشركة التونسية لفنون الرسم، (تونس، 1979).
8. ----، العلاقات بين عمال تونس ومصر من 1945-1958، المجلة التاريخية المغربية، العدد 53-54، السنة 16، الشركة التونسية لفنون الرسم، (تونس، 1989).
9. ----، العلاقات بين عمال تونس وفلسطين وموقف الطبقة العاملة من القضية الفلسطينية 1945-1958، المجلة التاريخية المغربية، العدد 55-56، السنة 16، الشركة التونسية لفنون الرسم، (تونس، 1989).
10. بن حميدة، عبد السلام، النقابات والوعي القومي: مثال تونس، مجلة المستقبل العربي، العدد 83، السنة 8، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1986).
11. بن سلامة، البشير، تونس والدولة الوطنية، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد 32، السنة 3، دار النشر العربية، (بيروت، 1981).
12. التميمي، عبد المالك خلف، بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الاول، المجلد 2، (الكويت، 1984).
13. الجابري، محمد عابد، تطور فكرة المغرب العربي وقائع وافاق، مجلة دراسات عربية، العدد 7، السنة 19، (بيروت، 1983).

-
-
14. حسن، رزاق ابراهيم، النقابات العمالية والطوائف الحرفية، مجلة افاق عربية، العدد 9، السنة 2، مؤسسة رمزي للطباعة، (بغداد، 1987).
15. الخزعلي، كفاح كاظم، الاتجاهات الوحدوية المعاصرة، مجلة المؤرخ العربي، العدد 40، السنة 14، اتحاد المؤرخين العرب، (بغداد، 1989).
16. الذواذي، محمود، التخلف الاخر في المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 47، السنة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1983).
17. رفعت، محمد، في افق السياسة العالمية مشكلة فرنسا في افريقية الشمالية، مجلة الكاتب المصري، العدد 8، المجلد 2، (القاهرة، 1946).
18. العادلي، فاروق محمد، الرعاية الاجتماعية ومشاكلها في الوطن العربي، مجلة حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 4، (قطر، 1981).
19. عذري، شذى، معاهدة باردو بين فرنسا وتونس 12/ايار/مايو/سنة 1881، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد 101-102، دار النشر العربية، (بيروت، 1987).
20. -----، معاهدة المرسى بين فرنسا وتونس 8/تموز/يوليو/1883، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد 103-104، دار النشر العربية، (بيروت، 1987).
21. العريف، اسماء، وحدة المغرب العربي دروس في التاريخ، مجلة المنار، العدد 19، السنة 2، (باريس، 1986).
22. العقاد، صلاح، الابعاد الجديدة للسياسة الخارجية التونسية، العدد 29، السنة 8، مطبعة الاهرام، (القاهرة، 1972).
23. -----، البورقيبية ومستقبل تونس، مجلة السياسة الدولية، العدد 47، السنة 8، مطبعة الاهرام، (القاهرة، 1972).
-
-

-
-
24. العماري، الصادقي، ابعاد التعريب في فكر علال الفاسي، مجلة المستقبل العربي، العدد 267، السنة 5، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2001).
25. الفكياني، محمد، بنزرت، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد 39، السنة 4، دار النشر- العربية، (بيروت، 1982).
26. الفلاح، صادق جعفر، مسؤولية الحركة النقابية للعمال العرب، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 27، (بغداد، 1971).
27. -----، الحركة النقابية نشأتها وطبيعتها مهماتها، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 46، (بغداد، 1973).
28. كروم، حسين، مؤسس الحركة النقابية في تونس، مجلة قضايا عربية، العدد 5، السنة 9، (بيروت، 1981).
29. -----، العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، مجلة قضايا عربية، العدد 2، السنة 5، (بيروت، 1987).
30. كريم، مصطفى وكرمال صموت، الحركة الوطنية والحركة العمالية في الوسط الاستعماري مثال تونس، المجلة التاريخية المغربية، العدد 13-14، الشركة التونسية لفنون الرسم، (تونس، 1979).
31. المجلة التاريخية المغربية، العدد 43-44، الشركة التونسية لفنون الرسم، (تونس، 1979).
32. مزالي، محمد، تاريخ تونس الحديث، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد 41، السنة 4، دار النشر العربية، (بيروت، 1982).

-
-
33. معوض، نازلي واحمد يوسف، ندوة وحدة المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 107، السنة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1988).
34. المليي، محمد، الجزائر والمشألة الثقافية التناقضات والجذور، مجلة المستقبل العربي، العدد 45، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1982).
35. منصور، محمد، تأثير الحركة الوطنية على تطور التشريع التونسي، مجلة المؤرخ العربي، العدد الاول، (بغداد، 1975).
36. الناصر، خالد، ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 55، السنة 6، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1983).

الانترنت:

1. ابو زكريا، يحيى، الحركة الاسلامية في تونس من الثعالبى الى الغنوشي، www.Ikhwan.net، (تونس، 2004).
2. الاتحاد الدولي للنقابات الحرة في بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا، www.Iftu.org، 2003.
3. اتحاد المغرب العربي، المهرجان الشعبى لحياء الذكرى الذهبية لاحداث 7 و8 جنىر 1952 بالدار البيضاء للتضامن مع الشعب التونسى اثر اغتيال فرحات حشاد، كلمة السيد الحبيب بو لعراس امين عام اتحاد المغرب العربي، www.maghrebarabe.org، (الرباط، 2002).
4. جراد، عبد السلام، الامين العام للاتحاد العام التونسى للشغل، خطابه امام القادة النقابيين الامريكيين، www.agtt.org، (نيويورك، 2003).

-
5. الجورشي، صلاح الدين، بورقيبة عندما يصدق نفسه، اسلام اون لاين، www.islam-on line.net، 2005.
 6. حشاد، فرحات، الابعاد الدولية في كفاح الطبقة العمالية، ساحة الاصدقاء والهوايات، www.friends. alsaha. com.
 7. ----، الحركة العمالية والنضال الوطني المبادئ والابعاد، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، www.temimi. org، 2000.
 8. الحمامي، عبد الرزاق، المرأة في مشروع الحداثة التونسي، مجلة افكار، العدد 21، www.com333.com، (تونس، 2003).
 9. رد الاستاذ نجيب الشابي على رسالة الدكتور شكري الحمروني المفتوحة، www.tunezine.com، 2004.
 10. الزمزمي، محمد الهادي، الحرب على جامع الزيتونة في الحقبة العلمانية، www.ezzitouna.org، (تونس، 2004).
 11. شبكة حسن نت، الحبيب بورقيبة، www.alqanat.com، (تونس، 2004).
 12. شهادة احمد بن صالح السياسية، اضاءات حول نضاله الوطني والدولي، السلسلة الحادية عشرة، شهادات شفوية رقم 1، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، gwww.temimi. or (تونس، 2002).
 13. العالم الاسلامي من اقليم المسلمين تونس، دائرة المعارف الاسلامية الشيعية، شبكة الامام الرضا عليه السلام، www.imamreza.net.
 14. العقبي، خالد، فرحات حشاد الزعيم النقابي العربي التونسي، www.alfikralarabi.com.
-

-
15. الكثيري، مصطفى، أحداث 1952 بالدار البيضاء ملحمة تاريخية تؤكد تشبث المغاربة بوحدة المغرب العربي الكبير، مجلة منارة المجتمع، العدد 24، www.Arabe.menara.com.
16. مارتى، خوسيه، الشعوب العربية في حديقة خوسيه مارتى الاجتياح الفرنسي على تونس، 1881، www.embacubasiria.com، (تونس، 2004).
17. مجلة البديل الشيوعي، العدد 14، www.albadil.org، (تونس، 2003).
18. 21. مرزوق، محسن، الحركات الاجتماعية في تونس، جمعية نادي محمد علي للثقافة العمالية، www.aqlamonline.com، (تونس، 2003).
19. 22. المسعدي، محمود، مجلة ديوان العرب، www.diwan alArab.com، (تونس، 2004).
20. مقال فرحات حشاد في جريدة 1952 International news، www.Archives.Net، (تونس، 2003).

المصادر الاجنبية:

1. Annales de la chambre des deputés, De'bats parlementaires session .
2. Allen G.B.Fisher ,(The Economic implications of Material progress), international, Labour Review, July, 1935.
3. D.S. watson, Price Theory and its Use, seconad Edition Houghton Mifflin company ,Boston, 1968.

-
4. Encyclopedie du Monde Actuel "les Arabes" Paris, 1975.
 5. Walter Nicholson, intermediate Microeconomics and its Application, The Dryden press, Illinois, 1975.
 6. John Maynard Keynes, The General theory of Employment, interest and money Harcourt, Brace, New York, 1936.
 7. Kraiem Mustapha , " ála GTTet le Mouvement syndical maghrebin avant Lássassinat de Farhat Hached " , revue de Histoire Maghrebine 7ème année (17-18) janvier, Tunis, 1980.
 8. Moncer Roanissi, population et société on loghsch ceae Monlution Tunis, 1977.
 9. Raymond(A),La Tunisie- Que sais-je,? presses universitaires de France ,1961.
 10. Hached, Láfrigue du Nord et almenique, la tribure des peuples no. (mars- avril 1953).

Abstract

The study of The Labour Movement in any Arab Conntry is historically, socially ,economically and Vocationally important. From the Vocational and unionist points of view, it reveals the dimensions of economic, social and political situation. Studying this movement in Tunisia is, therefore, an attempt to shed light on this socio-economic aspect and its instrumental role in revealing the economic ,social ,political and unionist conditions.

The demand of workers for their vocational and unionist rights led to the presentation of the national economic situation and the ensuing of political and social dimensions . The political situation created by the French occupation of Tunisia resulted in an economic, social and cultural condition conforming with the nature of that occupation with its unconstrained desire to seize and exploit every thing for the interest of French colonization since the beginning of occupation in 1881 till the independence of Tunisia in 1956. The national reaction comes through the national movement and its leadership

represented by the new and old free constitutional party after World War I.

After World War II ,the Labour party joined the National Tunisian Effort to fight the invaders So , defence of the vocational and unionist rights went hand in hand with the defence of the overall rational rights of freedom and independence. The Labour Movement and its union , the General Tunisian Union for Labour, formed a social trend with national , political ,economic and cultural dimensions that played a major role in the Tunisian national struggle for freedom and independence, which extended to include Maghrib, Arab and countries in many parts of the world.

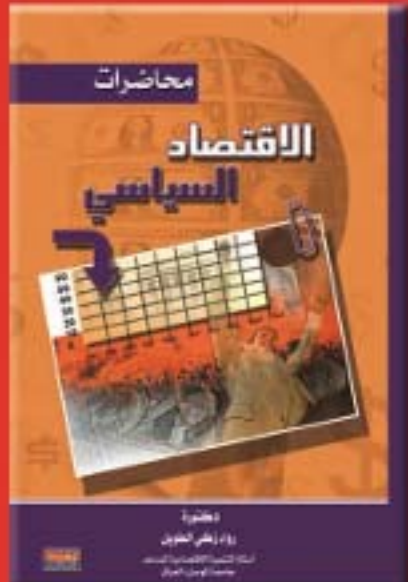
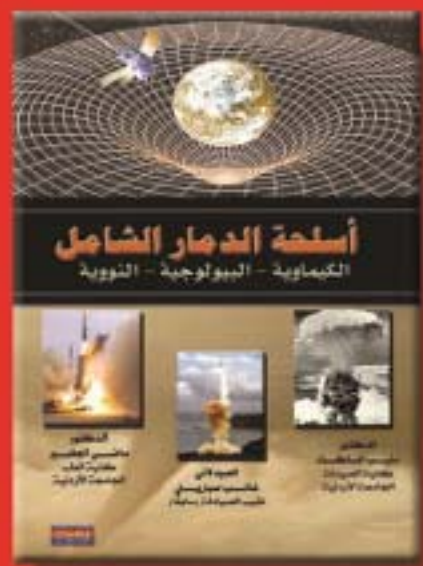
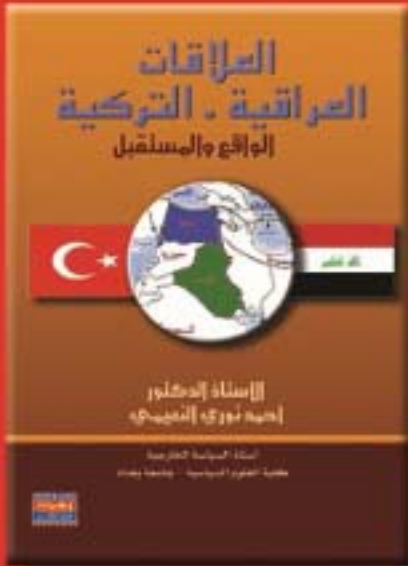
This thesis falls into four chapters. Chapter One deals with the French occupation of Tunisia and its policy and provides a detailed account of this occupation as well as the French policy at the administrative and economic level as well as the fields of immigration, and the seizing of properties by the French. It sheds light on the French colonial policy and the injustice it did for the Tunisian people which included, among other things, stripping the nation of its Arab- Islamic identity.

Chapter Two studies the emergence and development of the a Tunisian Labour Movement and the attempts to establish aspecial union for Tunisian workers other than that affiliated to the French policy by many Tunisian national personalities in order to defend the workers rights.

Chapter Three deals with the foundation of the General Tunisian Labour Union (1946- 1956) as for as its organizational framework and its national , economic and social roles are concerned .It includes a detailed account of these as well as the unions attempts to defend the workers ,rights and seek the best ways to improve their conditious.

Chapter Four studies the activities of the Gereral Tunisian Labour Union (1946- 1956) at the Maghribi, Arab and international levels. This Union backed up the labourers struggle in Algeria and Morocco taking as a standpoint the joint workers struggle against French colonialism and the unified Arab and international Labour action in defending the national labour rights.

The General Union for Labour, during 1946- 1956, was not only a side that reflects the Labour Movement in Tunisia , but a movement that de fends the rights of the workers and a social current which leads the national Tunisian struggle against the French occupation. It is also considered one of the national bases that seeks for liberty and independence .in addition to that the General Union for Labour and the Labour Movement in Tunisia try to establish a cultural university for defending not only the workers in Maghrib ,but all the workers in the arab countries.



الملخصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي
دار زهران للنشر والتوزيع
 تلخاكنس ، 0096265331289 ص.ب. ، 1170 عمان -الرمز البريدي ، 11941 الأردن
 Email: zahran.publishers@gmail.com www.darzahran.net

